جـــــامعة عمار ثليـــجي بـــــالأغواط
كليـــــة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السيـــاسية

* * *

الموضوع:

العلاقات التركية -الجزائرية في الفترة 1998- 2021

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:

- **قمري ليلى**

إشراف الدكتور:

ذويب العيد

لجنة المناقشة		
اسم ولقب الأستاذ		**الصفة**
مـــــولاي مـــرزوق	أستـــاذ محـــاضر "أ"	رئيـــــسًا
العيـــــد ذويـــــب	أستـــاذ محـــاضر "أ"	مشرفاً ومقررا
محمد محبـــــــوبي	أستـــاذ محـــاضر "أ"	منـــاقشـــاً

الموسم الجامعي:2022/2021

شكر وعرفان

بداية أحمد الله عز وجل وأشكره أن وفقني لإتمام هذا الجهد العلمي

ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى استاذي الفاضل الدكتور العيد ذويب المشرف على هذا العمل وإضافاته التي استفدت منها كثيرا، كما أتقدم أيضا بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل شريحة يوسف الذي أمدني بمعلوماته القيمة، كما أقف وقفة إجلال وإكبار وتقدير واحترام لجميع الأساتذة الأفاضل لقسم العلوم السياسية في تخصص العلاقات الدولية على جهودهم الحثيثة التي يبذلونها في سبيل رفع كلمتي العلم والمعرفة فلهم جميعا كل التقدير والعرفان.

هي السماحة رمهـــا مـــن ينـــــابعهـــا من بحـــر علمكم حـــتى تربو مراعينا
فلـــو لا نجـــوى أهـــل الفضـــل مـا عطـــف الإله ولا نـــارت نـــوادينا

ولا أنسى بطبيعة الحال أن أتقدم شكري إلى كل الطاقم الإداري لقسم العلوم السياسية

فلهم كل الشكر والتقدير

ليلى

إهداء

إنه من دواعي الخير والبركة والغبطة والسرور، أن أضع بين يدي

والدي الكريمين هذا الجهد العلمي والمعرفي، هدية لهما برد جميل تربيتهما لي وحرصهما على تعليمي والسهر على استقامتي حفظهما الله وأطال في عمرهما، وأدام عليهما الصحة والعافية وجعلهما نورا لدربي إلى من قال فيهما عز:

" وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

كما أهدي ثمرة جهدي إلى رياحين حياتي بناتي الصغيرات حفظهم ورعاهم الله أدام عليهن الصحة والعافية، وإلى زوجي الذي ساندني في إتمام هذا العمل وإلى كل العائلة الكريمة التي ساندتني من إخوة وأخوات والصديقات اللواتي تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء، كما أهدي هذا العمل كل من

قدم لي يد العون والمساعدة من الأساتذة الأفاضل ولو بالقليل

في انجاز هذه المذكرة.

ليلى

قائمة المحتويات

الشكر والعرفان.....	
الاهداءات	
ملخص الدراسة.....	

المحتوى	الصفحة
مقدمة:	أ- د
الفصل الأول الجدور التاريخية للعلاقات التركية الجزائرية	
تمهيد	**09**
• **المبحث الأول: أوضاع الجزائر قبيل الوجود العثماني**	**09**
– المطلب الأول: الأوضاع السياسية	**09**
– المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية	**12**
– المطلب الثالث: الأوضاع الاستراتيجية	**14**
• **المبحث الثاني: العلاقات التركية الجزائرية خلال الفترة (1518م- 1830)**	**16**
– المطلب الأول: الدخول العثماني في الجزائر	**16**
– المطلب الثاني: مراحل الحكم العثماني في الجزائر	**21**
– المطلب الثالث: تطور أوضاع الجزائر في ظل الحكم العثماني	**25**
• **المبحث الثالث: العلاقات التركية الجزائرية في الفترة العثمانية**	**28**
– المطلب الأول: العلاقات الجزائرية على المستويين الأوروبي والمغاربي	**28**
– المطلب الثاني: نهاية الحكم العثماني ودخول الاحتلال الفرنسي للجزائر	**30**
– المطلب الثالث: موقف الإمبراطورية العثمانية من الاحتلال الفرنسي للجزائر	**32**
خلاصة الفصل	**34**
الفصل الثاني محددات وأبعاد العلاقات الجزائرية مع تركيا الحديثة (1923-2002)	
تمهيد	**36**
• **المبحث الأول: العلاقات التركية الجزائرية خلال الفترة (1923-1998)**	**37**
– المطلب الأول: العلاقات الديبلوماسية الجزائرية التركية خلال الفترة (1924-1962)	**37**
– المطلب الثاني: تطور العلاقات التركية الجزائرية خلال الفترة (1962-1998)	**39**
– المطلب الثالث: وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة (1998-2002)	**41**

• **المبحث الثاني: محددات العلاقات التركية الجزائرية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002-2021.**	**44**
– المطلب الأول: المحددات التاريخية والثقافية	**44**
– المطلب الثاني: المحددات الشخصية والسياسية	**46**
– المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية والتجارية	**50**
• **المبحث الثالث: أبعاد تطوير العلاقات التركية الجزائرية في منظور حزب حكومة العدالة والتنمية**	**56**
– المطلب الأول: الأبعاد السياسية والديبلوماسية والأمنية للعلاقات التركية الجزائرية	**56**
– المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية والتجارية للعلاقات التركية الجزائرية	**58**
– المطلب الثالث: مدى استفادة الجزائر من تجربة التنمية التركية	**61**
خلاصة الفصل	**63**
الفصل الثالث تحديات العلاقات التركية الجزائرية في ظل التحولات الدولية الراهنة	
تمهيد الفصل	**65**
• **المبحث الأول موقف ودعم العلاقات التركية الجزائرية في بعض القضايا الإقليمية**	**66**
– المطلب الأول موقف العلاقات التركية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية	**66**
– المطلب الثاني: موقف العلاقات التركية الجزائرية تجاه القضية الليبية	**68**
• **المبحث الثاني: إشكالية العلاقات المدنية العسكرية دراسة مقارنة بين الجزائر وتركيا حتى 2019**	**72**
– المطلب الأول الإصلاحات السياسية والدستورية في عملية التحول الديمقراطي كل من تركيا والجزائر	**72**
– المطلب الثاني: انعكاسات العلاقات الدولية وتأثيرها على العلاقات المدنية العسكرية لتركيا والجزائر	**75**
– المطلب الثالث: إستراتيجيتي أردوغان وبوتفليقة اتجاه العلاقات المدنية العسكرية	**76**
• **المبحث الثالث: العلاقات التركية الجزائرية في ظل التحولات الدولية الراهنة**	**81**
– المطلب الأول: تطور المنافسة والشراكة الثنائية للعلاقات التركية الجزائرية في القارة الإفريقية	**81**
– المطلب الثاني: أهم الدوافع الاستراتيجية وراء الشراكة الثنائية للعلاقات التركية الجزائرية	**84**
– المطلب الثالث: واقع العلاقات التركية الجزائرية في الفترة الراهنة وفرص تطورها في المستقبل	**86**
خلاصة الفصل	**88**
خاتمة	**90**
قائمة المراجع	**92**
ملخص الدراسة	**94**

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين المبادلات التجارية بين الجزائر وتركيا	52/51
02	نسبة تطور الواردات الجزائرية من تركيا	52
03	نسبة تطور الصادرات الجزائرية إلى تركيا	53
04	إحصائيات التجارية الثنائية بين الجزائر وتركيا	54

الاختصار	الكلمة
ص	صفحة
ط	طبعة
ج	جزء
مج	مجلد
د ط	دون طبعة
د.د.ن	دون دار نشر
د.ت.ن	دون تاريخ نشر
ع	عدد

مقدمة

مرت الدولة الجزائرية كغيرها من دول العالم، بالعديد من الفترات والمراحل التاريخية الحافلة بالأحداث المثيرة للاهتمام، والتي يعتبر التواجد العثماني فيها من بين أهم هذه المراحل، هذا التواجد الذي لم يكن نتيجة معارك حربية خاضتها القوات المسلحة ضد الأهالي، على غرار ما حدث في الشام أو مصر أو العراق، ولكن كان بناءً على طلب الدولة والسكان لإنقاذهم من خطر الاستعمار الأوروبي وخاصة بعد الهجوم الإسباني، وبالتالي هذه الوضعية جعلت الوجود العثماني في الجزائر يتميز بطبيعة خاصة، تختلف عن وجودها في بقية الدول الأخرى، إلا أن هذه الرابطة الجزائرية العثمانية تلاشت بمجيء الاستعمار الفرنسي، لتعود هذه العلاقة من جديد في الفترة الراهنة وفقا لمعطيات وعوامل تحرك مصالح البلدين، فقد عرفت فيها هذه الأخيرة أحداثاً بارزة كانت مسرحا لها، وعرفت الجزائر خلالها سيادة و وحدة وقوة عسكرية أرهبت بها القوى الكبرى آنذاك، مما جعل هذه الأخيرة تعمل جاهدة لتلك القوة، وإن أهمية هذه الفترة لا تعود إلى طول الفترة الزمنية وإنما لاعتبارات أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تركها العهد العثماني الذي لا تزال بعض بصماته موجودة إلى يومنا هذا، ورغم أهمية هذه الفترة، إلا أنها للأسف لم تحظ بعد بالاهتمام، و القدر الكافي من الدراسة.

وبعد حصول الجزائر على استقلالها شهدت العلاقات بين الطرفين تقاربا على الرغم من كون العلاقات التركية بمحيطها الإقليمي والعربي تعرف نوعا من الصراع نتيجة للثنائيات التي استقرت في الأذهان لدى الأتراك والعرب، خلالها عرفت العلاقات التركية الجزائرية تحولا منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم2002، أدى هذا التحول إلى ازدهار العلاقات بين البلدين من خلال المقاربة التي تبناها القادة الأتراك والتي تتمحور حول العمق الاستراتيجي لتركيا، والمراد منها جعل تركيا دولة محورية في دائرتها الجيوسياسية، بيد أنها واجهت تحديات عدة كان أبرزها التحولات التي شهدتها المنطقة العربية والتي شكلت تهديدا أمنياً للبلدين نظرا لقربها الجغرافي منها، كما أدت إلى تباين الموقفين التركي والجزائري حيالها، إلا أنها من ناحية أخرى، انعكست بشكل إيجابي على علاقات البلدين، وساهمت في تعزيزها من خلال الانفتاح والتعاون الاقتصادي وزيادة الاستثمارات التركية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تتناول أهم القضايا التي تواجه الدول النامية بشكل عام والجزائر على وجه التحديد، ألا وهي قضية التنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق كان اختياري لهذه الدراسة هو مدى استفادة الاقتصاد الجزائري، من التجربة التركية في مجال التنمية الاقتصادية، وتتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على أهم محددات العلاقات التركية الجزائرية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية سنة 2002؛

- إلقاء الضوء على التجربة التركية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوضيح مدى استفادة الاقتصاد الجزائري من هذه التجربة؛
- تزويد متخذي القرارات في الجزائر بتوصيات ورؤية لأهمية هذه التجربة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- حاجة الاقتصاد الجزائري وغيره من الاقتصادات النامية الاستفادة من التجربة التركية؛
- موقف طرفين من القضايا العربية؛
- دراسة مقارنة حول إشكالية العلاقات المدينة والعسكرية كل من الجزائر وتركيا؛
- تطوير الشراكة وحجم التنافس بين البلدين.

أهداف الدراسة:

من خلال الدراسة نطمح إلى تحقيق بعض الأهداف المرجوة، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

- التعرف على المؤشرات الاقتصادية المختلفة لكل من الجزائر وتركيا؛
- دراسة درجة التماثل بين الصادرات الجزائرية والصادرات التركية؛
- التوصل إلى تنمية ودعم العلاقات الاقتصادية الجزائرية التركية؛
- التعرف على منطلقات العلاقات التركية الجزائرية إلى غاية2021؛
- الهدف من الوصول لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التجربة التركية في الجزائر؛
- معرفة موقف كل من تركيا والجزائر في تدخلها في بعض القضايا الإقليمية والعربية؛
- مدى مساهمة الشراكة والمنافسة بين الطرفين لتحقيق مستقبل زاهر.

الإشكالية:

ومما سبق نجد أن مشكلة البحث تتلخص أو تتخلص تتلخص في دراسة العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتاريخية بين الجزائر وتركيا، وأسباب وضعف التعاون الاقتصادي بين البلدين، وسبل التجارة البينية والاستثمارات المشتركة والاستفادة من المتغيرات الاقتصادية الدولية وفقا لما سبق فإن الدراسة تبحث في طرح الإشكال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تعكس العلاقات التركية الجزائرية حجم التعاون والتنافس بين الدولتين؟

وبناءً على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى يمكن اعتبار الرابط التاريخي عامل مهم لتوجيه العلاقات الجزائرية التركية في الفترة الراهنة؟

- إلى أي مدى ساهمت المحددات والأبعاد والآليات المنتهجة من قبل الحكومة التركية بعد 2002 في تحقيق أهدافها نحو تطوير واقع العلاقات التركية الجزائرية؟
- إلى أي مدى يرتهن تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر بالمقارنة مع التجربة التركية؟
- ما أبرز التحديات المماثلة أمام تطوير العلاقات التركية الجزائرية؟ وما موقف الطرفين في القضايا العربية؟
- ماهي الاستراتيجيات التي يمكن أن يتبعها الاقتصاد الجزائري للنهوض بالتنمية؟
- ما هي الاستراتيجيات والآليات المتبعة من أجل عملية الانتقال الديمقراطي في كل من الجزائر وتركيا؟
- ما مستقبل العلاقات بين الطرفين؟

فرضيات الدراسة:

- كلما استخدمت الدولة أبعادا متعددة في سياستها مع العالم الخارجي، كلما ساعدها ذلك على تحقيق أهدافها؛
- الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف في توفر الموارد البشرية المؤهلة والمدربة، مما يعني صعوبة اشتقاق التجربة التنموية التركية في الجزائر؛
- يعد الحوار والتنسيق أفضل الطرق لتلاقي التحديات المشتركة وتحقيق علاقات مستقبلية أعمق.

حدود الدراسة:

- **حدود مكانية:** وتشمل الدراسة كل من البلدين، تركيا والجزائر.
- **حدود زمنية:** الدراسة ستغطي الفترة من سنة 1998إلى غاية 2021 أي منذ مجيء حزب العدالة والتنمية للسلطة على يد الرئيس رجب طيب أردوغان وترشح عبد العزيز بوتفليقة للانتخابات الرئاسية سنة 1999.

أسباب اختيار الموضوع:

في واقع الأمر هناك مجموعة من الأسباب التي تنوعت بين أسباب موضوعية وأسباب ذاتية وراء اختيار الموضوع وأوجزها كالآتي:

- **الأسباب موضوعية:**
  - تقديم دراسة كاملة حول الموضوع الذي أخذ حيزاً كبيراً من الجدل لدى المؤرخين والباحثين؛
  - البحث في نوع الترابط الذي كان بين الجزائر وتركيا في هذه الفترة (1998-202) وتسليط الضوء على أهم المحطات التي أثرت على سير هذه العلاقات؛

- إن دراسة العلاقات التركية الجزائرية وسياستهم الدبلوماسية من أهم المواضيع الحديثة، يلاقي اهتماما كبيرا من طرف الباحثين نظرا لأبعاد ومحددات وتأثيرات الطرفين على أهم القضايا الإقليمية؛
- ولكن هذه الدراسة ستركز على أهم مرتكزات ومبادئ مجيء حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم الذي غير في رؤى ووجهات نظر والزيارات المتبادلة لسن لصناع ومتخذي القرار بين الطرفين؛
- الدراسة تبحث عن مرحلة جديدة لزيادة التنمية الاقتصادية وحجم الاستثمارات التجارية وتحقيق التنافس إلى مستقبل أفضل.

- **الأسباب الذاتية:**

وكذلك من الأسباب الذاتية التي جعلتني أغوص في أعماق تاريخ العلاقات التركية الجزائرية من العهد العثماني إلى غاية يومنا هذا، وهو ما جعل اهتمامي للموضوع دور بارز وهو معرفة طبيعة تلك العلاقات وتطويرها من خلال الأبعاد والمحددات والانعكاسات التي أثرت على طبيعة تلك العلاقات.

المناهج المستخدمة للدراسة:

اعتمدت في دراستي للموضوع على خمسة مناهج أساسية ساعدتني في تحليل الموضوع وهي:(المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، المنهج المقارن ومنهج اقتراب الدور).

- **المنهج التاريخي:** استخدمت في دراستي هذا المنهج والذي يبحث في جذور المشكلات البحثية وتطور أحداثها وعلاقة تلك الأحداث والوقائع التاريخية بالبيئة التي نشأت فيها العلاقات التركية الجزائرية، كما يسمح المنهج التاريخي للباحث بأن يضع يديه على أبرز نقاط التحول والتطور في الظاهرة محل الدراسة، وهو ما يساعده أخيرا على فهم المشكلة ضمن واقعها المعاصر.
- **المنهج الوصفي:** اعتمدت في دراستي للموضوع على تطبيق المنهج الوصفي من خلال استخدام الجداول والإحصائيات التي عرضتها كل من تركيا والجزائر لمعرفة حجم زيادة التبادل التجاري ورفع الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل خاص.
- **المنهج التحليلي:** استخدمت في دراستي هذا المنهج الذي يقوم بتفكيك وتحليل وقائع العلاقات التركية الجزائرية بداية من المنطلقات الأساسية التي تبنتها حكومة حزب العدالة والتنمية.
- **المنهج المقارن:** ويقوم بمقارنة تركيا ونظيرتها الجزائر حول إشكالية العلاقات العسكرية–المدنية إلى غاية 2019 وأيضا من خلال عملية مقارنة لمسار الانتقال والتحول الديمقراطي في الجزائر وتركيا تبين أن البلدين تقاطعتا في أكثر من مرحلة تاريخية، لكن نتائج الإصلاحات كانت مختلفة.
- **منهج اقتراب الدور:** كما ستستخدم الدراسة اقتراب الدور الذي نشأ وتطور في إطار علم الاجتماع الغربي من أسس سيكولوجية بهدف فهم مركز الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والخارجية، حيث عرَّف عالم السياسة الأمريكي" كال هولستي" (Kal Holsti) الدور بأنه: " تعريفات صناع القرار

للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم وللوظائف التي ينبغي على أية دولة تأديتها باستمرار سواء في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي"، وهنا يمكن تطبيق منهج اقتراب الدور لدراسة العلاقات التركية الجزائرية على صناع القرار، كل من رئيس تركيا رجب طيب أردوغان والرئيس عبد العزيز بوتفليقة والرئيس عبد المجيد تبون من خلال اتخاذ قراراتهم وسياساتهم الخارجية وسلوكياتهم التي تهدف إلى تحقيق وتوطيد علاقاتهم السياسية والاقتصادية.

الدراسات السابقة:

لحد علم الباحثة لم يتم التوصل إلى بحث موضوع العلاقات التركية الجزائرية.1998-2021 في مذكرات ورسائل جامعية أكاديمية رغم وجود العديد من الكتب والمقالات التي درست الاقتصاد التركي وعوامل نهضته وتحدياته المستقبلية، وأهم الدراسات التي ترتبط بصفة مباشرة بموضوع البحث وهنا توصلنا إلى ثلاث دراسات سابقة مشابهة وليست مطابقة لموضوع العلاقات التركية الجزائرية 1998-2021 بما أنه موضوع جديد وغير مقترح ومن بين هذه الدراسات:

- **الدراسة الأولى:**

دراسة زرايقية حنان، العلاقات الجزائرية- التركية بين الإرث التاريخي والتحديات الراهنة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مجلة دورية دولية محكمة، الغرض من هذه الورقة هو دراسة العلاقات الجزائرية التركية من خلال الإشارة إلى عدد من الجوانب التي تؤكد هذه العلاقة:

أولا: أن طبيعة العلاقات التي تم تطويرها بين الجزائر والإمبراطورية العثمانية كانت إحدى أهم المراحل في التاريخ الجزائري.

ثانيا: أن هذه الورقة تحاول أيضا أن تلقي الضوء على طبيعة العلاقات بين البلدين خلال الاستعمار الفرنسي للجزائر، حيث كانت العلاقات بين البلدين منعدمة تقريبا هذه الأخيرة التي كان موقفها غير واضح تجاه الاحتلال الفرنسي، ومن خلال هذه الورقة والتي تعد مرجعا تاريخيا مهما استفادت المذكرة من خلالها في الفصل الأول منها تحديدا، نظرا لتركيزها على التواجد العثماني بالجزائر وموقف الإمبراطورية من الاحتلال الفرنسي.

- **الدراسة الثانية:**

دراسة خالد بقاص، العلاقات التركية الإفريقية الجديدة، دراسة للأبعاد والأهداف والنتائج، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الإفريقية، جامعة

الجزائر 3، 2017-2018، ومن خلال هذه الدراسة يرى خالد بقاص أن هناك تحديات عديدة يبدو أنها تعترض مسيرة تطوير العلاقات التركية الإفريقية، والتي تحولت من مجرد علاقات سطحية إلى علاقات إستراتيجية منها ما هو خارج عن الإطار الدول الإفريقية مثل الأزمات التي تحدث في الداخل التركي من جهة على غرار عملية الانقلاب الفاشل الذي تم في يوليو 2016، والذي كان من المحتمل أن يقضي على ما تحقق من تقدم في علاقة تركيا مع إفريقيا، ومن جهة أخرى ما يتعلق بالمحيط الإفريقي الذي يحيط بتركيا كالأزمة السورية. وتجلياتها السلبية في منطقة الشرق الأوسط ككل وما يحدث أيضا في العراق واليمن، وكل ذلك من شأنه التأثير على أداء تركيا على المستوى الخارجي، ومن خلال هذه الدراسة يمكن القول أن تنسيق تركيا مع الجزائر حول جهود حل الأزمة الليبية يعد إشارة جيدة لمستوى العلاقات الثنائية التي يتوقع استمرارها في اتجاه تصاعدي، وهو ما سينعكس في الأخير إيجابا على مصالح الطرفين.

- **الدراسة الثالثة:**

دراسة زيتوني هوارية، تقييم تجربة التنمية الاقتصادية بين الجزائر وتركيا، دراسة مقارنة للفترة 2001 2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة يحيى فارس بالمدية، 2018 -2019، تطرقت الدراسة إلى محاولة تقييم التجربة التنموية في تركيا ومعرفة عوامل نجاحها من خلال عرض أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي أكدت على الدور الريادي للتكنولوجيا ورأس المال البشري في تحقيق إنجازات كبيرة يمكن أن تستفيد منها الدول النامية عامة، والجزائر خاصة حيث استطاعت خلال عقد من التنمية المتميزة أن تحقق درجات عالية من النمو الاقتصادي، مما أهلها أن تكون في مقدمة البلدان الحديثة التصنيع، وقد كان هذا النجاح على كافة المستويات تقريبا، وفي أغلب القطاعات الاقتصادية، ويظهر أن تبني استراتيجية التنمية المناسبة تم الالتزام بما هو شرط لازم لتحقيق التنمية، وهي استراتيجية قائمة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى التصنيع عكس التجربة الجزائرية في التنمية التي كانت فاقدة للرؤية الاستراتيجية، ولم تستند بمقاربات تنموية محلية تنطلق من واقع الموارد المتاحة، لأن المخططات التنموية تعتمد على مورد مالي وحيد، فبمجرد هبوط سعر برميل البترول يحدث اختلالا في التوازنات الكلية.

صعوبات الدراسة:

أي دراسة علمية أو بحث جاد لا يخلو من الصعوبات والعراقيل، خاصة إذا كان صاحبه يريد الخروج بنتائج مرضية، ومن الصعوبات التي واجهتني:

- ندرة وقلة المصادر والمراجع التي تتحدث عن العلاقات التركية الجزائرية وفي حالة وجودها فإنها تتحدث عن الوجود العثماني في الجزائر؛

- الفترة الزمنية في موضوع البحث 1998- 2021 تعتبر لي حاجزا على التعمق أكثر في هذا الموضوع؛
- مشكلة ترجمة والاستفادة من المصادر الأجنبية؛
- ضيق الوقت المخصص للدراسة.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وللإلمام بكل جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

- يتكلم الفصل الأول عن الجذور التاريخية للعلاقات التركية الجزائرية ومن خلاله تطرقت إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول تناولت فيه أوضاع الجزائر قبيل الوجود العثماني، أما المبحث الثاني فعن فترة التواجد العثماني بالجزائر ومراحله، وفي المبحث الثالث تكلمت فيه عن العلاقات الجزائرية في الفترة العثمانية ونهاية الحكم العثماني ودخول الاحتلال الفرنسي للجزائر.

- أما الفصل الثاني تطرقت فيه أيضا إلى ثلاث مباحث وكان الفصل عبارة عن محددات وأبعاد للعلاقات الجزائرية مع تركيا الحديثة (1923-2002) والمبحث الأول منه تناولت فيه العلاقات التركية الجزائرية خلال الفترة (1923-1998)، من خلال العلاقات الدبلوماسية الجزائرية التركية وتطورها إلى غاية وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة سنة 2002، أما المبحث الثاني يتكلم عن محددات العلاقات التركية الجزائرية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، من خلال المحدد التاريخي والمحدد الثقافي والسياسي والاقتصادي. وأما المبحث الثالث هو عبارة عن أبعاد تطوير العلاقات التركية الجزائرية في منظور حكومة حزب العدالة والتنمية، ومدى استفادة الجزائر من تجربة التنمية التركية.

- وتطرقت في الفصل الثالث والأخير إلى تحديات العلاقات التركية الجزائرية في ظل التحولات الدولية الراهنة، وتناولت الدراسة فيه إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول يتكلم عن موقف ودعم العلاقات التركية الجزائرية في بعض القضايا الإقليمية والعربية (القضية الصحراوية، القضية الفلسطينية ثم القضية الليبية). وأما المبحث الثاني هو عبارة عن إشكالية العلاقات المدنية-العسكرية دراسة مقارنة بين الجزائر وتركيا حتى 2019، وأما المبحث الثالث والأخير تكلمت فيه عن مستقبل العلاقات التركية الجزائرية في ظل التحولات الدولية الراهنة.

الفصل الأول

عرفت الجزائر خلال ق 16م تطورات عديدة وأحداث بارزة في تاريخها خاصة بعد أن أصبحت تابعة للدولة العثمانية رسميا منذ عام 1519م، مما جعلها تحتل مكانة هامة ضمن دول العالم بحكم موقعها الاستراتيجي المتميز، وكانت الجزائر خلال العهد العثماني من أقوى الدول في البحر المتوسط بفضل نشاطها البحري الذي يعتبر الركيزة الأساسية التي بلورت وحددت مظاهر علاقاتها الخارجية مع الدول المحيطة بها.

المبحث الأول: أوضاع الجزائر قبيل الوجود العثماني

شـــهدت الجزائر في أواخر القرن 15 وبداية القرن 16 عدة أزمات حادة عقب انهيار دولة الموحدين وانقسام المغرب الإسلامي إلى دويلات متصارعة فيما بينها وكل واحدة تسعى للتوسع على حساب الأخرى، مما جعلها عرضـــة للخطر الأجنبي المتمثل في التحرشـــات الإســـبانية والبرتغالية على ســـواحل المغرب الإســـلامي عامة والمغرب الأوســـط خاصـــة (الجزائر) بملاحقة الفارين من الأندلس، حيث تطرقت في هذا الفصل إلى أهم الأوضاع التي عرفتها الجزائر في القرن 16. [1]

المطلب الأول: الأوضاع السياسية:

تميز القرن الثاني عشـــر الميلادي بتلك الحركة الواســـعة التي قادها المهدي محمد ابن تومرت، الذي صـاغ المذهب الموحدي، ثم عبد المؤمن بن علي، القائد العسكري الذي قاد الفتوحات. اعتمدت الحركة على المذهب الموحدي، وكما فعلت الحركات التي عرفها المغرب خلال العصـــور الوســـطى كلها، التي اعتمدت على قبائل أخرى ومذاهب أخرى، لكن المذهب الموحدي كان مذهبا محليا، بخلاف المذاهب الســـابقة التي جاءت كلها من المشرق العربي، انتهت الحركة الموحدية إلى تكوين إمبراطورية واسعة، لم توحد بلاد المغرب تحت راية الموحدين فحسب بل ضـمت إليه كذلك الأندلس الإسـلامي، الذي كان يعاني من ضـربات الحركة الإيبرية المضـادة للوجود الإسـلامي في الأندلس، لكن هذه الإمبراطورية التي لم يشـهد المغرب مثيلا لها عبر كل تاريخه، أخذت تتداعى منذ أن انهزم الموحدون أمام القوات الإسبانية، في معركة العقاب سنة 1212، إذ بعد عشـريتين تقريباً من هذه الهزيمة انفصـل الشـطر الشـرقي من الإمبراطورية مشـكلا الدولة الحفصـية المســتقلة، بعاصــمتها تونس، و تلا ذلك اقتطاع بني عبد الواد (بنو زيان) المناطق الوســطى من أراضـــي الإمبراطورية، مشـكلين دولة جديدة، عاصـمتها تلمسـان، ثم تحركت قبائل بني مرين لتسـتولي على المغرب الأقصـــى و العاصـــمة الموحدية، مراكش (1269)، فانتقل بقايا الموحدين إلى تنمل التي انطلقت منها الفتوحات الموحدية في القرن السابق، غير أن محاولاتهم لاستعادة سلطتهم باءت بالفشل. [2]

وبعد سقوط الدولة الموحدية فقدت بلاد المغرب العربي وحدتها السياسية بظهور دول إقليمية، تقاسمت إرث دولة الموحدين في ق7هـ وق13م، فأصبح الحفصيون بتونس يحكمون المغرب الأدنى من إقليم طرابلس الغرب إلى نواحي دلس (603- 1943/1207-1574م)، وبنوزيان بتلمســـان يبســـطون ســـيطرتهم على

[1] عدنان بوصـــلاح، **أضـــواء على العلاقات الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني (1519-1830)**، مذكرة مقدمة لنيل شـــهادة الماســـتر أكاديمي في التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 2018-2019، ص06.

[2] صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)**، دار هومة، 2012، ص 07.

المغرب الأوســـط من إقليم مدينة الجزائر إلى منطقة الملوية (633-962هـ/ 1236-1554م)، وبنومرين يحكمون المغرب الأقصى من غرب الملوية إلى منطقة السوس (656-957م 1258-1549م)[1].

عرفت هذه الدويلات فترة ازدهار في جميع المجالات، غير أن الصـراعات الداخلية التي نشـبت بينها بسبب ادعاء كل دولة خلافة الدولة الموحدية أدت إلى الضعف واللاإستقرار وتدهور الأوضاع السياسية في المغرب الإسلامي بصفة عامة والمغرب الأوسط بصفة خاصة، وتشير مختلف المصادر والمراجع إلى أن الجزائر خلال القرن 10هـ/16م كانت تعيش أوضاعا صعبة ومتدهورة ومن مظاهر ذلك:

1) **الضـعف والاضـطراب:** عرف المغرب الأوسـط عدة أزمات داخلية أدت إلى غياب الأمن والاسـتقرار وتأزم الوضـع السياسي في المنطقة أثر على قوته المادية والمعنوية، مما أدى إلى انفصال العديد من القبائل وظهور إمارات ترفض الخضـوع لأي سـلطة مركزية، كإمارة كوكو" في منطقة القبائل والدواوة في الزاب والحضنة وبني جلاب في تقرت التي ساهمت في إضعاف النظام الإداري وتدهور الوضـع السياسي المضطرب. [2]

كان المغرب الأوسط ينقسم إلى قسمين:

- **القسم الغربي** تحت حكم الزيانيين (633_1962/ 1236_1554م) وعاصمتهم تلمسان وقد دخل الزيانيون في صـراعات مع الدويلات المجاورة التي كانت تسـعى للتوسـع على حسـاب الدولة الزيانية بالإضـافة إلى هذا الخطر الخارجي كان هناك خطر داخلي يهدد بني زيان خاصـة بعد عجزها عن ضـم المناطق المجاورة كمنطقة وهران، حيث كان الوهرانيون دائما أعداء الملك تلمسـان ولم يقبلوا أي وال من ولاته ماعدا أمين للمال وقابض يتسـلم مداخيل الميناء وكانوا ينتخبون رئيس مجلس ينظر في القضايا المدنية والجنائية، ويمارسون تجارتهم عن طريق عملية القرصنة في البحر المتوسط.

2) **أما القسم الشرقي** كان تحت حكم بني حفص ويضم بجاية وقسنطينة وجيجل وعنابة، وعرفت الدولة الحفصية في تاريخها دور التطور والعظمة ثم دور الاضطراب والفتن إلى خلافة أحمد الأول، ثم دور الانتعاش إلى موت أبي عمر عثمان ثم دور الاحتضار إلى فيض الأتراك على يد محمد السادس.

سقوط غرناطة وأثره على المغرب الأوسط:

لم تكن مصـيبة الأمة الإسـلامية في الأندلس تنتهي بزوال سـلطانهم السـياسـي وسـقوط أخر معاقل المسـلمين غرناطة 1492م بيد سـلطات إسـبانيا النصـرانية المتحدة، بل إنها مصـيبة جديدة تبدأ، إنها مأسـاة

[1] عدنان بوصلاح، مرجع سابق، ص ص 6 -7.
[2] نفسه، ص 7.

الأمة هناك، تتمثل في الثبات والتصارع ضد الفناء الذي كان يريده لهم السلطان الإسباني وبقي المسلمون يقاومون ما يزيد عن قرن[1] دفاعا عن عقيدتهم المتمثلة في وجودهم وكل الأمور المتعلقة بهما، وكان الطغيان الإسبان بالأندلس واعتداءاتهم المتكررة على المسلمين تأثيرا عظيما، مما جعلهم يفرون إلى سواحل شمال أفريقيا ابتداء من سنة 756هـ / 1452م، فحل أكثرهم بالجزائر فلحقهم الإسبان بمراكبهم فكان ذلك ابتداء الحروب البحرية بين الجزائريين والإفرنج، وكان اتحاد الجالية الأندلسية مع أهل الجزائر سببا في سقوط بونة فيبيد الإسبان سنة 867هـ/1462م، ثم تبعتها غيرها من السواحل الجزائرية.

ثم استولى بيدرو نافارو على وهران 1509م، ثم بجاية 1510م، وتلمسان الأمر الذي دفع المدن الساحلية ومنها دلس والجزائر وشرشال ومستغانم وتنس على تقديم الولاء للإسبان خشية أن يكون مصيرهم مثل مصير مدينة وهران، وهي نفس السياسة التي انتهجتها القبائل القريبة من المناطق الداخلية، وهذا ما فرض حصارا اقتصاديا على الدولة الزيانية التي تنازع سلاطينها على الحكم وأصبح كل طرف يستعين بقوة خارجية.

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

أولا: الأوضاع الاقتصادية:

إن الضعف السياسي الذي لحق بالمغرب الأوسط أثر مباشرة على القطاع الاقتصادي الذي تدهور نتيجة لعدم الاستقرار والأمن الذي كان يعيشه المغرب الأوسط، الناجم عن الصراعات الداخلية القائمة بين مختلف الوحدات السياسية الصغيرة التي كانت قائمة هنا وهناك، إضافة إلى الغزو الإسباني. لذلك يمكن أن نقدم لمحة عن المجالات الثلاث الاقتصادية للمغرب الأوسط قبيل قيام الحكم العثماني وهي:[2]

1) **الزراعة:** حيث تشكل الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسى للسكان، لذلك كانت أكثر النشاطات تأثرا بتأزم الوضع السياسي، حيث أدى اضطراب الأمن بكثير من المزارعين إلى ترك أراضيهم، حتى أصبحت مدن ومناطق كثيرة مهددة بالجوع بعد أن أصبحت المحاصيل الزراعية لا تكفي حاجيات السكان. وقد أثر تدهور الزراعة على التوزيع السكاني حيث زاد عدد السكان في بعض المناطق كتلمسان وقسنطينة، وبعض المناطق الجبلية من بلاد القبائل وتناقص العدد في البعض الآخر مثل سطيف وشرشال ومسيلة ومستغانم، وهي المناطق التي ارتفعت كثافتها بعد لجوء الأندلسيين إليها. وتأثرت الزراعة في الدولة الزيانية بسبب تعرض المزروعات للدمار والسلب والنهب من المهاجمين للمدينة، فقد تركزت حملات وغارات القبائل على حرمان الدولة من المنتوجات الزراعية، وضيقت

[1] عدنان بوصلاح، مرجع سابق، ص 8.
[2] نفسه، ص 9-11.

قبائل توجين في مدينة تلمسان لأخذ ثأرهم فقطعوا الثمار والجنات وخربوا الديار وأفسدوا الزروع حتى لم يعد بتلك النواحي قوت ليوم، ورغم ذلك استطاعت تلمسان أن تتخلص من هذه الأزمات، وتحتفظ بكميات من إنتاجها لأوقات الشدة.

2) **الصناعة:** لم تكن الصناعة التي كانت في طورها الحرفي أفضل حالا من الزراعة، حيث أصيبت هي الأخرى في الصميم نظرا لتعرض الكثير من المدن التي كانت تحتضنها مثل وهران، بجاية، عنابة وغيرها إلى الغزو، أو كانت مهددة به، وهو الأمر الذي جعل الكثير من المراكز التجارية تختفي أو تفقد أهميتها. ومن أهم الصناعات المنتشرة في الدولة الزيانية صناعة المنسوجات كانت تصنع بها الأقمشة والزرابي الفاخرة، وكان الإقبال عليها كبيرا من قبل التجار الأوربيين الذين يتوافدون على مدينة هنين قبل احتلالها من طرف الإسبان 1531م، إضافة إلى الصناعات المعدنية، وصناعة البارود والملح التي اشتهرت بها إمارة كوكو ببلاد القبائل والتي كانت تتوفر على المواد الأولية كالحديد والملح والبارودة، وتأثرت الصناعة بالحروب التي عرفتها الدولة الزيانية في مرحلتها الأخيرة بسبب انعدام الأمن من جهة وكثرة الغارات الإسبانية من جهة أخرى.

3) **التجارة** : شهدت منطقة المغرب الأوسط منذ ق14م تراجعا اقتصاديا بسبب فقدان المغرب دوره في تجارة الذهب فقد كان معبر هذا الذهب نحو أوروبا، وتحولت طرقه نحو الشرق نحو مصر، ومما زاد الأمر تأزما نجاح الكشوفات الجغرافية الأوروبية أواخر ق15، حيث أحدثت نقلة نوعية في مسار الطريق التجاري بين الهند وأوروبا عبر المحيط الأطلسي، وفقد البحر المتوسط الأهمية التجارية فتضررت دول المغرب والمدن الإيطالية من هذا التحول، بالإضافة إلى الغزو الإسباني لسواحل المغرب وسيطرته على الطرق التجارية والموانئ مما أثر على نشاط التجارة الخارجية التي كانت تتم مع المدن الإيطالية كالبندقية وجنوا وغيرها.

ثانيا: الأوضاع الاجتماعية: [1]

لم تكن بأحسن حال من سابقتها، فالحديث عن الوضع الاجتماعي للمغرب الأوسط في أواخر القرن الخامس عشر 15م هو الحديث عن مغرب مشتت وممزق ومقسم إلى إمارات قبلية وبطون وقبائل مختلفة ومتنوعة وموزعة على هذه البلاد، فقد استقل بنو عبد الواد بتلمسان وضواحيها، أما بقية البلاد الوسطى والجنوبية فكانت مقسمة إلى إمارات قبلية عديدة كمشيخة مدينة الجزائر التي حكمها الثعالبة، وإمارة كوكو بجبال القبائل الكبرى وإمارة قلعة بني عباس ببلاد القبائل الصغرى، وامارات أخرى مستقلة كإمارة بني

[1] عدنان بوصلاح، مرجع سابق، ص 11.

المهلهل وامارة عائلة بوعكاز بجهات الحضـــنة وبلاد الزاب، بالإضـــافة إلى وجود العديد من القبائل العربية والبربرية. [1]

كما تواجد اللاجئون الأندلســيون وطائفة اليهود الذين ازداد توافدهم خلال القرن الخامس عشــر 15م بفعل سقوط غرناطة ومطاردة الاسبان لهم، هذا التنوع والتشتت في التركيبة الاجتماعية في ظل غياب سلطة مركزية وان كانت موجودة اسميا– الدولة الزيانية –جعل البلاد تعيش اختلالا اجتماعيا صاحبه سوء الأحوال الصحية والمعاشية وتخربت أثناءه المدن وافتقرت الأرياف، فقد قتل العديد من الرجال بسبب الحروب وترملت النســاء وانتشــرت اللصــوصــية والظلم والغصــب والأوبئة والمجاعات، وهذا الأمر أدى إلى هجرة العديد من السكان سـواء إلى المغرب الأقصـى أو إلى تونس أو إلى البلاد العربية الأخرى، أو إلى المناطق الجبلية أو الداخلية البعيدة عن الصـراعات، كما أدى ذلك أيضـا إلى انعدام الأمن وعدم الاسـتقرار السـياسـي، فانتشـرت الفوضى بين الناس في كل ميادين الحياة وفي مختلف أرجاء البلاد.

وفي المجال الاقتصـــادي، فقدت بلاد المغرب الأوســـط أهميتها التجارية بالبحر الأبيض المتوســـط وباعتبارها همزة وصـل ما بين السـواحل والمناطق الصـحراوية بفعل الاكتشـافات الجغرافية الأوروبية للطرق والممرات الجديدة، وأدى عدم الاسـتقرار السـياسـي والاجتماعي وغياب الأمن إلى هجرة الفلاحين لأراضـيهم وقلة الإنتاج الزراعي وتوقفت الحركة التجارية الداخلية وتدهورت بالتالي الأوضاع الاقتصادية للبلاد. [2]

المطلب الثالث: الأوضاع الاستراتيجية

يشـمل إقليم الدولة الزيانية رقعة من أرض بلاد المغرب كانت تعرف سـابقا بالمغرب الأوسـط وسـميت الدولة العبد الوادية نسبة إلى بني عبد الواد إحدى بطون الزناتة، كما سميت أيضـا بالدولة الزيانية نسبة إلى زيان بن ثابت والد يوغمراسن مؤسس هذه الدولة، ويتميز هذا الإقليم باختلاف تضاريسه وتنوع مناطقه وتباين مناخه من منطقة إلى أخرى، وتنتشر عبره العديد من المدن كان لها أدوار اقتصادية وسياسية وثقافية، أهمها تلمسان عاصمة هذه الدولة وحاضنة ملكها ومركز إشعاعها العلمي والأدبي والفني.

ولم تكن حدود الدولة الزيانية منذ نشـــأتها مســـتقرة وثابتة بل كانت تتغير وتتبدل بحيث تتقلص حينا وتتسع أحيانا حسب استعداد بيني زيان، وقوتهم العسكرية والاقتصادية وأمنهم ووحدة أمرائهم وانسجام قبائلهم وولائها الصـــادق، وقد حاولوا أن يجعلوا من الحدود الغربية حدودا ثابتة، بينما جعلوا من المنطقة الشـــرقية وحدوده المتاخمة للدولة الحفصية مجالا للتوسع.

[1] عدنان بوصلاح، مرجع سابق، ص 12-14.
[2] نفسه، ص ص 15.14.

إذن فحدود الدولة الزيانية بلغت نواحي بجاية وبلاد الزاب من الشـــرق، ومن نهر الملوية وتاوريرت ووجدة وتامزيزدكت، وفجيج من الغرب، والجنوب الغربي من مصـب نهر الملوية وهنين ودلس وحصـن بكر وتامزيزدكت عند مصـب وادي بجاية على سـاحل البحر المتوسـط شـمالا، إلى ورجلان وغرداية واقليم توات جنوبا، وهي الحدود التي اسـتمرت عليها الدولة الزيانية في أغلب الأحيان طوال وجودها بالرغم من الغزوات والهجمات التي قامت بها كل من الدولة المرينية والدولة الحفصـية مرات عديدة على الأراضـي الزيانية وعلى عاصمتها مدينة تلمسان. [1]

كما عرف المغرب الأوســط في هذه الفترة ضــعفا عســكريا كبيرا مقارنة مع ما بلغته أوروبا في تلك الفترة، فدولة بني زيان لم يكن لها أسـطول بحري ولا جيش مجهز من ناحية العدة والعتاد، وكل ما كان لديها هو جيش بري مزود بأســلحة تقليدية كالســيوف والبغال والجمال...، كما لم تكن تتوفر على التحصــينات المضـادة. وربما يعود ذلك إلى عدم الاسـتقرار الذي تميزت به دولة بني زيان سـواء في ثوراتها المسـتمرة مع جيرانها أو مع المعارضــة في الداخل مما لم يســمح لها بتكوين جيش قوي تعتمد عليه الدولة في رد غارات الجيران والاسبان وقمع الثورات الداخلية. [2]

[1] عدنان بوصلاح، مرجع سابق، ص.ص13.12

[2] بغداد خلوفي، **محاضرات تاريخ الجزائر الحديث**، مطبوعة اكاديمية موجه لطلبة ثاني ليسانس، المركز الجامعي نور البشير، البيض، 2016/2015، ص ص 5.4.

المبحث الثاني: العلاقات التركية الجزائرية خلال الفترة (1518م- 1830)

إن الحديث عن الوجود العثماني بالجزائر يعتبر أمراً صـــعبا لأن الدولة العثمانية قد مرت بمراحل مختلفة وظروف متغايرة، ففي البداية كان العثمانيون يحاولون توحيد المســـلمين ومنع الدول الغربية (المسيحية) من بسط نفوذها في العالم الإسلامي، والمشكل أن الدول الغربية قد حقدت على الدولة العثمانية، لأن هذه الدولة وقفت كسور منيع في طريق التوسع الأوروبي طوال أربعة قرون من الزمن، ووحدت مناطق شاسعة من بلاد المسلمين، [1] وعلى هذا القول سوف أتطرق إلى مراحل دخول الحكم العثماني في الجزائر والاستنجاد بالإخوة عروج وخير الدين بربروس.

المطلب الأول: الدخول العثماني في الجزائر

كان العالم الإسلامي خلال القرنين 15و16م خاضعا لنفوذ عملاقين هما الخلافة العثمانية في الشرق واسبانيا المسيحية في الغرب قوة تحاول السيطرة على شمال أفريقيا وقوة تدافع عن وجودها، فلما شرعت إسبانيا في التوسع الاستعماري في شمال أفريقيا وأمريكا قابلتها الخلافة العثمانية بالفتح في آسيا وشرق أوروبا، وحاولت مد نفوذها نحو أفريقيا قصد قطع الطريق أمام إسبانيا، ففتحت مصر عام 1514م وكان الخلفاء العثمانيون على علم تام بالحالة التي يمر بها شـــمال أفريقيا ولذلك قرروا أن تنشـــأ دولة على أنقاذ الإمارات التي بلغت مرحلة الشيخوخة والانهيار، وكانت أخبار مأساة المغرب والأندلس تصل إلى الخلفاء فقرر البعض منهم إعلان الحرب على إســبانيا وغزوها، لكن بعدها حال دون ذلك فاضـــطروا إلى إرســـال الإخوة بربروس للتدخل لإنقاذ المسلمين الفارين من الأندلس. [2]

1) ظهور الإخوة بربروس في البحر الأبيض المتوسط:

عروج وخير الدين وإسحاق والياس هم أبناء الأب من أصل تركي اسمه يعقوب بن يوسف كان يقطن بجزيرة مدلي (ميتلان) في أرخبيل اليونان ويحترف صـــناعة الفخار، وولد عروج حوالي عام 1473م وخير الدين في العام الموالي، فكان عروج وخير الدين يبيعان الفخار لأبيهما في الجزر اليونانية بواســـطة بعض المراكب، وفي إحدى المرات وقع عروج أسيرا وبيع عبدا لشخصين بجزيرة رودس وفي أثناء التوجه إلى مصر كمجذف في سفينة تحمل أسرى مسلمين جرى افتداؤهم بالمال، اغتنم فرصة حدوث زوبعة بحرية فقفز من المراكب وانتهى به المطاف إلى أنطاليا بإمارة قرمان حيث تعرف على شخص صحبه إلى مصر.

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص51.
[2] عدنان بوصلاح، مرجع سابق، ص ص 14.13.

ولما وصل عروج إلى الإسكندرية سمع سلطان مصر بشهرته فدعاه للقدوم وعرض عليه الدخول في خدمته ووافق عروج على عرض السلطان فعينه قائدا للأسطول، وكتب السلطان مرسوما ملكيا إلى والي أضنة أمره فيه بأن يرسل إلى ميناء بياس بخليج إسكندرون ما يكفي لصناعة أربعين قطعة بحرية من الأخشاب، فأعد والي أضنة الأخشاب المطلوبة وأرسلها إلى ميناء بياس، فخرج عروج في 16 سفينة إلى بياس لأخذ الأخشاب على أن يتجه بعدها إلى مصر، ولسوء الحظ اعترضه بعض قراصنة رودس وأحرقوا له سفينته فعاد إلى انطاليا وتعرف بالأمير قرقود شقيق سليم الأول فأكرم مثواه وجهز له سفينة للجهاد ضد القراصنة المسيحيين، وتوجه بعد ذلك إلى سواحل قبرص حيث استولى على 5 مراكب تابعة للبندقية، ومن هناك توجه نحو الغرب فوصل إلى جزيرة جربة شرق تونس1504م، فاستقر بها حيث باع غنائمه التجار الجزيرة ولحق به أخوه خير الدين وإسحاق، وطلب عروج من الأمير الحفصي أبي عبد الله محمد علي أن يسمح له بجعل مدينة جربة مركزا لأسطولهما مقابل 5 غنائم التي يغتنمها في البحرة، وفي هذه الأثناء ظهر الإخوة بربروس في البحر المتوسط، مما جعل أوروبا تحذر منهما بالقول" لقد ظهر تركيان اسمهما عروج وخير الدين خضر يجب أن نسحق حيتين قبل أن تتحولا إلى تنينين، علينا أن نمحو اسمهما من على وجه الأرض، إننا إذا أتحنا لهما الفرصة سوف يسببان لنا متاعب كثيرة " خاصة بعد انتصار الإخوة بربروس في معركة نابولي بجزيرة المورة[1] .

وبعدها اتخذ عروج وخير الدين حلف الواد ميناء لسفنهما، ففي عام 1510م استقر عروج بتونس تعرف على المأساة التي لحقت بالأندلسيين الفارين من اضطهاد المسيحيين مما دفعه لإنقاذ ما قي من المسلمين بالأندلس، وفعلا استطاع عروج وخير الدين حسب المؤرخ الفرنسي دي غرامون **DE GRAMMON** في كتابه تاريخ مدينة الجزائر انقاذ أكثر من 10 آلاف أندلسي فاكتسبوا الخبرة والشهرة والسمعة الكبيرة من هذا العمل النبيل، ولهذا استنجد بهم الحاكم الحفصي لطرد الجيش الإسباني من مدينة بجاية. [2]

2) الإخوة بربروس في بجاية وتحرير جيجل:

في مطلع القرن 16 ذاع صيت البحارة عروج وخير الدين في الشرق والغرب بسبب جهادهما ونضالهما من أجل إنقاذ بواخر المسلمين الفارين من الاضطهاد الإسباني وبروزهما كقوة مضادة للقرصنة الأوروبية في البحر الأبيض المتوسطة، وفي هذه الأثناء أرسل الملك أبو بكر الحفصي إلى عروج يطلب مساعدته لتحرير بجاية وطرد الإسبان منها حسب ما يرويه المؤرخ التونسي أبي ضياف " العلماء واعيان أهل بجاية

[1] عدنان بوصلاح، مرجع سابق، ص 15.
[2] نفسه

يستصرخونه في إنقاذها من يد العدو "، وجمع عروج وخير الدين رجالهما وتشاوروا في الأمر وقرروا المبادرة بتلبية هذا النداء.

وتوجه عروج في عام 1512م إلى بجاية على رأس 4 سفن ووجد عبد الرحمان الحفصي بانتظاره ومعه 3 آلاف شخص، واثناء تحرك عروج إلى بجاية شوهد من قبل الأسطول الإسباني فبدأ بتعقبه وملاحقته، وتصدى عروج لسفن الأسطول الإسباني بكل شجاعة ومعه 50 مقاتلا وباشر بقصف الاستحكامات الإسبانية، وبدأ يطلق نيرانه على الحصن الدفاعي للمدينة والذي كان حصنا منيعا، ولمدة 8 أيام من القصف تصبح القلعة تقريبا محطمة ومنها يأمر بالهجوم، لكن في تلك اللحظة تأتي قذيفة من قذائف المسيحيين لتصيب ذراع عروج الأيسر واستولت عليه تقريبا، ففقد الجيش شجاعته واضطر للانسحاب من المعركة والعودة إلى تونس لتلقي العلاج.

وفي عام 1514م أعاد عروج الكرة وحاصر بجاية لكن سوء الأحوال الجوية ووصول الأسطول الإسباني ورجوع رجال القبائل إلى حقولهم تاركين ميدان المعركة، كل ذلك دفع عروج لفك الحصار من جديد وعوض فشله أمام بجاية باسترجاع جيجل حيث اتخذها قاعدة له بدلا من بجاية بسبب خلاف مع السلطان الحفصي الذي امتنع عن إمداد عروج بالبارود أثناء حصار بجاية وكان معظم سكان القرصنة.

وأتاحت الإقامة في جيجل لعروج الفرصة ليطلع على أحوال المغرب الأوسط، حيث كان الصراع على أشده بين سلاطين بلاد القبائل من بني عباس وأل القاضي سلاطين كوكو، وهكذا استقر عروج في بلدة جيجل وكثرت الاتصالات بينه وبين مختلف وفود المسلمين من المغرب الأوسط واستمر يعالج في مقره الجديد ذلك الجرح الذي أصابه من جراء بتر ذراعه فسلم مقاليد القيادة لأخيه خير الدين.

وفي سنة 1515م قام عروج بمحاولة ثالثة لإنقاذ بجاية فتوجه بجيشه برا نحو المدينة التي كانت حاميتها الاسبانية تنتظره، وخلال هذه المعركة استشهد القائد محمد الياس شقيق عروج وخير الدين وأدرك عروج وشقيقه أن الجهود المبذولة لن تأتي بنتيجة وأن خسارة الأرواح في جموع المسلمين تجعل من الصعب الاستمرار وقررا العودة إلى مركزهم بجيجل. [1]

وأدى الانتصار المباشر للإسبانيين على حامية بجاية إلى تحقيق مجموعة من الانتصارات غير المباشرة والتي حصلت فيها إسبانيا على (غنائم) تزيد في حجمها وأهميتها على نتائج الانتصار المباشر، لاسيما وأن هذه الانتصارات غير المباشرة قد حدثت بدون صدام، وبدون إهراق قطرة دم واحدة وكان من بين هذه الانتصارات غير المباشرة هي:

[1] عدنان بوصلاح، مرجع سابق، ص 15-18.

- خضوع السلطان الحفصي بتونس (أبوعبدالله عم المتوكل) للسلطات الإسبانية وقبوله بدفع الجزية.
- خضوع الجزائر التي أصبحت مطوقة من الشرق ومن الغرب (بجاية ووهران)، وتعهد حاكمها (الشيخ سالم بن التومي) بدفع الجزية، وموافقة أهلها على تسليم جزيرة (أسطفلة) المقابلة للجزائر من أجل إقامة قاعدة بحرية إسبانية. [1]

3) عروج في مدينة الجزائر:

كانت مدينة الجزائر مضطربة منذ استسلامها للإسبان سنة 1510م بسبب الانقسامات التي حصلت بين سكانها بخصوص تلك الضريبة التي تدفعها لهؤلاء المحتلين، فالشيخ سالم تومي وحاشيته كانوا متمسكين بتطبيق المعاهدة الموقعة مع الإسبان في حين كان وجهاء المدينة يرون عكس ذلك.

وفي سنة 1516م خلق موت فرديناند ملك إسبانيا موقفا جديدا في المغرب الأوسط، وكان المسلمون على اطلاع على موقف الملك الجديد، فأعلموا إخوانهم بشمال أفريقيا على الأزمة الحالية واضطراب وضع المراكز الإسبانية وبدأ سكان الموانئ الخاضعة للنفوذ الإسباني يفكرون بأن الفرصة حانت للتحرر من النفوذ الإسباني فسارع أهل مدينة الجزائر بواسطة رئيسهم بن سالم التومي إلى الاستنجاد بعروج ليحررهم من الإسبان، فقبل عروج طلبه وكان منذ زمن بعيد ينتظر هذه الفرصة، فجمع قواته وتوجه برا إلى مدينة الجزائر، وفي طريقه انظم إليه 5 آلاف شخص من القبائل وحالما وصل إلى الجزائر ذهب لتوه إلى مدينة شرشال فحررها وترك فيها حامية لحراستها، ومن ثم عاد إلى مدينة الجزائر، واستقبل أهل الجزائر عروج استقبال المحررين.

وبعد أن وطد عروج مركزه بالجزائر شرع في التوسع على حساب الإمارات المجاورة فاستولى على مليانة والمدية وتنس، وشرع في تنظيم هذه المناطق فأوكل أخيه الشرق ودلس وترك لنفسه مدينة الجزائر ومناطق الغرب. [2]

وكانت الجزائر في هذا الوقت خاضعة للإسبان منذ أن حلو بها واحتلوا صخرة المرسى العظيمة عام 1510 م مكان "برج الفنار" اليوم Penion حيث أخذوا في إرهاق كاهل الجزائر بدفع الضرائب، وتقديم الغنائم حسب معاهدة 1511م بين سالم التومي والإسبان فضاق الجزائريون ذرعا وأخذوا في التفكير للتخلص من هذا القيد، خاصة بعدما سمعوا ما يجول بالمدن المجاورة لهم وما يبذله الأخوان من جهود صادقة لتحرير مدينتي بجاية وجيجل. [3]

---

[1] بسام العسلي، **خيرالدين بربروس والجهاد في البحر1470**، دار النفائس، الإسكندرية مصر، 2014، ص 33.
[2] عدنان بوصلاح، مرجع سابق، ص 18-20.
[3] جميل عائشة، **الجزائر والباب العالي من خلال الأرشيف 1520-1830**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2018/2017، ص ص 34.33.

4) عروج في عاصمة الدولة الزيانية تلمسان واستشهاده:

وما إن أتم عروج استعداداته حتى اندفع بجرأة اتجاه تلمسان وهو يقود قواته عبر الهضاب الداخلية بهدف تجنب الاصطدام بالحاميات الإسبانية المنتشرة على محيط وهران، وعندما وصل إلى قلعة بني راشد اتخذ منها قاعدة لحماية خطوط مواصلاته، ووضع في القلعة حامية تظم 600 مقاتل ثم مضى بالجيش الجزائري حتى وصل سهل أريال حيث أبو حمو الثالث، قد أقام معسكره هناك ونظم قواته التي ضمت 3 آلاف رجل من المشاة و6 آلاف فارس غير أن هذه القوة لم تصمد، أما الجيش الذي يقوده عروج فتمزق بسرعة، ومضى عروج لمتابعة تقدمه حتى وصل إلى تلمسان عام 1517م التي استقبلته بالفرحة العارمة. [1]

وبقي في تلمسان ما يقارب سنة أقام خلالها تحصينات وأخضع قبائل بني سناسن وشرع في مفاوضات مع ملك فاسن أما أبو حمو الثالث والإسبان فبعدما تمت لهم السيطرة على قلعة بني راشد جهزوا حملة ساروا بها إلى تلمسان وحاصروها وبعد 6 أشهر من الحصار تمكنوا من اقتحامها فتسلل عروج إلى القلعة ثم اضطر للانسحاب منها، لاحقه الأعداء وقتلوه بنواحي المويلح قرب الحدود المغربية، وتشير بعض الروايات الأخرى أن الإسبان تمكنوا من قتل عروج في قلعة بني راشد في المالح بعد أن فر من تلمسان نتيجة لغدر سكانها في عام 1518. [2]

5) خير الدين يربط مصير الجزائر رسميا بالدولة العثمانية:

بعد مقتل عروج تأثر خير الدين بالأحداث التي شهدتها الجزائر وأصبحت الأخطار تهدد من كل جانب في الداخل والخارج، ففي الداخل كثر المعارضون ضده وتمرد عليه أحمد بن القاضي في جبل كوكو، فتمردت شرشال وتنس وفي الخارج كانت أخطار الإسبان تهدد شمال أفريقيا كله بسبب تمركزهم في عدة نقاط من الساحل مثل وهران وبجاية وبتدخلهم المستمر في شؤون الإمارة الزيانية بتلمسان.

وقد تركت هذه الأحداث أثرا بالغا في نفس خير الدين مما دفعه إلى التفكير في ترك الجزائر لولا أن أهلها ألحوا عليه بالبقاء وكانت موافقته تفرض عليه ضرورة بذل المزيد من الجهد خشية أن يهاجمه الإسبان ومؤيدوه.

وبذلك أصبحت الجزائر تحت حكم الدولة العثمانية في عام 1519م ودعا السلطان سليم على المنابر في المساجد وضربت العملة باسمه وأصبح أي اعتداء خارجي على أراضيها يعتبر اعتداء على الدولة العثمانية، ودعم السلطان هذا القرار بقرارات تنفيذية، إذ أرسل إلى الجزائر قوة من السلاح والمدفعية و2000

[1] عدنان بوصلاح، مرجع سابق، ص ص 21.20.
[2] صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012. ص 48.

من الجنود الإنكشارية ومنذ ذلك الوقت بدأ الإنكشاريون يظهرون في الحياة السياسية والعسكرية في الأقاليم العثمانية في شمال إفريقيا، وأصبح العنصر البارز والمؤثر في سير الأحداث في تلك الأقاليم. [1]

وهكذا انتهت حياة المغامر البطل عروج الذي لعب دورا كبيرا في وضع الأسس الأولى لتكوين الإيالة الجزائرية وجيشها، كما أن شجاعته وعبقريته العسكرية يشهد لها بما الأعداء، فلقد مدحه الراهب **هايدو** وذكر بأنه قاتل الإسبان رغم أنه كان يملك يد واحدة، كما اعترف بشجاعته **لوجي دو تاسي** رغم أنه نظر إليه كظالم ومستبد قهر السكان، كل هذه الأمور عجلت بتحرك خير الدين لكي يقيم علاقات قوية مع الإمبراطورية العثمانية ويقضي على النفوذ الاسباني والقيادات المحلية المبعثرة والرافضة للزعامة العثمانية [2] وفي ذلك الوقت ارتبط بربروس رسميا بالدولة العثمانية، ثم توفي خير الدين بربروس في القسطنطينية عام 1546 بحسب دائرة المعارف البريطانية.

المطلب الثاني: مراحل الحكم العثماني في الجزائر

مرت مراحل الحكم العثماني بالجزائر قد مرت بأربع فترات مختلفة، وكل مرحلة تميزت بأسلوب معين في تسيير شؤون البلاد. وتتمثل هذه المراحل أو العصور فيما يلي:

أ- **عصر الباي لارابايات (أمير الأمراء) 1514- 1587 م:** يمثل هذا العصر أزهى عصور الحكم التركي في الجزائر حيث ازدهرت البلاد في هذه الفترة من النواحي التعليمية والاقتصادية والعمرانية وذلك بفضل التعاون بين فئة "الرياس" في القيادة وأبناء الجزائر، وقد ساهم في تنمية البلاد وازدهارها مهاجرو الأندلس الذين وظفوا خبراتهم ومهارتهم في ترقية المهن والبناء العمراني وتقوية الاقتصاد الجزائري. وقد تميزت هذه الفترة من تاريخ الجزائر بحقائق يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- دام عهد الباي لارابايات ملة 70 سنة؛
- يأتي قرار تعيين الحاكم في الجزائر من طرف السلطان العثماني؛
- كانت السلطة في يد رياس البحر أو جنود البحرية؛
- تحرير برج فنار عام 1529م من الإسبان، وتحرير بجاية من الاحتلال الإسباني عام 1555م وانهاء الوجود الإسباني في تونس عام 1574م؛
- ازدهرت الجزائر في هذه الفترة التي تميزت الحياة السياسية فيها بالاستقرار وتحالف الجميع ضد العدو الإسباني. [3]

[1] عدنان بوصلاح، مرجع سابق، ص 21-23.
[2] جميل عائشة، مرجع سابق، ص41.
[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص 58.57.

- بداية بناء الأسطول الجزائري وتأسست فيها الوحدة الإقليمية للجزائر.

كما شهدت فترة البايلربايات بداية تسرب النفوذ الفرنسي إلى الجزائر، نتيجة للعلاقات الطيبة التي كانت تربط بين فرنسا والامبراطورية العثمانية وبسبب عداء الجزائريين والأتراك للإسبان، إضافة إلى تنافس فرنسا التقليدي حول وراثة مشاكل القارة الإفريقية. [1]

ب- **عصر الباشوات 1587 - 1659 م** : تعتبر هذه الفترة مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر وذلك لأن السلطان العثماني أراد أن يخفف حدة النزاع بين فئة الرياس رفقة اليولداش وخاصة أن الفئة الأخيرة كانت مستاءة من تمتع فئة الرياس أو جنود البحرية بلقب الباي لاربايات أو (أمير الأمراء)؛ ولذلك قرر السلطان العثماني إلغاء هذه الرتبة وتعريضها برتبة أخرى هي رتبة الباشا.

ونتيجة لهذا التغيير، أصبح السلطان العثماني يقوم بتعيين باشا لمدة 3 سنوات يقوم بإرساله من تركيا ويستدعيه بعد انتهاء فترة تعيينه، على أن يقوم بإرسال باشا آخر من هناك. لكن المشكل هو أن كل باشا معين في الجزائر لمدة قصيرة لا تتجاوز 3 سنوات كان ينصرف إلى السلب والنهب وجمع الثورة قبل عودته إلى القسطنطينية، وهذا ما دفع باليولداش أو رجال الجيش البري أن يثوروا على الباشوات ويضعفوا نظام الحكم في الجزائر.

وباختصار، فإن هذه المرحلة من تاريخ الجزائر قد تميزت بما يلي:

- تعيين باشا تركي في كل من الجزائر وتونس وطرابلس بعد أن كان هناك حاكم واحد للمنطقة يوجد مقر حكمه بالجزائر؛
- بدأت تظهر الخلافات والتناقضات بين جنود البحرية الجزائرية (الرياس) وبين جنود البحرية العثمانية وخاصة عندما حاول الأتراك أن يخضعوا المصالح الجزائرية المصالح الإمبراطورية العثمانية؛
- برزت قوة " الرياس" أو قوة رجال البحرية الجزائرية إلى درجة أن دول أوروبا أصبحت تخشى الجزائر وتسعى لإقامة علاقات تعاون معها، وعندما تعثرت المفاوضات قامت الدول المسيحية بشن حملة عسكرية على الجزائر في شهر سبتمبر من عام 1701م؛
- حصل في هذه الفترة تصادم وتنافر بين جنود البحرية وجنود القوات البرية (اليولداش) وخاصة أن رجال البحرية كانوا يحصلون على غنائم كبيرة من جراء غاراتهم البحرية الناجحة على أساطيل القوات الأوروبية، وهذا الصراع هو الذي تسبب في إضعاف الدولة الجزائرية. [2]

[1] محمد دوس، **عهد البايلربايات (1518-1587) في الجزائر**، السنة أولى علوم إنسانية، عبر الموقع: https://sciences-humaines.edu-dz.com/ تصفح الموقع يوم: 2022/06/10 على الساعة 23:20.

[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص 59.58

وهكذا لما استحدثت الدولة العثمانية نظام الباشوات من أجل أن تحكم سيطرتها على البلاد وتجنب ربما ما يمكن أن يحدث ضدها من العصيان والتمرد، ولكن هؤلاء الباشاوات سرعان ما فقدوا نفوذهم وسيطرتهم على الأوجاق الذي كان يرفض باستمرار كل سلطة تخالف اتجاهه مما جعل الباشاوات يعرضون لضغط مزدوج من السلطان العثماني ومن ديوان الأوجاق بالجزائر، وكانت طائفة الرياس داخل مجلس الديوان تميل إلى مقاومة نفوذ السلطان مثل السكان الجزائريين الذين يستفيدون منهم في الميدان التجاري. [1]

ج- **عصر الأغوات 1659 - 1671 م** : يعتبر هذا العهد من أقصر العهود وذلك نظرا لإقدام قادة الجيش البري (اليولياش) على خلع الباشا وتعويض هذا القائد بقائد آخر من فئتهم أطلق عليه اسم "الآغا"، وفي الحقيقة أن هذا الانقلاب قد جاء بمثابة انقلاب على " الباشا" المعين من طرف الإمبراطورية العثمانية والمدعوم من طرف فئة "الرياس"، ولكي لا يستأثر "الأغا" بالسلطة فقد تقرر أن يكون الحكم ديمقراطيا، أي يستعين الحاكم بالديوان العالي الذي كان يضم في البداية أعضاء الفرق العسكرية البرية، ثم توسعت العضوية فيه بحيث أصبح يضم ممثلين عن فئة "الرياس" وبعض كبار الموظفين ومفتي الجزائر.

وتماشيا مع هذه الخطة، فإن الجيش البري هو الذي أصبح يعين " الأغا" حاكما للجزائر لمدة سنتين، يترقى بعدها إلى رتبة " أغا شرف" ويحل محله "آغا" آخر، وهكذا استفحل الصراع بين الأغوات من جهة، والرياس من جهة أخرى، وكانت النتيجة هي انتشار الفوضى وانعدام الأمن، واستياء تركيا من انفصال حكام الجزائر عنها وقطع كل المساعدات عنهم، وفي عام 1671 م انهار نظام الأغوات وحل محله نظام الدايات.

وباختصار، فإن هذه الفترة القصيرة من نظام حكم الأغوات في الجزائر قد تميزت بما يلي:

- اضمحلال نفوذ السلطان العثماني وغياب السيادة العثمانية في الجزائر؛
- استفحال الصراعات المحلية سواء بين ضباط الجيش البري أو ضباط الجيش البحري، وتذمر أبناء الشعب من الفساد السياسي وانتشار الفوضى في البلاد؛
- نجح "اليولياش" في قلب نظام الحكم والانفصال عن العثمانيين والحد من سلطة "الرياس" لكنهم فشلوا في إنشاء نظام سياسي ديمقراطي ناجح؛
- كان الانقلاب على الباشوات عبارة عن انتقام من طائفة أو فئة الرياس التي كانت كلمتها مسموعة في عهد الباشوات[2].

[1] حمزة زياني، **عهد الباشوات (1587-1659)** عبر موقع: https://mr-hamza-alg.wixsite.com/ تصفح الموقع يوم : 2022/06/15 على الساعة: 23:40.

[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص 60.59.

وهكذا انتهت فترة الأغوات، التي وإن دامت اثنا عشـــر 12 ســـنة فقط، إلا أنها كانت غنية بالأحداث والتحولات السياسية كما لم تشهده الجزائر ربما طيلة العهد العثماني بأكمله. [1]

د- **عصر الدايات: 1671 – 1830:** لقد استفاد حكام الجزائر من تجارب الحكم السابقة في هذا البلد بحيث حاولوا ترضـــية الســـلطان العثماني وتقوية مركز الحاكم (الداي) وذلك عن طريق تعيينه في منصبه مدي الحياة، بناء على اقتراح من الديوان العالي وتعيين رسمي من طرف السلطان العثماني، وبكلمة مختصرة، فإن الجزائر قد أصبحت دولة مستقلة عن تركيا وخاصة أن الداي أصبح ينتخب من طرف الديوان العالي (المجلس) الذي صار بمثابة برلمان في عصرنا الحالي، والسلطان العثماني لا يلعب أي دور في اختيار الديوان العالي بالجزائر، وفي حالة شغور المنصب، فإن الديوان العالي هو الذي يختار خليفته بنفس الأسلوب الآنف الذكر، وعندما حاول السلطان العثماني في عام 1711م أن يقوم بتعيين حاكم على الجزائر، قام داي الجزائر" علي شاوش" بطرده وتنصيب نفسه بدلا منه، وعليه فإن تركيا قد احتفظت لنفسها بسلطات شكلية في الجزائر تمثلت بصفة خاصة في الدعاء للسلطان العثماني في صلاة الجمعة، والاعتراف بمراسيم التعيين والتعاون في مجال الحروب بحيث تقوم الجزائر بتقديم المســـاعدة العســـكرية للبحرية التركية في حالة تعرض تركيا الاعتداء خارجي (كما حصـــل في معركة نافارين سنة 1827م)، وبدون شك، فإن عصر الدايات (1671 – 1830م) هو عصر القوة العسكرية، والحاكم هو الذي يختار وزراءه بحرية تامة ويشكل مجلس الدولة بأسلوبه الخاص.

وباختصار، فإن فترة حكم الدايات قد تميزت بخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:

- في عهد الدايات تحول جنود البحرية من جنود مناضلين ومقاتلين ضد القوات المسيحية المناهضة للإسلام، إلى رجال يبحثون عن الغنائم لأنفسهم وللحكام؛
- اهتم حكام الجزائر في القرن السابع عشر والثامن عشر بجمع الثروة من العمليات الحربية في البحر، ولم يهتموا بتطور الدخل من الثروة الفلاحية وتوفير الغذاء للسكان؛
- نتيجة لاعتماد الحكام على الحروب والصراعات الداخلية بين فئات الجيش، فقد لقي العديد من الحكام مصرعهم على يد المجموعات المعادية لهم بحيث أصبحت قضية اغتيال المسؤولين عملية عادية.
- تمكن حكام الجزائر في هذه المرحلة الأخيرة من القضـــاء نهائيا على الوجود الإســـباني في الجزائر وخاصــة في ســنة 1792م حيث تمكن قادة الجرائر من طرد الجيش الإسـباني من وهران والمرســى الكبير. [2]

[1] محرز أمين، **الجزائر في عهد الأغاوات(1659-1671)**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ، جامعة الجزائر2، 2008، ص 94.
[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 60-62.

ومما تجدر ملاحظته أن مباشـــرة الدايات لمهامهم الإدارية والمالية، كانت تتأثر بســـلوكهم وعلى هذا الأســاس يمكن أن نميز بين صــنفين منهم: الصــنف الأول زاهد في متاع الدنيا منصــرف إلى الأعمال الخيرية مثل الداي بابا محمد عثمان (1766-1791) الذي أنفق ثروته الخاصـــة في تشـــييد المســـجد المقابل لقصره، وبناء القلاع ولحصون لحماية المرسى الكبير. [1]

المطلب الثالث: تطور أوضاع الجزائر في ظل الحكم العثماني

1) التنظيم السياسي والإداري للجزائر في العهد العثماني

قســـمت الجزائر في ظل الحكم العثماني إلى ديوانيين: الديوان الخاص وهو مجلس الدولة، والديوان العام وهو المجلس العمومي، فالديوان الخاص الذي هو المجلس التنفيذي للدولة يترأسه الداي صاحب الحكم المطلق ويساعده في مهامه خمس موظفين سامين من الأتراك بمثابة وزراء (والمتمثلين في: الخزناجي وهو نائب الداي المكلف بالخزينة العمومية، وآغا الصبايحية وهو القائد العام للجيش، ووكيل الخرج وهو المسؤول عن الورشات التي تبنى فيها السفن وتموين الأسطول بالأسلحة وصيانة الموانئ البحرية والحربية وتحصينها فهو بمثابة وزير البحرية، وخوجة الخيل مكلف بالجباية والمرافق العامة التابعة للدولة، وبيت المالجي الذي يسهر على تسيير بيت المال والعقود والمواريث)، ثم تأتي مرتبة الكتاب المتكونة من أربعة أعضاء يرأسهم الباشكاتب يتولون مهام إدارية متنوعة مثل تحرير الرسائل وغيرها، بالإضافة إلى شيخ الإسلام المكلف بالعدل والشـــؤون الدينية، ووكيل الخرج المكلف بالمؤونة الغذائية للســـكان، كذلك هناك رجال الأمن وقائد الفحص المكلف بتحصـــيل الضـــرائب، في حين أن الديوان العام الذي يمثل المجلس التشـــريعي يتكون من الموظفين السامين الأتراك. [2]

وما تجدر الإشـــارة إليه أن الدواوين أواخر العهد العثماني فقدت أهميتها وصـــلاحياتها، وقد وصـــف القنصـل الأمريكي في الجزائر شـالر ذلك قائلا: " كان الديوان في الماضـي جهاز الدولة الحقيقي فكان يعقد جلسـاته بانتظام، ويتصـرف في الأموال ويدعي الحق في مناقشـة جميع الإجراءات الحكومية ويتخذ قرارات بشـأنها لكنه الآن أصـبح مجرد شـبح لا حول ولا قوة له". [3] أما فيما يتعلق بالتنظيم الإداري فقد تم تقسـيم الجزائر إلى أربع مقاطعات إدارية وهي كالتالي:

---

[1] حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر. 2008م، ص ص 138.137.

[2] رزايقية حنان، **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي والتحديات الراهنة**، جامعة الجزائر3، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مجلة دورية دولية محكمة، ص 336-338.

[3] مؤيد محمود المشيداني، **أوضاع الجزائر قبيل مجيئ العثمانيين**، تاريخ الجزائر، 04 نوفمبر 2013، ص 32.

أ- دار السلطان:

توجد هذه المقاطعة الإدارية في الجزائر العاصمة ونواحيها، حيث تمتد من مدينة دلس في الشرق إلى مدينة شرشال غربا، أما في الجنوب فيحدها البايليك التيطري، كما أن مقر نائب السلطان العثماني يقع في هذه المقاطعة.

ب-بايليك الشرق:

وعاصمتها قسنطينة وتمتد هذه المقاطعة من الحدود التونسية شرقا إلى غاية بلاد القبائل الكبرى في الغرب، أما من الشمال فيحدها البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الصحراء.

ج- بايليك الغرب:

تمتد هذه المقاطعة الإدارية من الحدود المغربية غربا إلى غاية بايليك التيطري شرقا، أما في الجنوب فتحدها الصحراء ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، كما أن هذه المقاطعة شهدت تغيرا في مقر عاصمتها، فبعد أن كانت مازونا هي العاصمة إلى غاية عام 1710م، انتقلت العاصمة إلى مدينة معسكر، ثم صارت وهران هي العاصمة بعد مغادرة الإسبان منها عام 1792.

د- بايليك التيطري (الوسط):

وتعتبر أصغر المقاطعات الإدارية، كانت عاصمتها المدية، تتوسط سهل المتيجة والصحراء من الشمال إلى الجنوب، ويعتبر أفقر البايلكات وقد لعب بايلك التيطري دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني للبايلك والدولة معاً خاصة على المستوى الداخلي، وذلك بجهود بَايَاتِه ونجاحهم في الغالب في جعل القبائل في مختلف مناطق البايلك تستمر في خضوعها لإدارة السلطة العثمانية.

ومما سبق فإن سكان مدينة الجزائر وبجاية وتلمسان هم الذين طلبوا مساعدة خير الدين للتخلص من الخطر الإسباني المحدق بهم، وذلك لأنهم أدركوا عدم قدرتهم على مواجهة الجيوش الإسبانية المسيحية، وطلبوا من السلطان العثماني الانضواء تحت لواء الخلافة العثمانية. [1]

2) الحياة الاقتصادية والاجتماعية الجزائرية في ظل الحكم العثماني

عرف النشاط الاقتصادي الجزائري في العهد العثماني تطوراً ملحوظاً، واختص بعدة مميزات ومختلف المنتوجات الزراعية والحرف الصناعية والمهن اليدوية والمبادلات التجارية، التي مرت بعدة مراحل متعاقبة من الازدهار والانكماش.[2]

[1] مؤيد محمود المشيداني، مرجع سابق، ص 39.

[2] ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 49.

فيما يتعلق بالجانب الاقتصـــادي فكانت الوضـــعية لا بأس بها في الجزائر إبان هذه المرحلة، فعلى الرغم من أن الصـــناعة لم تكن متطورة بالمقارنة مع الدول الأوروبية المجاورة، إلا أنها كانت تعرف معظم الصناعات التي تعرفها أوروبا مثل صناعة النسيج والأحذية والدباغة والسروج ومواد السفن والسلاح والبارود ... إلخ، هذا بالإضافة إلى صيد السمك، وأغلب هذه صناعات كانت تسد حاجيات السكان بالإضافة إلى تصـــدير الفائض، أما المبادلات التجارية مع الخارج فقد كانت تجري مع كل من تونس والمغرب بالإضـــافة إلى بعض الدول الأوروبية، وكانت الصناعة المحلية منظمة تنظيما دقيقا بحيث كان الحرفيين منخرطين في نقابات حسـب التخصـص، كما لعبت الهجرة الأندلسـية دورا مهما في تحريك النمو الاقتصـادي من خلال إدخال العديد من الحرف المتطورة في مختلف الميادين العمرانية، والفلاحية، والصـناعية، أما سـكان الريف فيمثلون أغلبية السكان ويشتغلون في الفلاحة من تربية المواشي وزراعة الأراضي الخصبة بمختلف المنتجات خاصة القمح والشعير.

أما الحياة الاجتماعية، فقد كان المجتمع الجزائري في العهد العثماني مقسم إلى عدة طبقات وطوائف كل حسب الأصول والجهات التي ينتمي إليها، حيث كان الأتراك يمثلون الطبقة الحاكمة التي تسند إليها أهم المسؤوليات وتتمتع بكل الصلاحيات والامتيازات لممارسة السلطة، والكراغلة (أب تركي وأم جزائرية)، وهناك أهل المخزن من القبائل الحليفة الذين يملكون أراضي خصبة، وهناك القادمون من وادي ميزاب بالإضافة إلى السود المتحررون الذين كانوا يحترفون الموسيقى وفنون البناء ... إلخ. [1]

3) الحياة الثقافية والدينية

تميزت هذه المرحلة بسيادة الإسلام الذي كان رابطاً متيناً محكماً بين مختلف أصناف السكان، وكان يعمل على صـهر السكان ليشـعروا بالانتماء إلى أمة واحدة، أما فيما يتعلق بالمحتوى الحضـاري لهذه الفترة فقد شـهد العديد من الفرنسـيين في فترة الاحتلال بأن الأمية كانت منعدمة تقريبا في الجزائر، فكل السـكان كانوا يعرفون القراءة والكتابة، وباعتبار الأتراك لم يكونوا يعتنون بالثقافة مثل الحرب فإن هذا يدل على أن هذا الرقي والازدهار نابع من الجزائريون أنفســهم، إلا أن مكانة الجزائر تراجعت فيما بعد لتقع تحت وطأة الاســتعمار وينتهي بذلك التواجد العثماني[2]، بحيث تعد بداية نقطة انطلاقة ثقافية للجزائر حيث قدمت للعالم الإســلامي أقوى المقومات الثقافية، التي تمثلت في المســاجد، والكتاتيب، والمدارس، فبدأ الجزائريون بإتقان القراءة والكتابة وبالتالي الشروع بنشر الدعوة الإسلامية وثقافتها. [3]

[1] رزايقية حنان، مرجع سابق، ص ص 339.338.
[2] نفسه، ص 339.
[3] إيمان حياري، **مقومات الاقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني**، عبر موقع: https://mawdoo3.com/ تصفح يوم 16 ماي 2022 على الساعة: 09:00

المبحث الثالث: العلاقات التركية الجزائرية في الفترة العثمانية

بعد أن تطرقنا سابقا إلى الجذور التاريخية التي ترمز إلى منشأ الدولة الجزائرية سنة 1518، وذكرت بعض الأوضـــاع قبيل وبعد الوجود العثماني واســـتنجاد بقدوم الاخوين عروج وخير الدين بربروس، ومرورا بمراحل الحكم العثماني على مر العصـــور والآن ســـأشـــير بإيجاز حول طبيعة العلاقة الجزائرية بينها وبين الخلافة العثمانية وعلاقتها على المستويين المغاربي والاوروبي.

أما فيما يخص علاقتها بالخلافة العثمانية أنها تتميز بطابعين اثنين هما:

- علاقة التعاون والمساعدة المتبادلة التي بدأت بالمساعدة الرمزية التي تلقاها في البدء عروج وإخوته، وظلت تتكرر في مناسبات متباعدة، خاصة في شكل العتاد، ولكن أيضا بجنود وضباط، فقد كانت البحرية الجزائرية تســـاهم إلى حد كبير في انقاذ البحرية العثمانية في كم من حرب بين الخلافة العثمانية وتكتلاتّ أوروبية كبرى.
- والطابع الثاني الذي كانت تتميز به العلاقات الجزائرية العثمانية هو استقلالية الجزائر استقلالا تاما وسيادتها الكاملة، وفي إطار الدبلوماسية لعبت الخلافة العثمانية دور الوسيط في الصلح بين الجزائر وتونس، كما جمع بين الدولة الجزائرية والخلافة العثمانية علاقات ثقافية تجســـدت في الحديث عن الجزائر باعتبارها إسطنبول الصغرى نظرا لمكانتها الدينية والعلمية والاقتصادية، وبالتالي كانت علاقة الجزائر بدار الخلافة علاقة تحالف، فكانت قوة الجزائر في قوة الخلافة، وقوة الخلافة في قوة الجزائر.[1]

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية على المستويين الأوروبي والمغاربي

1) على المستوى الأوروبي

كانت الجزائر لاسيما في عهد البايلربيات تتمتع بمكانة مرموقة، إذ أن الدول الأوروبية كانت تقدم لها الهدايا و تدفع الضرائب في أوقات الضعف وتبادر بحملاتها العسكرية في أوقات القوة، أما الاسبان فقد كانت العلاقة معها متوترة بسبب هجوماتها وحملاتها الصليبية التي كان يقوم بها على السواحل الجزائرية، والتي باءت أغلبها بالهزيمة، أما فيما يتعلق بعلاقة الجزائر بفرنســا في هذه الفترة فقد كانت جيدة، [2] بعد أن نجح بونابرت في عقد اتفاقيات هدنة حيث وقع قنصله ديبوتانفيل مع داي الجزائر يوم 19 ماي 1800 هدنة

[1] أحمد مريوش وآخرون، **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007، ص 115.

[2] رزايقية حنان، المرجع السابق، ص 340.

تلاها معاهدة صـــلح بين الجانبين يوم 30 ســبتمبر من نفس العام، إلا أن العلاقات الفرنســية الجزائرية لم تستعد الاستقرار المنتظر، فقد بينت الاحداث التي توالت منذ نشوب النزاع الأوروبي أنه لم يعد ممكنا لمنطقة المغرب تجنب انعكاساته السلبية عليها خاصة في المجالين الاقتصادي والسياسي، كما بينت الفترة الماضية، مدى الصــعوبة والعناء اللذين واجهتهما الدبلوماســية الجزائرية للحفاظ على حيادها في الوقت الذي كان فيه الصــراع محصــورا فقط في منطقة غرب أوروبا لكن عندما يخرج هذا الصــراع عن هذا المجال ويتخذ طابعا إمبرياليا، فإن هذه السياسة تبدو شبه مستحيلة.[1]

أما فيما يتعلق بعلاقة الجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية فالجزائر أول دولة اعترفت بالولايات المتحدة الامريكية كدولة مســـتقلة كاملة الســـيادة والحقوق، وقد طبعت العلاقة معها بنوع من التعاون تارة والتوتر تارة أخرى وذلك بسبب مشكلة مرور السفن الامريكية عبر البحر الأبيض المتوسط.[2]

2) على المستوى المغاربي

كانت العلاقات المغاربية متوترة، فكانت الجزائر تعتبر تونس إقليما تابعا لها، أما تونس فترفض ذلك، وفي مقابل ذلك فإن تونس كانت لها أطماع في قســـنطينة، أما المغرب فكان لها هي الأخرى أطماع قديمة في تلمسان، وهو ما دفعها لإقامة مؤامرات وتحالفات كثيرة بين البلدان المغاربية من أبرزها زحف تونس وليبيا من تونس إلى قســـنطينة عام 1702م، وكذا زحف المغرب نحو تلمســـان، وكانت أحيانا تلجأ لتحالف مع الدول الأوروبية ضد الجزائر.

وكان الهدف الجزائري الأســاســي هدف واحد ويتمثل في منع أي تجمع أو تحالف قوي بدرجة يؤدي إلى القضاء على الإيالة أو تهديد أمنها الخارجي، تشير معظم الدراسات إلى الدور السياسي الذي لعبته كل من تونس والمغرب في إضـــعاف القدرات الحربية للجزائر، وهذا من خلال الحروب المتبادلة بين الجزائر والجارتان، أو في تغذيتها للثورات الشـعبية أواخر القرن الثامن عشـر وأوائل القرن التاسـع عشـر، وهو الامر الذي كان له دور مميز في الإخلال بالقوة الدفاعية للجزائر.

ونرى من جهة أخرى أن هذا التدخل من الدولتين المجاورتين كام أمر متوقعا، لأن الجزائريين أنفسـهم كانوا يتدخلون بدورهم في شـؤون جيرانهم في الأوقات المناسـبة وخاصـة في شـؤون الإيالة التونسـية، فمن الناحية الشـرقية تباعدت سـياسـة تونس عن الجزائر منذ انفصـال إيالة تونس عن الجزائر بتكوين باشـويتين مسـتقلتين، بالرغم من المحاولات العثمانية المتكررة في التوسـط بين الطرفين وفض النزاع بينهما، وبضـرورة

[1] بولقرون تركية، **موقف الدولة العثمانية من الاحتلال الفرنسي 1927-1848** ، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة تاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص ص 19.18.

[2] رزايقية حنان، المرجع السابق، ص 341.

توحيد القوى لمواجهة الاخطار الخارجية المحدقة بالدولتين، فقد لبى حكام البلدين في كثير من الأحيان هذه النداءات التي كان يبعث بها الباب العالي، ولكن لم تفضـــي إلى نتائج تذكر وبقي الحال هكذا إلى غاية الاحتلال لفرنسي للجزائر 1830.

أما من الناحية الغربية فقد فشل العثمانيون في بسط نفوذهم على أراضـي المغرب الأقصـى، وتدخلوا في كثير من الأحيان في مد المسـاعدة للمنافسـين والثائرين على سـلاطين المغرب، وانتهاج سـياسـة التفرقة واسـتغلال الظروف التي أعطت ثمارها وخاصـة أواخر الأسـرة السـعدية، وأوائل دولة الإشـراف العلوية، ومما أثر في تدهور العلاقات الجزائرية المغربية هي محاولة المغرب القيام بتحالف مع إسـبانيا، كان الغرض منه تجهيز أسطول مغربي بأموال اسبانية لضرب مدينة الجزائر.

المطلب الثاني: نهاية الحكم العثماني ودخول الاحتلال الفرنسي للجزائر

اتضـح من خلال دراسـتي للموضـوع أن انهيار الحكم العثماني في الجزائر لم يكن بسـبب ضـعف النشـاط البحري، أو ما يعرف لدى المؤرخين القرصـنة فقط، بل كانت ثمة عوامل داخلية وخارجية أسـهمت بشـكل أكيد في تدهور الأوضـاع العامة بالجزائر في العقود الثلاثة الأخيرة من العهد العثماني، كذلك لم يكن انهيار الحكم العثماني فجائيا، بل حدث على مراحل.

فضـــلا على ذلك ومن خلال هذه العقود الأخيرة من العهد العثماني، فقد عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية تطورا خطيرا بسبب رغبة فرنسا الجدية في احتلال الجزائر تلك الرغبة التي دفعتها إلى وضـع عدة مشـاريع لغزوها كان آخرها الحملة العسكرية التي قامت بها عام 1830م، والتي قضـت على الحكم العثماني فيها، وقد ترجع أســـباب اهتمام فرنســـا المتزايد بالجزائر في العهد الأخير من الحكم العثماني، إلى إدراكها ضـــعف الجزائر داخليا نتيجة للعوامل الداخلية التي فصـــلت جوانبها، وللعوامل الخارجية التي تمثلت في الغارات المتتالية التي شـنتها عليها الدول الأوربية خلال القرن السـابع عشـر والثامن عشـر من جهة ، وإلى اشـتداد التنافس بين الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية حول مناطق النفوذ في سـواحل شـمال إفريقيا من جهة ثانية، وهذا ما يجعلنا نعتقد أن نهاية الحكم العثماني في الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بالعزو الفرنسي العسكري الذي حدث في عام 1830.

1) انهيار الأسطول الجزائري:

من بين العوامل التي كانت حاسـمة في دفع الجزائريين إلى الاسـتنجاد بالأتراك ضـد الاسـبان هي امتلاك الاتراك لقوة بحرية وأســـطول هام، فالمماليك المتفرقة التي قائمة بالجزائر، قبيل ظهور عروج وخير

الدين، بالإضـــافة إلى تشـــتتها وتنافرها وتطاحنها، لم تكن تملك قوة بحرية هامة. [1] حيث مارســـت الجزائر هيمنتها على البحر الأبيض المتوسط بفضل أسطولها البحري الذي ساعدها في فرض الضرائب على السفن التي كانت تعبر البحر الأبيض المتوسط مقابل تقديم الحماية لها، هذه الوضـعية التي دفعت الدول الأوروبية لتفكير في وضـــع حد لهذه السـيطرة فتحالفت ضـــدها، ففي عام 1816 نجحت إنجلترا بضـــرب الأســطول الجزائري وحطمت جزء منه وبعد هذه الضـربة الموجعة للأسـطول الجزائري، قام السـلطان العثماني "محمود الثاني" سنة 1820 بطلب المسـاعدة من الأسـطول الجزائري لمواجهة الثوار اليونانيون وحلفائهم الأوروبيين، فلبت الجزائر النداء، وفي سنة 1827 عاودت الدولة العثمانية طلب المساعدة من الأسطول الجزائري لتعزيز أسطولها لمواجهة التحالف المسيحي (إنجلترا، وروسيا، وفرنسا) في معركة نفارين البحرية 20 أكتوبر 1827 التي أسفرت عن تحطيم معظم قوات الأسطول العثماني الذي نجت منه حوالي ثلاثين باخرة من بينها عشر بواخر جزائرية، وبهذا خسرت كلا الدولتين أسطولهما في هذه المعركة . [2]

2) وقائع الاحتلال الفرنسي للجزائر

وكانت علاقة الجزائر بفرنسا قبل الحملة جيدة، فلقد منحتها امتيازات تجارية هامة، سمحت لها بإنشاء مؤسـسـات في عنابة والقالة والقل لصـيد المرجان وتصـدير الحبوب إلى أوروبا مقابل دفع ضـريبة للحكومة الجزائرية. ووقفت الجزائر إلى جانب فرنســا في أصــعب الظروف، فلقد اعترفت بالجمهورية الفرنســية عندما قامت الثورة الفرنســـية ســـنة 1789م وأطاحت بالنظام الملكي في الوقت الذي كانت فيه الأنظمة الملكية الأوروبية تحاصر فرنسا سياسيا واقتصاديا قصد القضاء على النظام الجمهوري الجديد. كما أقرضت الجزائر سنة 1796م حكومة فرنسا أموالا بدون فائدة بقيمة مليون فرنك فرنسي على شرط أن تستعمل هذا القرض لشراء الحبوب من الجزائر، وماعدا التوتر في العلاقات بين الدولتين لسبب غزو فرنسا لمصر، فان المياه رجعت إلى مجاريها بحل هذا النزاع، ولم تبدأ المشاكل بين الدولتين إلا عند مجيئ نابليون بونابرت إلى الحكم فاستغل التفوق التكنولوجي والعلمي الذي وصلت إليه فرنسا بعدما كانت في السابق متكافئة وأصبح يهدد الجزائر بالحرب على إثر احتجاز الجزائر لســفينتين فرنســيتين، ثم لأجل إطلاق صـــراح أســرى ايطاليين وكورســـكيين كانوا مســـجونين في الجزائر وكانت نواياه منذ بداية حكمه خبيثة اتجاه الجزائر، فكان يخطط لاستعمارها، ولهذا الغرض بعث بجواسيس ومن بينهم الضابط بوتان Boutin سنة 1808 م والذي اعتمدت خطته أثناء احتلال الجزائر، وفي 29 أبريل 1827 م بمناسبة عيد الفطر، حضـر القنصـل دوفال Duval الحفل الذي أقامه الداي بهذه المناسبة فسأله الداي حسين عن سبب عدم رد ملك فرنسا على رسالته والمتعلقة بتســديد ثمن القمح الذي اشــترته فرنســا من الجزائر والذي يعود إلى عهد نابليون عام 1798 م، فرد عليه

[1] رزايقية حنان، مرجع سابق، ص 341.
[2] نفسه، ص 342.

دوفال باللغة التركية "ليس من العادة أن يخاطب الملك من هو أدنى منه" وبأسلوب لا يليق بمكانة الداي، فغضب هذا الأخير ولم يتحكم في أعصابه وضربه بمروحة من ريش كانت في يده لمست وجه القنصل وأمره بالخروج من مجلسه.

وتتلخص قضية الديون في العلاقة المشبوهة التي كانت تربط اليهوديين بكري وبوشناق بالقنصل دوفال، فكان اليهوديان وهم من جنسية جزائرية استحسنت فرنسا تصرف ديفال، وكلفته بتحذير الجزائر وطلبت من الداي تقديم الاعتذار ودفع التعويضات لها عن هذه الإهانة في مدة أقصاها 24 ساعة، انتهت مدة الإنذار ولم يستجيب الداي لهذه الشروط، وأمام هذا الرفض أعلنت فرنسا الحرب على الجزائر، ففرضت عليها حصار طويل دام ثلاث سنوات عانت منه فرنسا والجزائر على حد سواء ، وفي جوان عام 1830 نزلت القوات الفرنسية المكونة من 37000 جندي في سواحل سيدي فرج (الذي كان يبعد 23 كيلومتر غربي الجزائر)، وقد كانت المقاومة عنيفة حيث فقدت فرنسا إثر هذه المعركة 400 شخص، في حين استشهد 10 آلاف من الجيش الجزائري (الأتراك) ليتم بعد ذلك توقيع وثيقة الاستسلام مع الداي حسين.

ويرجع سبب سقوط الجزائر بهذه السهولة في أيدي الفرنسيين يوم 05 جويلية 1830م إلى انفراد الداي بالحكم واعتماده على جيش صغير متكون من جنود أتراك، في حين تم استبعاد أبناء الجزائر من السلطة وكل ما يتعلق بها من مسؤولية الجيش والدفاع عن الوطن ، وقد غادر الأتراك الجزائر نهائيا بناء على طلب فرنسا، حيث كانت البداية بمغادرة الداي حسين الأراضي الجزائرية إلى نابولي بناء على اختياره الشخصي، بعد ذلك جاء دور الأتراك الآخرين الذين تم ترحيلهم يوم 11 جويلية 1830م، عبر السفن الفرنسية التي قامت بحمل الأتراك إلى أسيا الصغرى (أنظوليا).

المطلب الثالث: موقف الإمبراطورية العثمانية من الاحتلال الفرنسي للجزائر

منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر بتاريخ 5 يوليو1830، لم يكن للدولة العثمانية لدعم الجزائر بسبب قضايا داخلية وخارجية كانت قد واجهتها الجزائر. وذلك لكونها بعيدة عن مركز الحكومة؛ وتعاملها مع قضية مصر والتطورات السلبية الداخلية في الدولة العثمانية ومع ذلك فقد رأت الدولة العثمانية أن الجزائر قوية وفي وسعها أن تحارب وحدها الفرنسيين؛ لذلك لم ترد أن تحارب فرنسا بطرق مباشرة، وكذلك الجمهورية التركية فيما بعد التي كانت عضوا في حلف الشمال الأطلسي في سنوات استقلالها[1].

لقد عملت الدولة العثمانية على الضغط على عاملها الداي حسين في الجزائر من أجل التساهل مع فرنسا وتلبية شروطها فيما يتعلق بتقديم الاعتذار والتعويضات المطلوبة، فأرسلت الدولة العثمانية مندوبا إلى

[1] رزايقية حنان، مرجع سابق، ص 343.

الجزائر يطلب منه قبول الشروط الفرنسية وتسوية الخلاف القائم بين الدولتين، غير أن مهمة هذا المندوب لم تكتمل بسبب خطف السفن الفرنسية للمركب التي كان هذا المندوب على متنها ولم تطلق سراحها إلا بعد إتمام فرنسا لمهمتها باحتلال الجزائر، وهذا يدل على النوايا الفرنسية بعدم الموافقة على التسوية السلمية وأن شروطها ما هي إلا حجة مكملة لحادثة المروحة لإضفاء الشرعية على حملتها ضد الجزائر، فبرفض الداي للتسوية تكون قد كسبت تأييدا داخليا وخارجيا لمشروعها الاستعماري.

حاولت الدولة العثمانية استرجاع الجزائر بالطرق الدبلوماسية، وبذلت مساع مكثفة لدى بريطانيا والنمسا وروسيا وفرنسا مؤكدة حقها في بقاء هذا الإقليم تحت سيطرتها انطلاقا من أن السيادة العثمانية عليه معترف بها من قبل المجموعة الدولية، وأن الجزائريين هم رعايا السلطان، كما حاولت استخدام القوة بعد فشل اتصالاتها الدبلوماسية لاسترجاع الجزائر إلا أنها تراجعت عن ذلك بسبب عدم تمكنها من شن حرب على فرنسا الضعف أسطولها وجيشها.

لقد كانت الدولة العثمانية تعتبر الجزائر مقاطعة مستقلة لحد أنها كانت ترفض التدخل في شؤونها وكأنها ليست تابعة لها حتى مع علمها بالحملة الفرنسية، ولكن بعد استيلاء فرنسا على الجزائر، أدركت تركيا خطأها بتخليها عن حقها السياسي دون مقابل، وبدأت في إرسال السفراء والبعثات الدبلوماسية لفرنسا ودول أوروبا من أجل استرجاع المنطقة، وقد تم تكليف مصطفى رشيد باشا (سفير تركيا لدى فرنسا) لبدء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية من أجل سحب قواتها من الجزائر. [1]

حيث كانت الدولة العثمانية آنذاك منشغلة بثورة اليونان وتهديدات روسيا حتى معاهدة صلح أدزنة في سبتمبر 1829، ثم بتهديد محمد علي منذ العام 1831، ولم يكن لحكامها الإرادة السياسية الكافية لمواجهة فرنسا. [2]

ولقد فشلت تركيا في اتخاذ موقف واضح، حيث عاشت حينئذ عدة مضايقات، ورغم صمت الحكومة التركية فقد أخذ الشعب التركي والرأي العام التركي موقفا إيجابيا بجانب الشعب الجزائري.

أخلص في الأخير من هذا المطلب أن موقف الدولة العثمانية من احتلال مدينة الجزائر كان موقفا إيجابيا، ولكن نتيجته كانت سلبية، لأنه لم يحقق ما كانت الخلافة تطمح إليه، نظرا لاجتماع ظروف عدة أهمها الضعف والتقهقر الذي كانت تعاني منه الخلافة إبان تلك الحقبة. [3]

[1] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**،ج1، دار المعارف، الجزائر، 2006، ص ص 58.57.

[2] ياسين يلماز، **العلاقات التركية الجزائرية إلى ثورة التحرير 1830-1962**، جامعة يلدريم بايزيد، أنقرة، ص 50.

[3] بولقرون تركية، مرجع سابق، ص 99-101.

خلاصة الفصل:

كان هذا فصـل من فصـول الحكم العثماني للجزائر وما صـاحبه من أحداث ومراحل، وقد تناولنا فيه أهم المحطات التاريخية التي كانت منعرج خطير في العلاقات الجزائرية العثمانية، مع بداية تفكك الدولة العثمانية وضعفها من جهة وتراجع الجزائر وتعرضها فعليا للاحتلال الفرنسي الذي من خلاله دخلت الجزائر مرحلة جديدة، وكانت نهاية الحكم العثماني للجزائر كما أشرت إلى بعض الأسباب التي ساهمت في انقطاع العلاقات الجزائرية العثمانية، رغم محاولات الباب العالي استرجاع الجزائر ولكنه فشل بسبب ضعف الرجل المريض، وهكذا في الأخير يمكننا أن نقول أن هذه المرحلة كانت محل نقاش العديد من المؤرخين خاصـــة من ناحية الجزائر السياسية بالنسبة للدولة العثمانية.

الفصل الثاني

تمهيد:

من خلال هذا الفصل سأتطرق إلى أهم محددات وأبعاد العلاقات الجزائرية مع تركيا الحديثة وإلى واقع العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية والسياسية بين الطرفين، فقد عرفت الجزائر في المرحلة الأخيرة من تاريخها أحداثا بارزة كانت مسرحا لها، حيث أخذت سيادة ووحدة وقوة عسكرية أرهبت بها القوى الكبرى آنذاك

ومن خلال دراستي للموضوع أن دور الوجود العثماني في الجزائر لم يكن في يوم من الأيام وجوداً استعمارياً، بل وجود معنوي أكثر منه مادي.

المبحث الأول: العلاقات التركية الجزائرية خلال الفترة (1923-1998)

تميزت العلاقات التركية الجزائرية بعد انهيار الدولة العثمانية بمميزات خاصة اختلفت عما كانت عليه سابقا، بالرغم من أن امتداد العلاقات التركية الجزائرية إلى أكثر من ثلاثة قرون من العيش المشترك بين الأتراك والجزائريين في إطار الدولة العثمانية بحيث شهدت العلاقات التركية الجزائرية خلال هذه الفترة (1923-1998) تطورات جذرية في بناء العلاقات بين الطرفين ومنذ تأسيس الجمهورية التركية سنة 1923، على يد مصطفى كمال أتاتورك[1] كأول رئيس للجمهورية التركية، ومن هذا المنطلق أتطرق إلى طبيعة هذه العلاقات بين الطرفين.

المطلب الأول: العلاقات الديبلوماسية الجزائرية التركية خلال الفترة (1924-1962)

بعد أن عرفت الدولة العثمانية مع نهاية القرن الثامن عشر تراجعا كبيرا في مسيرتها التاريخية كدولة فاعلة وأساسية في المجال الدولي، وترتّب عن هذا الوضع بروز الكثير من التحديات والمخاطر التي أحاطت بها من كل جانب وفي مختلف الجوانب في الداخل وفي الخارج، وانعكس ذلك على العديد من إيالاتها التي زادت الأطماع الأجنبية عليها إلى أن سقطت الواحدة تلو الأخرى. ومنها الجزائر. [2]وبسبب بعض العوامل الداخلية والخارجية، فإن جمهورية تركيا لم تدعم الجزائر في كفاحها من أجل الاستقلال الجزائري في القرن العشرين أثناء الفترة الجمهورية كما كان في العهد العثماني.

في النضال الجزائري من أجل الاستقلال في ثلاثينات القرن العشرين ضمن ثلاث فترات، كانت الحملة الوحيدة لتركيا هي الأمر للبعثات الخارجية ألا يشاركوا في الأنشطة بالبعثات الخارجية لفرنسا التي أقيمت بمناسبة الذكرى المئوية لاحتلال فرنسا للجزائر، وفي كثير من الأماكن التي شهدت هذه الحملة وعلى رأسها سطيف، البليدة، وهران وقالمة وخاصة خلال ما يسمى أحداث "مجزرة سطيف- قالمة - خراطة" على الرغم من مقتل ألف وخمسمائة شخصا وفق المصادر الفرنسية وخمسة وأربعين ألف وفق المصادر الجزائرية لم تبد الحكومة التركية التي كانت مشكلة من حزب واحد أي رد فعل على المجزرة الشنيعة. [3]

حيث شهدت العلاقات الجزائرية التركية من خلال الأحداث والوقائع السياسية والدبلوماسية غير أنها تبقى ذاكرة في التاريخ وفي الفترة التي أسست فيها الجمهورية التركية عام 1923، كانت تركيا منشغلة بقضاياها الداخلية والخارجية وبنظامها الجديد غير أنها لم تتخلى عن العلاقات التاريخية التي شهدتها مع

---

[1] **مصطفى كمال "أتاتورك"**: أول رئيس للجمهورية التركية (1923 – 1938)، وقائد الحركة التركية الوطنية، والقائد العام للجيش التركي خلال حرب الاستقلال التركية، ولد في 19 مايو 1881 بمدينة سالونيك اليونانية التي كانت تابعة آنذاك للدولة العثمانية، توفي مصطفى كمال بعد مرضه يوم 10 نوفمبر عام 1938، وبعد وفاته بخمسة أعوام، منحه البرلمان التركي لقب أتاتورك (أبو الأتراك) اعتزازا به وتخليدا له.

[2] وهيبة قطوش، **الثورة الجزائرية في الصحافة التركية (1954-1962)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، 2017/2016، ص404.

[3] ياسين يلماز، **العلاقات التركية الجزائرية إلى ثورة التحرير 1830-1962**، جامعة يلدريم بايزيد، أنقرة، ص51.

الجزائر أثناء وبعد الحكم العثماني حيث ساندتها وتعاطفت معها في الثورة التحريرية عبر الصحافة التركية ودعمها في الاستقلال(1954-1962) وكان دعمها معنويا أكثر منه مادي، إذ لم يكن لديها الفرصة الوحيدة لمواجهة الاستعمار الفرنسي، غير أن تركيا انضمت إلى حلف شمال الأطلسي سنة 1952م، التي تشكل فرنسا العمود الفقري فيه، حدثت تطورات في العلاقات التركية الفرنسية ضد الجزائر: وفي المؤتمرات التي أقيمت لاستقلال الجزائر، وفي التصويتات التي أجريت في الأمم المتحدة تركيا امتنعت عن التصويت أو قد صوتت إلى جانب فرنسا ضد الجزائر، كما لم تعترف تركيا أيضا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي أقيمت في القاهرة يوم 19 سبتمبر 1958م.

وفي نهاية عام 1959م اقترحت الدول الأعضاء في الاتحاد العربي للجنة السياسية للأمم المتحدة تشكيل لجنة للتحقيق في الأخبار المتعلقة بأن فرنسا قد قتلت الأسرى الجزائريين في المعتقلات. ويتواجد في مشروع القرار عبارة "رغبة الدول الأعضاء في أن يكون حل هذه المشكلة بيد الجزائر التي لها حق تقرير مصيرها"، وقد قبل ذلك المشروع ب 35 صوتا مقابل 26 صوتا، وامتنعت 17 دولة عن التصويت من بينهم تركيا، ويبدو أن الجمهورية التركية لم تقف مع الجزائر في نضال استقلالها بسبب ظروف تلك الفترة.

ويشرح رئيس الوزراء آنذاك عدنان مندريس في لقاء مع رئيس وزراء ليبيا السابق مصطفى بن حليم لماذا اتخذت تركيا هذا الموقف مع الجزائر والعالم الإسلامي كما يلي: "نحن عضو في الأمم المتحدة، ولدينا علاقات قوية مع أمريكا. ليس لأننا نحب الولايات المتحدة بل نخشى من روسيا، وذلك يدفعنا إلى التعاون مع أمريكا. واعترفنا أيضا بإسرائيل اضطرارا، وأنا أتعاطف مع كل الشعوب الإسلامية، خاصة شعوب شمال إفريقيا بكل مؤسساتها باعتبارهم مسلمين. وأدرك تماما معاناة شعب الجزائر عند حرب التحرير. وفي كل لقاءاتنا مع الحكومة الفرنسية أوصينا بأنه لا يمكن حل مشكلة الجزائر عن طريق القوة الغاشمة، وأن يكون الحل سياسيا بالتفاوض مع ممثلي الشعب الجزائري. وأنا مستعد لنشر هذه الجهود في الدول الأعضاء بالناتو مثل: أمريكا وبريطانيا وإيطاليا بممارسة الضغط الودي، وكان "مندريس" قلقا جدا على الجزائر وأكد لمصطفى بن حليم قائلا: " أنا أعرف حق المعرفة ماذا عاناه الشعب الجزائري، ونصحت تركيا لدى حكومة باريس بأن قضية الجزائر لن تنحل بالقوة والاستبداد، بل بالمفاوضات مع ممثلي الشعب الجزائري[1].

وأفاد مصطفى بن حليم بعد مقابلته مع عدنان مندريس بأن تركيا قد قررت مد الجزائر بالسلاح، وقال مندريس عن ذلك بقوله: "سنهديكم أسلحة إن شاء الله، أتمنى من الله أن يوفقنا لإيصال الأسلحة التي ستحتاجون إليها للدفاع عن دينكم".

[1] ياسين يلماز، مرجع سابق، ص53.

وما إن عاد مندريس بعد هذه المباحثات إلى تركيا حتى صرح بأن هناك سفينة مليئة بأسلحة قد أرسلت إلى الجزائر بعد بضعة أسابيع من خلال هذه الأحداث تغيرت سياسة تركيا للجزائر بعد ثورة 27 مايو 1960م، لأن الثوار كانوا يصفون فرنسا وأمريكا كأمبرياليين، وأنفسهم كمناهضين للأمبريالية، وقد صرح جمال غورسل رئيس لجنة الاتحاد الوطني في 31 جويلية 1960م بقوله: " أنا منذ زمن بعيد أتابع مفاوضات الجزائريين الأصيلة والعميقة بعلاقات حميمية " وبعدها أخذت الجزائر استقلالها عام 1962.

المطلب الثاني: تطور العلاقات التركية الجزائرية خلال الفترة (1962-1998)

بعد ان أخذت الجزائر استقلالها وتحقيق مصيرها عام 1962 تغيرت مساعي العلاقات مع تركيا الحديثة، بشكل تدريجي وخلافا للتاريخ الطويل الذي ربطهما أكثر من ثلاثة قرون من الوجود العثماني، وقد أدى ذلك إلى نشوء كتلة تاريخية وثقافية يصعب تجاوزها، ووفق أسس جديدة تهدف إلى الرفع من مستوى هذا التعاون[1]، ورغم ما عرفته تركيا من تحولات في نظامها السياسي من خلال الانقلابات العسكرية الثلاث (1960 - 1971 - 1980) وانعكاسات ذلك على سياستها الخارجية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة. [2]

شهدت العلاقات التركية الجزائرية المعاصرة مرحلة من التقارب والتعاون بعد حصول الجزائر على استقلالها عام 1962؛ وافتتحت السفارة التركية في الجزائر رسمياً بعدها بعام؛ 1963، [3] ولديها قنصلية عامة في إسطنبول، وتركيا لديها سفارة في الجزائر العاصمة، وكلا البلدين عضوين كاملين في الاتحاد من أجل المتوسط، هناك علاقة قوية بين الجزائر وتركيا بسبب علاقات تاريخية قوية جدا. وتشير التقديرات إلى أن 5٪ إلى 25٪ من الشعب الجزائري من تركيا، وقد مرت الجزائر منذ استقلالها عام 1962 بمراحل عديدة ووقفت على محطات انتقالية حسب الفترات الزمنية والأوضاع السياسية، وكانت لكل مرحلة من مراحلها سياسات عفوية محتمة تحتيماً، سيرا حثيثا بحثا عن مسلك لضائقة بها أو مستقبل زاهر لأبنائها، وعلى كل فهي ككل الدول التي مرت عليها حروب دامت أزيد من قرن بأعوام عديدة.

الجزائر بعد الاستقلال كانت سياستها اشتراكية، تعتمد على التعاون الجماعي سواء في بناء مؤسسات الدولة أو المدنية، فأول علاقتها الخارجية بعد استقلالها كانت الاتحاد السوفياتي، علاقة قوية ومتينة، فمنها أخذت نمط شركات البناء التي أسستها، وإطارات الطب التي أعدتها وكانت مرحلة بناء القرى في الريف وأحياء سكنية في الحضر ومدارس ومستشفيات... إلخ، وكانت علاقتها مع إيطاليا كذلك في البناء والبترول، وأن أعادت علاقتها السياسية والاقتصادية والثقافية بتركيا مع مجيئ الرئيس الراحل عبد العزيز

[1] نعيم شلغوم، المحددات المؤثرة في توجيه سياسة تركيا الخارجية نحو توطيد علاقاتها بالجزائر، دراسة في المنطلقات والتوجهات، سياسات عربية.
[2] بوزيدي يحي، السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولية، وهران 2012/2011، ص 14.
[3] جمال النشار، التاريخ بين الجزائر وتركيا، عربي بوست، عبر الموقع: https://arabicpost.net تصفح يوم 2022/06/18 الساعة 23:11.

بوتفليقة[1] إلى الحكم عام 1999 وذاع صيت بوتفليقة في الدوائر الديبلوماسية خلال الفترة التي كانت فيها الجزائر طرفا فاعلا في دعم الحركات المطالبة بالاستقلال وفي حركة عدم الانحياز، كما أن تركيا تبدي اهتماما كبيرا ومتزايدا بدعن اقتصادها وحل مشاكلها الإقليمية والانفتاح في المجالين الديبلوماسي والاقتصادي على الوطن العربي لخدمة سياستها الجديدة ودعمها في مواجهة التكتلات لاقتصادية العملاقة. [2]

- **اتفاقية بحرية بين تركيا والجزائر:**

على خلاف سلفه الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة الذي كان ينظر بريبة كبيرة لجماعات الإسلام السياسي وحاضناتها وكان حذرا في التعاملات والعلاقات التجارية مع تركيا التي كان يقودها حزب إسلامي محافظ وكانت اتفاقية الملاحة البحرية التي وقعها بوتفليقة في 25 فبراير 1998 بالجزائر تشمل نقل الركاب والبضائع إلى جانب التعاون التقني في بناء السفن وإصلاحها وتشييد الموانئ، ولكن هذا الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ بسبب عدم تصديق رئيس الجمهورية الجزائرية سابقا عليه، ولم يتضح سبب تأخر مصادقة السلطات الحاكمة في الجزائر سابقا (فترة حكم الرئيس السابق بوتفليقة بين 1999– 2019) على هذا الاتفاق البحري لكي يدخل حيز التطبيق، ويطرح بقاء تلك الاتفاقية معلقة لمدة 23 سنة دون تصديق تساؤلات عن الأسباب التي حالت دون تفعيلها بينما لم تشهد العلاقات التركية الجزائرية توترات تذكر إلا مرات نادرة ولم ترق إلى حتى مستوى من التوتر[3] .

وبحسب رئيس "مركز العلاقات الجزائرية– التركية" في إسطنبول محمد وعراب فإن بوتفليقة عطل تفعيل الإتفاقية لأن نظامه كان معروفا بولائه لفرنسا، والتي تعتبر العدو التقليدي لتركيا، النظام السابق حاول أيضا تضييق السفر بين الجزائر وتركيا والتضييق على تأشيرات المواطنين الاتراك" ويضيف وعراب:" كان واضحا أنه لا يمكن أن نصل إلى هذه الدرجة من التنسيق في ظل وجود مجموعة ترى نفسها وفي اقترابها من تركيا معاداة لباريس، هو السبب الأول الذي منع تفعيل هذه الاتفاقية في السنوات الماضية، ونصت أيضا الإتفاقية على التعاون بين حكومتي البلدين على إزالة جميع العوائق التي تحول دون تطور تنمية التبادلات لبحرية بين البلدين، ونصت على أن الطرفين المتعاقدين اتفقا طبقا لأحكام الاتفاقية المبرمة بين الجزائر وتركيا لتجنب الازدواج الضريبي في مجال الجباية المفروضة على الدخل والثروة السارية منذ أول يناير 1997. [4]

---

[1] **عبد العزيز بوتفليقة** ولد يوم 2 مارس 1937 بمدينة وجدة المغربية، التحق بعد نهاية دراسته الثانوية بصفوف جيش التحرير الوطني الجزائري وهو في 19 من عمره في عام 1956. تجاوز في مدة حكمه مدة حكم الرئيس هواري بومدين ليصبح أطول رؤساء الجزائر حكماً 20 سنة في الحكم، توفي في 17 سبتمبر 2021 عن عمر ناهز 84 سنة ودفن في مقبرة العالية بالجزائر العاصمة.

[2] زيتوني هوارية، **تقييم التنمية الاقتصادية بين الجزائر وتركيا، دراسة مقارنة 2001-2016**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية2019/2018، ص 205.

[3] إتفاقية بحرية بين تركيا والجزائر، رفضها بوتفليقة وصادق عليها تبون.

[4] علق العمل بها بوتفليقة 20 عاما، سر الاتفاقية بين الجزائر وتركيا.

المطلب الثالث: وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة (1998-2002)

سأتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بحزب العدالة والتنمية ووصوله إلى السلطة

1) خلفيات وأهداف حزب العدالة والتنمية

أ- **النشـــأة وظروف الوصـــول للســـلطة:** يعد حزب العدالة والتنمية امتدادا لحزب الرفاه ذو الطرح الإســلامي الذي ولد رســميا ســنة 1983م والذي تشــكل هو الآخر من الكوادر الوســطي لحزب الخلاص الوطني الذي تم حظره سنة 1980 على خلفية الانقلاب العسكري.

غير أن حظر حزب الرفاه أيضـــا ســـنة 1998م بعد الإطاحة بزعيمه ورئيس الحكومة التركية بين سنتي 1996-1997 " نجم الدين أربكان" جعل الحزب ينظم نفسه بسرعة تحت اسم حزب الفضيلة لكن هذا الأخير تم حظره أيضـــا في 22 يونيو 2001م، وأدى الحظر الجديد إلى انشـــقاق في صـــفوف الحركة الإسلامية بين حزب السعادة الذي يضم مجموعة محافظة ومتمسكة بالتوجهات والشعارات القديمة ومنها نجم الدين أربكان، ومجموعة أخرى نتج منها حزب العدالة الذي يمثل التيار المسمى " تجديديا"[1].

بلغ عدد الأعضاء المؤسسين لحزب العدالة والتنمية الذي يحمل شعارا على شكل مصباح كهربائي يتشكل من اللونين الأصفر والأسود 63 شخصا بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان[2] (الرئيس السابق لبلدية اسـطنبول) ورفيقه عبد الله غول، إذ تقدم أردوغان بطلب الحصـول على ترخيص تأسـيس حزب أطلق عليه (حزب العدالة والتنمية)، ضـمت الهيئة التأسـيسـية للحزب 13 امرأة بينهن أربعة (4) محجبات منهن ممثلة ومطربة وطبيبة ومعلمة، إضـافة إلى عدة شـخصـيات من حزب الفضـيلة المحظور، وفئة أخرى جاءت من أحزاب أخرى.

وقد جاء شعار المؤتمر التأسيسي لحزب العدالة والتنمية في 14 أوت 2001 تحت عنوان "العمل من أجل كل تركيا واســـتقطاب مختلف شـــرائح المجتمع"، ويحترم الحزب الحريات الدينية والفكرية ويتبنى طرح الانفتاح على العالم والتسـامح والحوار، ويؤكد عدم معارضـته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد مشروع انضمام تركيا للاتحاد الأوربي[3].

---

[1] خالد بقاص، **العلاقات التركية الافريقية الجديدة، دراسة للأبعاد والأهداف والنتائج**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الافريقية، جامعة الجزائر3، 2018/2017، ص.ص 67-68.

[2] **رَجَب طيّب أردُوغان** ولد في 26 فبراير 1954، هو سياسي تركي يشغل منصب الرئيس الثاني عشر والحالي لتركيا منذ عام 2014. وقد شغل سابقًا منصب رئيس الوزراء من عام 2003 إلى عام 2014 ورئيسًا لبلدية إسطنبول من عام 1994 إلى عام 1998. أسس حزب العدالة والتنمية (AKP) في عام 2001، وقاده إلى الانتصار في الانتخابات في أعوام 2002 و2007 و2011 قبل أن ينتخب رئيسًا في عام 2014. انطلاقًا من خلفية سياسية إسلامية.

[3] خالد بقاص، مرجع سابق ، ص.ص 68-69.

وقدم حزب العدالة والتنمية صـــورة حزب "ديمقراطي محافظ" متمســـك بمرجعتيه الدينية، غير أنه لا يفضـل الابتعاد عن حركة الرأسمالية المعولمة، ويستند الحزب إلى قاعدة انتخابية متنوعة، إذ يتمتع بصـيت قوي وسط الأناضول، وقطاع كبير من ناخبيه يعيش في الأرياف وفي المدن الصغيرة والمتوسطة.

يصـور الحزب نفسـه بأنه حزب الفقراء والمحرومين ويرفض الفسـاد، كما أنه يغري الفئات المحرومة في ضـواحي المدن الكبرى وخصـوصـا اسـطنبول، كما جاء حزب العدالة على خلفية جملة مشـاكل كانت تعانيها تركيا منذ نهاية التسـعينيات موجة غضـب وتشـاؤم وإحباط في صـفوف المجتمع التركي تجاه الطبقة السـياسـية التقليدية، حيث انتهت الدورة البرلمانية 1999–2002 بصـورة فوضـوية عبر ائتلاف ثلاثي غير متجانس ضم أحزاب اليمين واليسار القومي وتميزت الحكومة خلال الفترة المذكورة بعجز مزمن كان من أبرز ملامحه تفشـي الفسـاد وتوالي الفضـائح واقتراب الوضـع الاقتصـادي من الإفلاس، واسـتطاع حزب العدالة والتنمية الوصول كأول قوة سياسية في تركيا في تلك الانتخابات، إذ حصل على نسبة 34% من الأصوات وعلى عدد 363 نائبا في الجمعية الوطنية من أصل 550 .

واسـتطاع حزب العدالة سـنة 2004 الفوز في الانتخابات البلدية بحصـوله على نسـبة 41.67 % من مجموع أصـوات الناخبين، وهو ما مكنه من الفوز برئاسـة 58 بلدية من أصـل 81 هي عدد المحافظات، وتوالت النجاحات في عديد الاسـتحقاقات الانتخابية التي شـهدتها تركيا في سـنوات 2007 و2009 و2011 و2015 ثم في 2016 والتي فاز فيها بالأغلبية التي تخوله تشـــكيل الحكومة بمفرده، بعدما تعذر عليه ذلك في2015.

ب- المرتكزات والأهداف الأســـاســـية لحزب العدالة والتنمية "AK PARTI": وفقا للائحة النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية كما ترجمها الدكتور طارق عبد الجليل، حددت المرتكزات والأهداف كالتالي:

أولا: المرتكزات "المبادئ": حزب "العدالة والتنمية" تنظيم سياسي تأسس من أجل القيام بالعمل الحزبي والأنشـطة السـياسـية طبقا للائحته وبرنامجه في إطار دسـتور الجمهورية التركية والمواثيق الدولية المصـدق عليها من قبل مجلس الأمة التركي، وعلى رأســها البيان الدولي لحقوق الإنســان والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وقانون الأحزاب السياسية وقوانين الانتخابات والقوانين واللوائح الأخرى ذات الصلة.

ثانيا: الأهداف الأساسية: وقد تضمنت حسب اللائحة النقاط التالية:

وقد تضمنت حسب اللائحة النقاط التالية:

- يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن "النظام الجمهوري" هو أهم مكسب إداري للأمة التركية وأن السيادة أصبحت في يد الشعب دون قيد أو شرط، ويسلم بأن الإرادة الوطنية أصبحت القوة الحاسمة الوحيدة، وينادي بضرورة امتثال المؤسسات والأشخاص الذين يستخدمون السلطة السياسية باسم الأمة لمبدأ سيادة القانون.
- يدافع حزب العدالة عن الأمة التركية كوحدة واحدة لا تتجزأ مع وطنها ودولتها، ويقبل بالقيام بأنشطة مناسبة للمعايير والمسلمات العامة.
- حزب العدالة والتنمية هو حزب سياسي محور اهتمامه الإنسان، ويؤكد على أن جميع أفراد شعبنا هم عائلة كبيرة تنضوي تحت اسم "دولة جمهورية تركيا" المؤسسة في أرض تركيا، وأن الدول الأخرى كل في حدوده هي عائلة جارة.
- يدرك حزب العدالة والتنمية بأن الناس يتمتعون بحقوق مثل العقائد المختلفة والفكر، والعرق واللغة والتعبير والتنظيم والمعيشة منذ ولادهم ويحترمها، ويقبل بأن الاختلاف ليس سبب فرقة بل هو غني يعزز ثقافتنا.
- يرفض الحزب كل أشكال التمييز التي لا تتوافق وأسس المجتمع الديمقراطي في علاقات الفرد بالدولة، ويرى في الدولة مؤسسة خدمية فعالة شكلها الأفراد من أجل خدمة الفرد.
- يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن الاستخدام الحر لجميع الحقوق السياسية يمكن الإرادة الوطنية من أن تسود، ويساعد المجتمع على العيش في إطار نظام ديمقراطي حر يتصف بالتعددية والمشاركة.
- يعطي حزب العدالة أهمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية التي تعتبر نهجا يحيي الإنسان حياة إنسانية. [1]

[1] خالد بقاص، مرجع سابق، ص ص70-71.

المبحث الثاني: محددات العلاقات التركية الجزائرية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002-2021.

وبعد وصـــول حزب العدالة والتنمية الى الســـلطة في تركيا عام 2002 شـــهدت العلاقات التركية الجزائرية انفتاحا كبيرا على الرغم من فترة القطيعة السـابقة وذلك بسـبب انتهاج سـياسـة تركية جديدة متمثلة "بالعثمانية الجديدة" ورفع مبدأ (نظرية العمق الاســـتراتيجي) التركية ووفقا لهذه الســـياســـة أخذت العلاقات بالتصـاعد منذ العام 2002 في المجال السـياسـي والاقتصـادي إذ تحظى الجزائر باهتمام بالغ الأهمية على المستوى الرسمي لدى الحكومة التركية الجديدة ويأتي هذا الاهتمام ضمن المسار الجديد للسياسيين الأتراك بالمضـــي نحو إقامة وتحقيق تكامل بين عمقها التاريخي والجغرافي أيضـــا لما تمتاز به الجزائر من امكانيات ومؤهلات تخولها لأن تكون دولة محورية في فضـــائها الجيوســـياســـي ولأن تكون بوابة تركيا لدول شـــمال افريقيا[1].

المطلب الأول: المحددات التاريخية والثقافية

يمثل المحـدد الثقـافي العمق التـاريخي للعلاقـات التركيـة – الجزائريـة التي تعود إلى فترة الوجود العثماني في الجزائر، حيث أنتج هوية ثقافية بين الشـــعبين التركي والجزائري، فنجد عائلات جزائرية ذات أصـــول تركيـة نظرا لطول فترة العثمـانيين في الجزائر التي دامـت أكثر من ثلاثـة قرون من 1516 إلى 1830م، إذ تمازجت الشـــعوب والقبائل تحت راية الدين الإســـلامي، غير أن الجدل واقع في الصـــورة التي يحملها المجتمع الجزائري عن تركيا، بين من له شـــعور بوجود ترابط بين البلدين، وبين من يحمل تصـــورا سـلبيا لطبيعة الحكم العثماني في الجزائر،[2] بحيث يعد العامل التاريخي والثقافي أبرز المحددات الجديدة التي تؤثر في السياسة الخارجية التركية، والتي أدت إلى إحداث تحولات في مسارها وتوجهاتها، وقد ساعدها ذلك على تفعيل دورها الإقليمي، فمع وصول أردوغان إلى الحكم عام 2002، برز خطاب إسلامي أثر في الرأي العام في تركيا في اتجاه اعتناق فكرة "عام مسلم "موحد سياسيا، وفي هذا السياق لقيت السياسة الخارجية التركية ترحيبا على الصـــعيدين الداخلي والخارجي، وانعكس ذلك إيجابيا على انتعاش العلاقات التركية الجزائرية، ولا ســـيما أن الوجود العثماني بالجزائر الممتد عبر ثلاثة قرون خلف إرثا تاريخيا وثقافيا كبيرا يصعب تجاوزه أو نكرانه، وهو أمر يجعله يلقي بظلاله على العلاقات التركية الجزائرية في وقتنا الحالي[3].

[1] حامد محمد طه السويداني، **العلاقات التركية الجزائرية في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2018**، مجلة أور، جامعة الموصل.2021.
[2] سمية رمدوم، **العلاقات الجزائرية التركية (2002-2020)** رؤية تركية للأبحاث والدراسات، 2021، ص 166.
[3] نعيم شلغوم، مرجع سابق، ص 126.

أما اليوم فإن حزب العدالة والتنمية في تركيا يؤسس لنموذج الدولة القوية المتعددة الأعراق والأديان والحركات الإسلامية (أحزاب الاسلام السياسي) وفي هذا الإطار فإن لتركيا أهمية استراتيجية فيما يتعلق بمحاربة نموذج (صراع الحضارات والأديان) واستبداله بنموذج (تعايش الحضارات والأديان)، وفي سبيل مد الجسور وكسر الحواجز الثقافية وإحياء الوشائج الحضارية التي خلفها التباعد بين الجزائر وتركيا في المراحل السابقة ومعرفة المستجدات مباشرة على أرض الواقع تسعى تركيا لتكثيف أنشطتها العلمية والثقافية مع الدول المغاربية عامة والجزائر خاصة، كما تحاول نقل تجربتها من خلال التواصل الثقافي عبر تنظيم برامج للتواصل بين الشباب التركي والشباب الجزائري، وتعد الزيارات الرسمية المتبادلة احدى الركائز الاساسية لمسؤولي البلدين فقد شهدت مدة حكم حزب العدالة والتنمية نشاطا دبلوماسيا مكثفا لمختلف المسؤولين الاتراك، وتوظيف الدبلوماسية الناعمة واستدعاء التاريخ لأهداف سياسية باعتقادي[1]، ويرجع ذلك لمحدودية التاريخ لهذه الفترة.

عرض داود أوغلو فكرة الثقافة التاريخية بوصفها عاملا في التخطيط الجيوسياسي، حيث مثل كتاب العمق الإستراتيجي جوهر السياسة الخارجية التركية منذ سنة 2002 إلى غاية 2011، في سياستها الخارجية، التي اتبعت نهجا مغايرا عن طريق سياسة متعددة الأبعاد تقوم على إحياء علاقاتها مع مختلف الدول، وبخاصة تلك التي تجمعها معها روابط تاريخية كالجزائر[2].

بناء على ذلك، تتجه العلاقات التي تربط بين البلدين نحو استحضار الماضي والإرث التاريخي والثقافي الذي يجمعهما، فإن تراكم العوامل التاريخية مازال مؤثرا جدا في قادة البلدين، على الرغم من الاختلاف في توجهاتهم السياسية، ذلك أن القادة الأتراك يعدون أنفسهم العثمانيين الجدد، من هذا المنطلق يظهر تأثير الأبعاد التاريخية والثقافية في توجه البلدين نحو توثيق العلاقات بينهما، على الرغم من الاختلاف في التوجهات الإقليمية والدولية بينهما، وعلى الرغم من التباعد الجغرافي، فإن التقارب الثقافي والمصير المشترك أدى إلى تمتين العلاقات بينهما.

وفي هذا الصدد نجدها تسعى لتطوير علاقاتها بهذه الدول وفقا للمحدد التاريخي والثقافي الذي بنيت عليه نظرية العمق الإستراتيجي التي صاغ أطروحتها وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو، من أجل تأسيس عهد جديد يتمثل بعودة تركيا إلى حضن الأمة الإسلامية بعد غياب دام عقودا من الزمن، ويجرى تحقيق ذلك عبر التوغل في عمقها الإستراتيجي، وفي هذا الصدد ساهم التقارب المذهبي والديني الذي يتميز بهما البلدان بسبب انتمائهما إلى المذهب السنّي ممثلا بالمذهبين المالكي والحنفي اللذين عاشا جنبا إلى جنب مدة ثلاثة قرون في توافق وانسجام، فقد ساهم ذلك التقارب في بناء تحالف صلب بين الدولة العثمانية والجزائر، وهو يعد الأرضية الصلبة التي بنيت عليها علاقات إستراتيجية ذات عمق تاريخي.

[1] حامد محمد طه السويداني، المرجع السابق، ص05.
[2] سمية رمدوم، المرجع السابق، ص 166.

ومن هذا المنطلق لقد كان ازدهار العلاقات التركية الجزائرية، نتيجة لشـــعور تركيا بالحنين إلى ماضيها "المجيد"، إلى جانب الشعور بالمسؤولية تجاه القضايا العادلة للأمة الإسلامية، وهو ما فرض على قادة تركيا الجدد توطيد علاقاتها بالجزائر لأنها تعتمد سياسة خارجية مبنية على ثوابت ومبادئ تتمثل بدعم القضايا العادلة وفي صدارتها القضية الفلسطينية، فقد ساهم تقارب الرؤى تجاهها في تمتين العلاقات بين البلدين بخاصة مع التحولات التي طرأت على توجهات السياسة الخارجية التركية، والتي أصبحت تميل نحو تحمل مسؤولية تاريخية إزاء ما يحصل في العالم العربي والإسلامي.

ومن خلال هذا الصـــدد فإن العلاقات التركية الجزائرية متأثرة بالإرث التاريخي والثقافي الذي يعد نقطة الانطلاق لهذه العلاقات، ولا يمكن الارتقاء بها إلا من خلال فهم تاريخي جيد، والتعرف على نقاط القوة والضـــعف فيها، ومن ثمة توضـــع العلاقات التركية الجزائرية ضـــمن ســـياقها التاريخي الذي يســـمح بتطويرها، وبتعميق التعاون بين البلدين، في كافة المستويات، ومن هذا المنطلق يظهر تأثير الكتلة التاريخية والثقافية التي تشـــكلت نتيجة الوجود العثماني بالجزائر الذي دام أكثر من ثلاثة قرون، والذي يحول دون حدوث قطيعة بين البلدين، بل يسمح للعلاقات بينهما بالاستمرار، نظرا لعمقها التاريخي، وحاضرها المزدهر، ومستقبلها المشرق. [1]

المطلب الثاني: المحددات الشخصية والسياسية

تؤثر المحددات في طبيعة العلاقات الجزائرية التركية من خلال:

1) المحددات الشخصية:

تعكس المحددات الشـــخصـــية المحددات الكامنة في الدولة كالهوية، والقيم، والخصـــائص القومية، والإيديولوجيا، والقيم الثقافية والشخصية لصانع القرار، فتسهم بذلك في إعطاء تصورات لاتجاه الفاعل، لذلك ســيتم الوقوف عند المحددات الشــخصــية لكل من صــانع القرار في تركيا وفي الجزائر، لإعطاء الســمات الشــخصــية المتعلقة بشــخصــية القائد، ومعرفة دوافع اتخاذ ســلوكيات محددة، ومنه فهم توجهات العلاقات الجزائرية – التركية.

أ- تركيا:

تركيا ترتبط طبيعة العلاقات التركية الجزائرية بشخصية صانع القرار التركي، والمتجسدة في التصور الذي يضعه حول ما يمكن أن تؤول إليه العلاقات، حيث تشكل العوامل الثقافية والإيديولوجية مصادر مهمة للأهداف التي يريد تحقيقها، فقد اتجهت تركيا إلى تبني النظام الرئاسي منذ تولي السيد رجب طيب أردوغان

[1] نعيم شلغوم، المرجع السابق، ص 36.

الرئاسة، وأصبح السلوك الخارجي التركي يعكس التصور الواضح لصانع القرار ومصادره، والتي تتجسد أساسا في تصورات الرئيس، وأبدى الرئيس أردوغان العديد من المشاريع الاقتصادية والتنموية، وأصبح بذلك ثاني أطول حزب حاكم في تاريخ تركيا ما بعد 1946، تبرز مصادر النسق العقائدي لأردوغان كالبيئة الاجتماعية التي نشأ فيها، وتعليمه الديني، وتأثره بالمتغيرات التاريخية في إشاراته إلى قيام تركيا على ميراث الإمبراطورية العثمانية، بالإضافة إلى مشكلات القضايا الإقليمية والدولية. [1]

في الواقع جرى إنشاء مكتب للدبلوماسية العامة تابع لرئاسة الوزراء في تركيا سنة 2010، وانتشرت الدراسات الأكاديمية حول الدبلوماسية العامة لتركيا، من أجل دمج الفواعل في تنفيذ الأجندة التركية، فطالما اعتمدت الدبلوماسية من طرف القادة الأتراك على العلاقات الشخصية مع القادة الآخرين، لتبرز بذلك أهمية الدبلوماسية الشخصية في تركيا، وبخاصة في فترة الأزمات، التي تتطلب شخصية قوية للقائد، وقادرة على إقناع الطرف الآخر، ومواجهة البيئة الخارجية، والسيطرة على الأحداث.

إن تحول النظام السياسي لتركيا منذ 2018 إلى النظام الرئاسي أعطى رئيس الجمهورية صلاحيات أوسع في صياغة وإدارة السياسة الخارجية التركيا، وأصبح يتولى عملية صنع القرار في السياسة الخارجية تساعده مجالس ومكاتب فرعية، يحمل أردوغان سمات القائد القوي ولكن على المستوى البعيد سيستدعي التداول على السلطة، رئيس جمهورية قادرا على الجمع بين التعامل القوي والسلس مع الدول، ومن هنا أصبحت السياسة التركية تقوم على الشخصية والصورة التي يحملها أردوغان في هندسة علاقات بلاده مع الدول ومنها الجزائر.

ومن هنا تظهر بوادر الاهتمام التركي بالجزائر في الزيارات التي قام بها أردوغان حيث كانت الزيارة الأولى عندما كان رئيسا للوزراء سنة 2006 للجزائر، وسمحت بالتوقيع على اتفاقية الصداقة والتعاون سنة 2006، ثم زيارة أخرى سنة 2013، ثم زيارته بوصفه رئيسا للجمهورية التركية سنة 2014، وزيارته بفوز الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون التي تعد أول زيارة له منذ تولي تبون الرئاسة، وهي مؤشر واضح على وجود إرادة سياسية التطوير العلاقات التركية الجزائرية بعد أن عرفت جمودا خلال العقدين الأخيرين من ولاية الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة، كما توضح مخرجات صانع القرار التركي الرغبة في تعميق العلاقات مع الجزائر لأهميتها الجيوستراتيجية في إفريقيا، ومكانتها في العالم العربي، ذلك أن تركيا تبحث عن الحليف الإستراتيجي لتوسيع ديناميتها، فقد مثلت الزيارات رفيعة المستوى محددا لتركيا في إعادة التأسيس لعلاقات جديدة مع الجزائر، وصاحب هذه الزيارات تعزيز المجال الاقتصادي بإقامة منتديات رجال الأعمال، وإجراء اتفاقيات اقتصادية[2].

[1] سمية رمدوم، مرجع سابق، ص 157.
[2] نفسه، ص 158-159.

ب-الجزائر

استجابت الجزائر للسياسة الخارجية التركية منذ سنة 2002، وبخاصة في تعزيز تبادل الزيارات، حيث زار بوتفليقة أنقرة سنة 2005، وتمكنت تركيا ببعث الانطلاقة للعلاقات منذ سنة 2006 التي تكللت باتفاقية التعاون والصداقة، إلا أن مرض الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة وابتعاده عن واجهة الدبلوماسية الجزائرية وتأثير الصراعات الداخلية التي عرفها النظام السياسي، كل ذلك أدى إلى تقويض العلاقات الجزائرية التركية، وقد مثلت هذه العوامل أحد المحددات التي تنتج من البيئة العملية التي يرى خلالها مايكل بريتشر (Michael Brecher) أنها تؤثر في السلوك الخارجي للدولة، فقد عكست تلك الفترة الدور المحدود للجزائر خارجيا، نتيجة غياب بوتفليقة.

شهدت الجزائر حراكا شعبيا انطلق في 22 فبراير 2019 رافضا ترشح بوتفليقة للعهدة الخامسة وطالبا بإجراء تغيير للنظام، حيث نجح في إرغام الرئيس الأسبق على تقديم استقالته قبل انتهاء عهدته، وتنفيذ المادة 102 من الدستور التي تنص على إعلان حالة شغور، وتولى بذلك رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح مهام رئيس الدولة، ثم جرى تنظيم انتخابات رئاسية فاز بها السيد عبد المجيد تبون، وأجري تعديل دستوري.

لقد مكن وصول الرئيس عبد المجيد تبون للحكم من الاتجاه نحو تغيير صورة العلاقات الجزائرية التركية، حيث يقرر الرئيس السياسة الخارجية ويوجهها بحسب المادة 91 إذ أشار إلى مراجعة الأهداف الخارجية، والدور التقليدي للدبلوماسية الجزائرية، والتوجه للاعتماد على الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية الثقافية والدينية ، حيث صرح تبون في المؤتمر الصحفي المقام على هامش زيارة أردوغان للجزائر، أنه جرى الاتفاق على تخصيص التواصل بين الوزراء الجزائريين ونظرائهم الأتراك لعدم ترك مجال لأي سوء تفاهم، وأعطى موافقته بحيازة أرض لبناء سفارة تركية جديدة في الجزائر، وكذلك بافتتاح مركز الثقافة التركي في الجزائر ومركز ثقافي جزائري في تركيا، بعدما كانت الجزائر قد تباطأت في تجسيده سابقا، بالإضافة إلى تغيير سفراء البلدين في الجزائر وتركيا، وهو ما يعكس الإرادة الشخصية للرئيس تبون في تغيير اتجاه العلاقات مع تركيا.[1]

2) المحددات السياسية بين البلدين:

بما أن تركيا "لاعب إقليمي" مهم على الساحة الدولية والعربية خاصة ومنها الجزائر، بحيث تسعى تركيا لتوطيد علاقاتها بالجزائر، بالنظر إلى دورها المحوري والفعال في الساحتين المغاربية والأفريقية، فالموقع الإستراتيجي للجزائر، يسمح لها بالتأثير في السياسة الإقليمية للمنطقة، لهذا فهي تعد الوجهة

[1] سمية رمدوم، مرجع سابق، ص 160.

المفضلة بالنسبة إلى تركيا، نظرا إلى المزايا والمؤهلات السياسية والجيوسياسية التي تحظى بها، بوصفها دولة مفتاحية الشمال أفريقيا، في المقابل يعرف تعامل تركيا مع الوضع في الجزائر ثباتا واستقرارا في توجهاتها الخارجية، نظرا إلى الاستقرار السياسي الذي تحظى به الجزائر، بخاصة أن الموقف التركي يعد الجزائر دولة مستقرة ويثمن فيها الإصلاحات التي جرى إجراؤها تثمينا إيجابيا، على الرغم من أنها محاطة ببيئة إقليمية مضطربة، وفي هذا الصدد نجد أن مواقف الجزائر كانت مخالفة للمواقف التركية اتجاه الثورات العربية، ويعود ذلك إلى اختلاف عقيدة السياسة الخارجية للجزائر المبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا في ما يتعلق بالتشجيع على الحوار وحل المشكلات الداخلية سلميا، وهذا ما يظهر في مساعيها في حل الأزمة في ليبيا ومالي، على خلاف موقفها الذي يميل نحو التدخل، في الحالتين السورية والمصرية بعد الانقلاب العسكري.

في المقابل عملت تركيا على التدخل في تلك القضايا، وكانت لها مواقف صريحة فيها، وفي هذا الشأن نجد أن الموقف التركي كان سلبيا إزاء قضية الصحراء الغربية، إذ ذكر أردوغان بموقف بلاده المتمثل بعدم الاعتراف[1] بجبهة البوليساريو، وذهب إلى اقتراح وساطة تركية بين المغرب والجزائر لتسوية النزاع وفتح الحدود بينهما، إلا أن ذلك لم يرض المغرب وأغضب الجزائر التي تعد النزاع في الصحراء الغربية مسألة ثنائية بين المغرب والبوليساريو وترفض أي وساطة بشأن مسألة إعادة فتح الحدود مع المغرب.

ولقد تعززت العلاقات التركية الجزائرية وفق قاعدة الأهمية السياسية والإستراتيجية بالنسبة إلى تركيا، فالجزائر مكسب مهم بالنسبة إليها، لأنها من أقوى الأقطاب الإقليمية في شمال أفريقيا، وتظهر القيمة الجيوسياسية للجزائر من خلال قدرتها على إدارة النظام الإقليمي لشمال أفريقيا عبر الأدوات الدبلوماسية، لهذا أعيد بناء العلاقات بين البلدين على أسس جديدة، وعلى الرغم من أصالة هذه العلاقات وعمقها التاريخي، فإن التأثيرات الجيوسياسية الجديدة فرضت على الدولتين انتهاج سياسة خارجية ملائمة لخصوصية البيئة الجغرافية والإقليمية.

انعكس هذا التوجه الذي اعتمده صانع القرار التركي إيجابيا على علاقاتها بالجزائر التي تعتمد في سياستها الخارجية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي قاعدة ثابتة لديها، جعلتها تضطلع بدور مهم على الصعيد الإقليمي، هو تشجيع الحوار وحل الأزمات بالطرائق السلمية، من خلال التقريب بين الأطراف المتخاصمة، لهذا تعتمد تركيا سياسة خارجية متعددة الأبعاد، وهو ما انعكس إيجابيا على علاقاتها بالجزائر التي تعرف انتعاشا في الآونة الأخيرة، في ظل تباين المواقف المتعلقة بالثورات العربية وأزمات العالم العربي، ويعود ذلك إلى الخصوصية التاريخية لهذه العلاقات والأهمية الجغرافية التي تحتلها الجزائر بالنسبة إلى تركيا التي لا يسمح لها بالتدخل فيها، أو بتجاوزها، أو بحصرها في نطاق جيوسياسي ضيق، بل

[1] نعيم شلغوم، مرجع سابق، ص 109

بإدراجها ضمن فضاء جيوسياسي واسع ملائم للموقع الإستراتيجي الذي تحتله الجزائر والأدوار التي تضطلع بها في المحافل الإقليمية والدولية[1] ، فقد كان تركيز تركيا على تمتين علاقاتها مع الجزائر أكثر من غيرها من الدول الإفريقية فضـــلا عن المزايا والفرص التي يمكن أن تقدمها الشـــراكة التركية الجزائرية في مجال السياسة والاقتصاد والطاقة والأمن. [2]

ومما زاد من أهمية الجزائر بالنسبة إلى تركيا عدة معطيات جديدة أفرزتها الأوضـاع السياسية والأمنية التي تعيشـــها المنطقة العربية، وتؤهل الجزائر لأن تكون طرفا محايدا، فتؤدي دورا مهما في حل مشـــكلات المنطقة العربية، وهذا الأمر يفســـر تنامي العلاقات البينية التي تأتي منســـجمة مع التوجهات الجديدة التي تعتمدها تركيا، والتي تنطلق من قاعدة التفضيل السياسي والإستراتيجي لموقع الدول، وفي هذا السياق تبرز الجزائر قوة إقليمية ذات ســمعة جيدة، وذات مواقف تلقى ترحيبا لدى صـــانع الســـياســـة الخارجية التركية وخصـوصـا في ما يتعلق بالكيان الصـهيوني، فالجزائر من بين الدول العربية القليلة التي ترفض التطبيع مع هذا الكيان. [3]

المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية والتجارية

كان للصـعود الاقتصـادي التركي الذي صـاحبه خلال العشـر سـنوات الأولى للألفية الجديدة صـعود ســياســـي ودبلوماســـي في المنطقة العربية أثر جد ايجابي على صـــورة تركيا في هذه المنطقة عموما وفي الجزائر خصـــوصـــا، يمكن التحدث عن "تحســـن" لصـــورة تركيا عند الجمهور الجزائري مقارنة بفترة ما قبل 2000 وهذا معناه أن هناك إعادة بناء ايجابية لصورة تركيا خصـوصـا منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى الســـلطة، بحيث تعتبر الجزائر ثاني أكبر شـــريك لتركيا في أفريقيا، وإذا نظرنا إلى أخر 20 ســـنة تطورت العلاقات التركية الجزائرية الاقتصـــادية والتجارية بشـــكل كبير، لهذا الســـبب يبلغ حالياً حجم التبادل التجاري بين البلدين 3.5 مليار دولار، وبناء على تعليمات رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان نســـعى لزيادة هذا الرقم إلى 5 مليار دولار، وفيما يخص العلاقات الاقتصـادية والتجارية، فقد بلغ حجم التجارة بين البلدين أكثر من 4 مليارات دولار عام 2019 وتعد تركيا حاليًا خامس أكبر شـــريك تجاري للجزائر بينما تعتبر الجزائر ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا في أفريقيا . [4]

حيث احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عربيا كأكبر دولة مســتقبلة للاســتثمارات الأجنبية المباشــرة بقيمة 2.9 مليار دولار وتعد تركيا ثاني شـريك اقتصـادي للجزائر بين الدول المنتمية لمنظمة التعاون الاقتصـادي

[1] نعيم شلغوم، المرجع السابق، ص ص109-110.
[2] حامد محمد طه السويداني، المرجع السابق، ص09
[3] نعيم شلغوم، المرجع السابق، ص 111.
[4] حلقة نقاشية، آفاق العلاقات التركية الجزائرية، 2020، عبر الموقع: HTTPS://WWW.ORSAM.ORG.TR تصفح يوم: 2022/06/13على الساعة 14:40.

(خارج دول الاتحاد الأوروبي) بعد الصـــين، و بالحديث عما يتعلق بتعزيز المبادلات التجارية بين البلدين هناك وجود كثيف لرجال الأعمال الأتراك في الجزائر و اهتمامهم بالســـوق الجزائرية، أما تركيا هي المورد السابع للجزائر بعد فرنسا، الصين، ايطاليا، اسبانيا، ألمانيا و الأرجنتين لسنة 2012، وعندها شهدت تحركا تركيا ملحوظا تجلى في كثافة الزيارات السياسية و الاقتصادية الرفيعة المستوى و كذا بإجراء مشاورات حول القضـايا الإقليمية في حين تم إعداد المشـاريع المشـتركة بين الطرفين، لكن تركيا تركز في السـنوات الأخيرة، على الوطن العربي، بالرجوع إلى المعطيات التاريخية والحضـــارية التي ربطتها بالمنطقة، خاصـــة الدين الإسـلامي وكشـفت أرقام الوكالة الوطنية لترقية الاسـتثمار أن الاسـتثمارات التركية في الجزائر أكدت جديتها خلال العقد الأخير، بحيث قفز عدد الشـركات التركية المسـجلة في الجزائر إلى أزيد من 200 شـركة في السوق الجزائرية 50 منها في مجال البناء، فقد تضـاعف إجمالي استثماراتها المباشرة من 500 مليون دولار سـنة 2001 إلى 1 مليار دولار نهاية 2012 إضـافة إلى أن أكثر من 40% من الشـركات في الجزائر من أصـل تركي، معظمها شـركات اسـتثمارية للاسـتيراد والتصـدير بنسـبة 24,3%، الصـناعة والبناء 40 %، الخدمات 22 % وتجارة الجملة والتجزئة 13,3%، وارتفع عدد المتعاملين الأتراك المتواجدين في الجزائر من 204 متعـامـل في 2006 إلى 619 في مـاي 2013 حيـث يمثلون 6.2 % من إجمـالي عـدد التجـار الأجانب. [1] واحتلت تركيا المرتبة الثامنة في ترتيب زبائن الجزائر في 2012 بحوالي 3.04 مليار دولار فيما تعد الممون الســـابع بحوالي 1.78 مليار دولار حســـب أرقام الجمارك الجزائرية. وعليه يمكن القول أن المبادلات التجارية بين الجزائر وتركيا سـجلت تصـاعدا في حجمها، من خلال تصـدير الجزائر للمحروقات واستيراد المواد الاستهلاكية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم: 01 يبين المبادلات التجارية بين الجزائر وتركيا

السنوات	الصادرات	الواردات	المبلغ الاجمالي	الرصيد
2002	392,65	966,94	1359,59	547,29
2003	437,78	1063,92	1501,70	626,14
2004	585,11	1331,56	1916,67	746,45
2005	605,85	1669,86	2275,71	1064,01
2006	710,85	1864,36	2575,21	1153,51
2007	921,36	2043,21	2964,57	1121,85
2008	1252,97	3289,69	4542,66	2036,72
2009	1743,00	1748,58	3491,58	5,58

[1] مداني بن شهرة، **دور الشراكة الاقتصادية الثنائية الجزائرية التركية واقع وآفاق (المجال الصناعي نموذجا)**، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، العدد 01، جوان 2017، ص ص 8-9.

2010	1522,89	2462,67	3985,56	939,78
2011	1369,72	2754,95	4124,67	1385,23
2012 (*)	1286,23	2287,50	3573,73	1001,27

(*):9 أشهر الأولى فقط **الوحدة:** مليون دولار

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات، الجمارك الجزائرية.

ألاحظ من الجدول السابق أن الصادرات الجزائرية نحو تركيا سجلت تزايدا كبيرا ومستمرا من سنة 2002 إلى غاية سنة 2009، في هذه الفترة تضاعفت بأكثر من 4 مرات ثم بدأت في التناقص من سنة 2009 إلى غاية سنة 2012، تتمثل هذه الصادرات عموما في الغاز الطبيعي المميع، [1] مما يفسر حاجة الشريك التركي إلى الجزائر لتلبية طلبه، خاصة في ظل ظروفه السياسية الراهنة مع إيران والعراق، من جهة أخرى نجد أن الواردات الجزائرية من تركيا هي أيضا في تزايد، فقد سجلت من سنة 2002 الى غاية سنة 2008 ارتفاعا ملحوظا تضاعف أكثر من 3 مرات، و في سنة 2009 انخفض إلى النصف ثم أخذ بعدها في التزايد، و هذا ليس في صالح المؤسسات الصناعية الجزائرية خاصة و أن المنتوج التركي يتميز بالجودة و بالأسعار المعقولة، و يمكن أن ينافس و بشدة المنتوج الجزائري.

بالحديث عما يتعلق بتعزيز المبادلات التجارية بين البلدين هناك وجود كثيف لرجال الأعمال الأتراك في الجزائر واهتمامهم بالسوق الجزائرية، أما على المستوى العالمي فتركيا هي المورد السابع للجزائر بعد فرنسا، الصين، إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا، والأرجنتين حسبما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: نسبة تطور الواردات الجزائرية من تركيا

البلد	مبلغ الواردات	نسبة الواردات %	نسبة التطور%
فرنسا	6,005	12,83	−15,65
الصين	5,879	12,56	+24,03
إيطاليا	4,349	9,29	−7,05
اسبانيا	4,091	8,74	+19,31
ألمانيا	2,803	5,50	+0,55
الأرجنتين	1,803	3,85	+1,12
تركيا	1,784	3,81	+27,52
الولايات المتحدة الامريكية	1,637	3,50	−24,21

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات، الجمارك الجزائرية. **الوحدة: مليون دولار**

[1] مداني بن شهرة، مرجع سابق، ص ص 9-10.

من الجدول السابق يمكن القول بأن الواردات الجزائرية والتي معظمها مشكل من السلع الاستهلاكية وذات الاستهلاك النهائي في تزايد مستمر خاصة من تركيا، فهو البلد الذي سجلت معه الجزائر أكبر نسبة تطور في الصادرات سنة 2012 والمقدرة بـــــ 27,52%، وهي نسبة عدد المؤسسات الصناعية الجزائرية بالفشل، كما أن تركيا هي الزبون الثامن للجزائر بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، كندا، هولندا وبريطانيا كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: نسبة تطور الصادرات الجزائرية إلى تركيا

البلد	مبلغ الصادرات	نسبة الصادرات %	نسبة التطور%
الولايات المتحدة الامريكية	11,943	16,14	−20,55
إيطاليا	11,670	15,77	+11,70
اسبانيا	7,570	10,23	+5,27
فرنسا	6,601	8,92	+0,96
كندا	5,482	7,41	+11,42
هولندا	5,291	7,15	+18,58
بريطانيا	3,937	5,32	+21,66
تركيا	3,041	4,11	+6,44

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات، الجمارك الجزائرية. **الوحدة: مليون دولار**

من الجدول السابق يمكن القول بأن الصادرات الجزائرية المتمثلة في المحروقات بنسبة 97% في تزايد مستمر، وذلك بالنظر إلى نسبة التطور أو الزيادة مقارنة بسنة 2011 سواء لتركيا أو لأي بلد آخر، وهذا يهدد الاقتصاد الوطني في حالة ما إذا انخفض سعر البترول أو الغاز، إن هذا التكوين لهيكل التجارة الخارجية ناجم عن القاعدة الضيقة في الجزائر التي ترتكز إلى درجة كبيرة على النشاط الإستخراجي للخامات، وتفتقر للمقدرة على إنتاج السلع الأخرى بصورة تمكن من سد احتياجات الأسواق المحلية مما يؤدي إلى تأثر الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة بالصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط، وإلى استمرار الاعتماد على الواردات لمقابلة الاحتياجات المحلية، وبالتالي فإن الفائض في الوضع العام للميزان التجاري لا يعكس حقيقة الأوضاع في الجزائر. [1]

ومن هذا المنطلق أن للقوة الاقتصادية أهمية كبيرة في تحديد المكانة السياسية والإستراتيجية لأي بلد، فإن تطوير السياسة الخارجية لتركيا تطلب إجراء تعديلات بارزة في نهجها من أجل تحقيق التطور الاقتصادي، وفي هذا السياق تزود الجزائر تركيا بالغاز الطبيعي ما قيمته 3 مليارات دولار، وبذلك تعد الجزائر شريكا إستراتيجيا لتركيا، إذ تحتل المرتبة الرابعة في هذا الشأن بعد الاتحاد الأوروبي، والولايات

[1] مداني بن شهرة، نفس المرجع، ص 12.

والمتحدة، والسعودية، وفي هذا المنطلق تقوم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر وتركيا على قاعدة الربح للطرفين، وبما أن الجزائر من الدول الغنية بالنفط، وبالنظر إلى وجود إرادة قوية في تطوير العلاقات بين البلدين الدي قادتهما، فإن قيمة المبادلات التجارية التي بلغت 5 مليارات دولار ترجمت تلك الإرادة. فتركيا من بين المستثمرين الأساسيين في الجزائر، وقد أكد السفير التركي أن الجزائر من البلدان التي تحظى بأهمية اقتصادية كبيرة لدى تركيا. [1]

وقد عملت الحكومة التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا على توثيق علاقتها بالجزائر حيث زار عبد الله غول الجزائر سنة 2005 عندما كان وزيرا للخارجية، وقد ذكر الرئيس الجزائري بوتفليقة خلال تلك الزيارة بأن الجزائر خصصت نحو 55 مليار دولار من أجل إعادة بناء البلد وذلك خلال مدة خمس سنوات، كما أكد أن الجزائر تعطي أولوية للشركات التركية في ذلك.

حيث تجاوز التجارة بين الطرفين4 مليار دولار سنة 2015، ويسعى المستثمرون الأتراك إلى زيادة حصتهم الاستثمارية في الجزائر، ففي سنة 2013 دشنت شركة الفولاذ التركية "Tosali" مصنع للفولاذ والحديد في مدينة وهران بالغرب الجزائري، باستثمار بلغت قيمته 750 مليون دولار ويُعد المصنع الأكبر من نوعه في الجزائر، وقد زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الجزائر في نوفمبر من سنة 2014 ليتم خلالها التأكد على العلاقات الثنائية ومدى عمقها، حيث ذكر موقع وزارة الخارجية التركي بأن قيمة المشاريع التركية في الجزائر بلغت 12.2 مليار دولار، كما أنجزت الشركات التركية مشاريع عديدة كجامعة الجزائر 2، والتي ساهمت بها تركيا في إطار توثيق العلاقات الثقافية مع الجزائر. [2]

ويوضح الجدول التالي إحصائيات التجارة الثنائية بين الجزائر وتركيا.

الجدول رقم 04: إحصائيات التجارة الثنائية بين الجزائر وتركيا (بالمليون دولار)

السنة	الصادرات التركية	الواردات التركية	الحجم	الميزان التجاري
2011	1,471	2,716	4,187	−1,246
2012	1,813	2,251	4,464	−838
2013	2,002	2,283	4,286	−281
2014	2,083	921	3,004	1,162
2015	1,827	741	2,568	1,086

المصدر: وزارة الاقتصاد التركي (Tuik)

[1] نعيم شلغوم، المرجع السابق، ص ص 111-112.

[2] The web site of ministry of Turkish Offers Foreign Affair "Relations Between Turkey- Algeriawww.mfa.gov/tr Turkey-s-Commercial- and economic.-Relations- with- Algeria-en- mfa.

ويبدو من خلال الأرقام الموضـــحة في الجدول رقم 01 بأن الصـــادرات التركية نحو الجزائر ارتفعت بشـكل ملاحظ من سـنة لأخرى، فبعدما كانت قيمتها نحو 1.5 مليار دولار سـنة 2011 ارتفعت إلى 1.8 مليار دولار سنة 2012.

وصـــولا إلى 2.08 مليار دولار لســـنة 2014، وهو ما يدل على الاهتمام التركي بالســـوق الجزائري كسوق واعدة للسلع والمنتجات التركية، حيث تصدر تركيا للجزائر حافلات للنقل العام والحديد والفولاذ وآلات النســـيج والحلويات، أما الواردات التركية من الجزائر فقد شـــهدت ثباتا تقريبا عند قيمة 4 مليار دولار طيلة سنوات 2011-2012-2013-2014 عندما بلغت 3 مليار دولار، وقد تمثلت في موارد طاقوية ومنتجات كيماوية غير عضـــوية، وبعض المواد المعدنية، إضـــافة لبعض المواد الغذائية والســـكر، وقد شـــهد الميزان التجاري التركي مع الجزائر عجزا طيلة سنوات 2011-2012-2013 غير أن سنة 2014 سجلت فائضا لصالح تركيا قدر بنحو مليار دولار. [1]

في ختام هذا المطلب يمكن القول أن العلاقات الاقتصـــادية التركية الجزائرية حققت نجاحا في حجم المبادلات التجارية والاقتصـــادية لكلا الطرفين وهذا ما يزيد في توطيد علاقتهما وتقاربهما الاقتصـــادي مما يجعل سياستهما في تطوير مستمر.

[1] خالد بقاص، نفس المرجع السابق، ص 104.

المبحث الثالث: أبعاد تطوير العلاقات التركية الجزائرية في منظور حزب حكومة العدالة والتنمية

سأتطرق في هذا المبحث إلى الأبعاد والاستراتيجيات المنتهجة من قبل حكومة العدالة والتنمية بعد وصولها إلى السلطة في تركيا، والهادفة لتحسين وتطوير واقع العلاقات التركية الجزائرية والتي كانت في أدنى مستوياتها قبل سنة 2002م.

المطلب الأول: الأبعاد السياسية والديبلوماسية والأمنية للعلاقات التركية الجزائرية

تبرز منطقة البحر الأبيض المتوسط كأحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة التي باتت تشهد حركة متنامية وجملة من التفاعلات نظرا لخصوصيتها المحلية وموقعها في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمي، خاصة بعد التحولات التي عرفتها المنطقة مع نهاية الحرب الباردة على المستوى السياسي والاقتصادي الهيكلي، وما صاحبها من إرهاصات على بنية الدول الواقعة فيها لتمتد تداعياتها عبر عقدين من الزمن.

خلال ما يقارب ثلاثة عقود (1962–1989) ركزت الجزائر على الأطر الجيوسياسية العربية المغاربية والإفريقية نظرا لوجود دوافع قومية، سياسية وإيديولوجية تؤكد ارتباط الجزائر بهذه الفضاءات، مستبعدة الدائرة المتوسطية من حيز اهتماماتها، بسبب غياب رابط قومي أيديولوجي يوحد ضفته، لكن منذ التسعينيات استوعبت الجزائر الأهمية الكبرى للدائرة المتوسطية كدائرة مستقلة بطبيعة مختلفة من التفاعلات والتهديدات، فأصبحت لهذه الدائرة مكانة مركزية في السياسية الجزائرية.

حيث أثرت المتغيرات الراهنة في منطقة المتوسط على الأمن القومي الجزائري، هذا ما دفع الجزائر لمراجعة سياستها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وباعتبار العلاقات بين تركيا والجزائر كانت قائمة على التحالف والتعاون منذ العهد العثماني، يحاول البلدين استحضار من المنطق الذي كان سائدا أيام الدولة العثمانية وفق مقتضيات تستجيب للعصر الحالي فكلاهما بحاجة لتنامي هذه العلاقات، نظرا لمقتضيات التحولات الجيوسياسية العالمية الراهنة. [1]

- **التعاون الجزائري التركي يفتح آفاقا لتحالف استراتيجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط**

يعيش عالم اليوم مجموعة من التحولات الجيوسياسية وتجدد العديد من التحالفات القديمة على غرار تحالف "أوكوس AUKUS" وهذه الشراكة الأمنية الثلاثية بين (بريطانيا، أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية)

[1] لمياء حروش، السياسة الجزائرية المتوسطية – تركيا نموذجا، لمعهد المصري للدراسات، عبر الموقع: . hhps// cipss.eg.org تصفح يوم : 2022/06/19 على الساعة: 22:50.

بعد أزمة الغواصـات، رغم أن الدول الثلاث منفصـلة جغرافيا، إلا أنها تربطها علاقة تاريخية عميقة، تحاول الجزائر في الوقت الحالي تحسـين توظيف مقدراته، وذلك بالتحول نحو الشـرق لوجود بعض القوى الشـرقية الصـاعدة على غرار الصـين، روسـيا وتركيا نظرا إسـتراتيجيتهم المهمة في منطقة شـمال إفريقيا التي تعتبر الجزائر بوابة لها، بحيث اعتمدت تركيا مقاربة جديدة في سـياسـتها الخارجية تمثلت في تحقيق تكامل بين عمقها التاريخي والجغرافي، مع تخطيط اسـتراتيجي ملائم لموقعها الذي أتاح لها فرصـة لتكون قوة ذات قدرة على تحقيق نقلة نوعية في دورها الإقليمي، حيث تصـاعد التعاون والتنسـيق بين تركيا والجزائر في الآونة الأخيرة، وعلى الرغم من أن هذا التعاون ليس جديدا إلا أنه اكتسـب زخماً وطابعاً أكثر صـراحة وعلانية بعد الزيارات الرسـمية رفيعة المسـتوى لمسـؤولي البلدين التي سـاهمت في رفع مسـتوى التعاون الثنائي للبحث في التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية.

وفي هذا السـياق تظهر قوة الوجود التركي في شـمال إفريقيا من خلال اهتمامها بالجزائر بوصـفها دولة محورية لهذه المنطقة، حيث شـهدت العلاقات التركية الجزائرية تطورا بارزا لاسـيما بعد التوقيع على اتفاقية الصداقة والتعاون سنة 2006، التي أرست أسس قوية للعلاقات الاقتصادية الثنائية غير أن الاهتمام المتزايد بتطوير هذه العلاقات تسـارع مؤخرا لظروف مرتبطة بالطرفين فضـلا عن مجموعة من التطورات الإقليمية والدولية ذات الصـلة، شـجع هذا المسـار وجود توافقات سـياسـية مشـتركة بين الجزائر وأنقرة في عدة في عدد من القضـايا والأزمات في المنطقة، وهو ما يدفع إلى التوقع بإمكانية تطوير العلاقات نحو تعاون إسـتراتيجي أوسع خلال الفترة المقبلة، وهو ما أكدت عليه تصـريحات السفيرة التركية بالجزائر" ماهينور أوزمير كوكطاش" بأن تركيا ترى في الجزائر حليفا له تأثير كبير وهام في إرسـاء الاسـتقرار في المنطقة وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، وستفتح آفاقًا واسعة للعلاقات الجزائرية التركية على كافة المستويات. [1]

في الجانب السـياسـي تشـترك الجزائر وتركيا وجهات نظر متقاربة في القضـايا الإقليمية والدولية، حيث يعتبر جدول أعمال الرئيسـي للتقارب الجزائري التركي "الأزمة الليبية"، فرغبة دول شـرق المتوسـط نبذ تركيا واسـتبعادها من تلك المنطقة انطبق على الجزائر في أزمة ليبيا، ويعتبر المسـؤولون الأتراك أن مناخ السـلام والاسـتقرار في ليبيا لصـالحهم، حيث يلتقي الموقف التركي مع الرغبة الجزائرية في دعمها لحكومة الوفاق سـابقا، ورفض العمل العسـكري الذي أطلقه الجيش الليبي بدعامة خليفة حفتر، تعتبر الجزائر أمن ليبيا جزء من أمن الجزائر لأن حالة عدم الاسـتقرار السـياسـي والأمني يشـكل تهديدا للأمن القومي الجزائري، تواصـل الجزائر بذل جهود دبلوماسية للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع الليبي تجمع جميع الأطراف، و ترى بأن مبدأ عدم التدخل في الشـؤون الداخلية للدول يقتضـي أن يكون حل الأزمة الليبية ليبيا، لأنه كل ما تدخلت دول أجنبية بغرض تعزيز نفوذها عبر التحالف مع طرف ضـد طرف آخر، كلما طال أمد اللاَّإسـتقرار في ليبيا

[1] لمياء حروش، مرجع سابق، ص 121

وجوارها الإقليمي، لتجتمع الدولتين على أرضية مشتركة من ناحية أمنية، وهي ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي الليبية، وفي هذا السياق فإن التقارب التركي الجزائري هو نتيجة لاحتياجٍ تقتضيه المصالح المشتركة والروابط التاريخية. [1]

وتبدو تركيا حريصة اليوم على مزيد من تعزيز العلاقات بينها وبين الجزائر وتثمينها عبر روابط استراتيجية في إطار مصالح مشتركة ومتوازنة في مجالات مختلفة تتجاوز السياسة إلى الثقافة، و الاقتصاد إلى الأمن والشراكة في إنجاز مشاريع صناعية عسكرية تعزز قوة البلدين، لاسيما مع التطور الملحوظ في الصناعات العسكرية التركية، لا سيما في مجال الطائرات بلا طيار التي باتت إحدى الصناعات الحيوية الحديثة عبر العالم.، ولعل ذلك يمكن الجزائر من تأمين ترابها بشكل فعال لاسيما وأن مساحتها الجغرافية الواسعة تتطلب مثل هذه التكنولوجيا العسكرية الحديثة.

في العام 2020 شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين قفزة نوعية فكان أردوغان أول رئيس يزور الجزائر بعد تنصيب تبون رئيسا للبلاد، كما تم في ذلك العام إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى، وافتتاح المزيد من مراكز تلقي تأشيرات الدخول إلى تركيا بعد أن ألغت أنقرة الحاجة إلى التأشيرات للفئات العمرية دون 15 سنة وفوق 65 سنة للمواطنين الجزائريين الراغبين بالقدوم إليها، حيث ناقش الطرفان سبل تعميق العلاقات وضرورة تطوير التعاون في الملفات الثنائية والإقليمية وكذلك تلبية حاجات الجزائر الدفاعية من خلال التعاون الثنائي في هذا القطاع، وبموازاة ذلك، تطور التعاون الأمني بشكل ملحوظ بين الطرفين في عام 2020 وطرح مقترحات تعاون خلاقة مستقبلا. [2]

المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية والتجارية للعلاقات التركية الجزائرية

تسعى الحكومة الجزائرية إلى تدعيم الاقتصاد الوطني بمختلف الاستثمارات الأجنبية مما يتطلب العمل بشكل جاد لاقتناص الفرص الكثيرة من أجل تعزيز الاستثمارات المشتركة، وبالتالي المساهمة في تنشيط الدورة الاقتصادية. [3] وفي هذا السياق تولي تركي اهتماما خالصا للمنطقة المغاربية (شمال أفريقيا) لا سيما الجزائر، ولقد كانت زيارة الرئيس التركي للجزائر في 26 يناير 2020 مناسبة مهمة للبلدين من أجل تعزيز العلاقات بينهما، اقتصاديا ودبلوماسيا وثقافيا وأمنيا واستراتيجيا. [4]

ويفسح وتعزيز العلاقات بين تركيا والجزائر الفرصة أمام الأخيرة لتوسيع أفق استثماراتها الدولية وتنويع وتعزيز شراكتها الاقتصادية التي تبدو إلى حد الآن "محصورة" إلى حد كبير مع أوروبا، إذ وقعت الجزائر

[1] لمياء حروش، مرجع سابق، ص 121.
[2] علي حسين باكير، مرحلة جديدة من العلاقات التركية الجزائرية، مجلة العربي العدد 21، عبر الموقع: https://www.turkpress.co تصفح يوم: 2022/06/20 على الساعة: 21:30.
[3] زيتوني هوارية، مرجع سابق، ص 215
[4] جلال الورغي، العلاقات التركية من منظور استراتيجي، عبر الموقع: https://arabi21.com/ تصفح يوم: 19 جوان 2022 الساعة 09:24.

والاتحاد الأوروبي اتفاق شـــراكة اقتصـــادية في 2002 ودخل حيز التنفيذ في 2005 ويبلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين نحو 60% من حجم المبادلات التجارية للجزائر، فيما يرى خبراء اقتصـــاديون أن الارتباط الواسع للجزائر بالسوق الأوروبية يفوت عليها فرصا كبيرة أوسع للتنمية الاقتصادية، فرصا يبدو أحد مقتضياتها تجاوز الفضاء الأوروبي إلى فضاءات أوسع في العمق الإفريقي والآسيوي والأمريكي تكون فيه أوروبا مجرد طرف من الأطراف لا غير. [1]

كما أن تركيا تبدي اهتماما متزايدا بدعم اقتصـــادها وحل مشـــاكلها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماســـي والاقتصـــادي على الوطن العربي، لخدمة ســـياســـتها الجديدة ودعمها في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة. [2]

- **تقارب اقتصادي تركي جزائري:**

في تقرير نشرته صحيفة " لوبوان الفرنسية" أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أن العلاقة مع تركيا تعتبر علاقة ممتازة وقال: "إنه ودون أي شـروط سـياسـية، اسـتثمر الأتراك و5 مليارات دولار في الجزائر، بالنسبة لأولئك الذين أزعجتهم هذه العلاقة فليأتوا إلى الجزائر ويستثمروا أيضا."

وتســـعى الجزائر لتخطي الأزمات التي تمر بها وتحقيق النمو الاقتصـــادي لذلك تبدو تركيا شـــريكا إستراتيجيا بعد أن بات النموذج الاقتصادي التركي جاذبا في المنطقة.

وفق بيانات الرسـمية فاق التبادل بين كل من الجزائر وتركيا 4 مليار دولار في سـنة 2020، وحسـب بيان لوكالة الاســتثمارات الحكومية الجزائرية، فإنه تنشــط أكثر من 800 شــركة تركيا في الجزائر في عدة قطاعات، وقد قدرت نسبة الاستثمار التركي في الجزائر بقيمة 4.5 مليار دولار ما تمكن من توفير وظائف بالجزائر، لتصبح بذلك التركيا الدولة الثانية في لائحة الشركاء التجاريين للجزائر، من جانبها وسعت التركي اســـتيرادها للغاز من الجزائر، حيث وجدت الجزائر عقود توريد الغاز الطبيعي المســـال لتركيا عبر شريكها " بوتاش" حتى سنة 2024 بكميات الثانوية تقدر بـ 5.4 مليار متر مكعب. [3]

- **التبادل التجاري بين تركيا والجزائر:**

يؤكد أكبر تجمع لرجال الأعمال في الجزائر أنه يمكن ورفع مســـتوى التبادل التجاري بين البلدين إلى 10 مليار دولار في غضون 4 إلى 5 سنوات قادمة، ومن أهم صادرات تركيا للجزائر أنها تصدر

[1] جلال الورغي، العلاقات نفس المرجع.
[2] زيتوني هواية، مرجع سابق، ص 205.
[3] تركيا والجزائر تقارب سياسي وآفاق اقتصادية واسعة لرفاهية الشعبين trtarabi.com/issues/565 04 يونيو 2021.

مركبات النقل البري وقطعها والحديد والصلب ومنتجات النسيج والزيوت الطيارة والأدوات الكهربائية والألبسة. [1]

وفي هذا الصدد تتمتع الجزائر بإمكانيات قد تجعلها قوة إقليمية، إلا أن طريقة توظيفها حالت دون استغلالها بالشكل الذي يحقق مكاسب طويلة المدى، حيث اتجه صانع القرار للتفكير بالتنويع الاقتصادي إلا أنه لا يزال في تبعية لأسعار النفط، لذلك ينبغي تشجيع الاستثمار الخاص في القطاعات الإنتاجية والاستفادة من الشراكة الأجنبية، ومنها التركية في كيفية تكامل الأطراف باكتساب التعاون التقني التكنولوجي في استغلال الموارد، وتحقيق صناعة تحويلية ذات ميزة تنافسية حتى تستطيع الاندماج في الأسواق العالمية. [2]

ومن هذا سياق اقترحت الجزائر على تركيا نهاية العام الماضي إنشاء تكتل شركات متعددة الجنسيات لدخول أسواق الدولية، وكان ذلك خلال لقاء وزير التجارة كمال رزيق مع سفيرة أنقرة لدى الجزائر" ماهينور أوزديمير غوكطاش" وجاءت هذه التطورات الإيجابية في وقت ن تشهد فيه علاقات الجزائر توترا حادا مع باريس على خلفية التصريحات الأخيرة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون التي أثارت ردود فعل قوية رسميا وشعبيا. [3]

حيث تسعى الجزائر إلى الاستفادة من التجربة التنموية في تركيا، مؤكدة من أن التفوق الصناعي والتجربة التركية الرائدة، خاصة في مجالات البناء والزراعة والنسيج التي تشكل القاطرة الرئيسية للاستثمارات التركية اليوم في الجزائر. [4]

كما تم في سنة 2020 إبرام اتفاقية تعاون مشترك بين وزارة التكوين والتعليم المهنيين والمؤسسات المصغرة والمجمع الجزائري التركي للنسيج Tayal وتهدف هذه الاتفاقية من إدماج خريجي مراكز التعليم والتكوين في مجمع Tayal واستقبال المهنيين للتربص في المجال وادماجهم بعد فترة التربص، وللعلم مكنت هذه الشراكة من تكوين أكثر من6 ألاف شاب في مجال النسيج، وخلق قطب امتياز لرفع الشراكة لمستوى أعلى. [5]

---

[1] العلاقات التركي الجزائرية والتبادل التجاري بين البلدين عبر الموقع: https://www.imtilak.net/ تصفح يوم: 2022/05/26 على الساعة 11:15

[2] سمية رمدوم، مرجع سابق، ص ص 165-166

[3] العلاقات الاقتصادية تزدهر بين تركيا والجزائر، عبر الموقع: http.www.Lebanon24.com تصفح يوم : 2022/06/03 الساعة 17:00

[4] عثمان الحياني، الجزائر تؤكد متانة العلاقات التجارية مع تركيا، العربي الجديد، عبر الموقع: https://www.alaraby.co.uk/ تصفح يوم . 2022/06/12 الساعة 22:44.

[5] The Algerian-Turkish partnership in textile industry field: Case study of the Algerian Turkish textile group Tayal.p492.

المطلب الثالث: مدى استفادة الجزائر من تجربة التنمية التركية

استطاعت تركيا في وقت قصير أن تجذب انتباه الجزائر إليها، حيث أصبحت الجزائر نموذجا للكثير من الدول العربية لكن تركيا لا تقدم نفسها نموذجا للعرب، فهي تتمنى فقط أن يستفيد العرب من مميزات التجربة التركية في إطار من الشراكة والحوار، وكل ما تقدمه تركيا أن تساعد أي دولة في تقديم خبرتها الاقتصادية والسياسية والتجارية للدول التي ترغب في ذلك، حتى في المجال الاجتماعي ومن بين النقاط الرئيسية التي تعبر عن مدى استفادة الجزائر من تجربة التنمية التركية هي:

أولا: ضرورة توافر الرؤية الواضحة والإرادة السياسية القوية والصدق والشفافية وتحويل هذه الرؤية إلى برنامج اقتصادي يتكون من مجموعة من السياسات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف.، بالإضافة إلى توافر إرادة سياسية وعزيمة بتنفيذ ذلك البرنامج الاقتصادي مهما كانت الصعوبات وقد واجهت الحكومة صعوبات كبيرة في بداية فترتها وكان أهمها ضرورة الالتزام ببرنامج التقشف وتكمن صعوبة هذا الأمر في أن هذه الحكومة، قد تم اختيارها من قبل الشعب التركي لأسباب رئيسية تتعلق بحل مشاكل اقتصادية واجتماعية، لكن الدرس الحقيقي المستفاد من هذه هو صدق الحكومة وإعلانها بكل شجاعة أنه لا مفر من الالتزام ببرنامج صندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة الاقتصادية وتوجهها بشكل مباشر إلى الشعب ليطلب دعمه في تنفيذ برنامجها الاقتصادي، هو ما كتب لها النجاح.

ثانيا: لا بد من ضرورة توافر مناخ ديمقراطي لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أن الحكومة التركية لم تكن لها أن تحقق هذا التقدم الاقتصادي في ظل غياب الديمقراطي، لا ينبغي التصور أي رئيس أو حكومة في الجزائر يمكن أن تحقق النمو الاقتصادي بدون وجود مناخ ديمقراطي. [1]

ثالثا: لا بد من العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الطبقات الغنية، ليس باعتبارهم جزء من مواطني الدولة لهم كافة الحقوق، وأنها أيضا من باب أن حماية حقوق المستثمرين ورجال الأعمال المحليين والأجانب لأن هذا يؤدي إلى انتعاش الأسواق وزيادة فرص العمل وهو ما يصب في النهاية لصالح النمو الاقتصادي بشكل عام وتحسين حالة الطبقات الفقيرة بشكل خاص.

ولكن مع التأكيد أنه لا يمكن إغفال ضرورة وجود برامج للإعانة الاجتماعية إلى جانب قرارات مباشرة من الحكومة يرفع الحد الأدنى للأجور، لضمان ألا يصب النمو الاقتصادي فقط في مصلحة الأغنياء، ومن

[1] زيتوني هوارية، مرجع سابق، ص 232.

ثم يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء كما حدث في معظم دول العالم في التسعينيات وبالنسبة للجزائر فقد تبنت منهج الخصخصة وسياسات السوق الحر بالإضافة إلى الفساد ذو الطابع الجزائري الخاص، وفي النهاية عاشت الجزائر خلال العقدين الماضيين حالة من المشاكل الطبقة الوسطى ونزوح الملايين إلى مرتبة الطبقة الفقيرة، واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء بدرجة كبيرة، حتى أصبحت العدالة الاجتماعية والحصول على العيشة الكريمة أحد مطالب الشعب، ويجب العمل على ترشيد السياسات العامة وتنقيتها من شبهة الفساد و الربح الشخصي.

رابعا: الاهتمام بتحقيق التنمية الزراعية والصناعية معا وفي الوقت نفسه، إتباع سياسات اقتصادية تكون من شأنها رفع القدرة الشرائية المحلية، والمجتمع الجزائري الذي يقترب عدد سكانه من 40 مليون نسمة من الممكن أن يمثل طاقة إنتاجية كبيرة ومتنوعة بالإضافة إلى كونه سوقا واسعا.

خامسا: ضرورة العمل على توعية الشعب من أجل المشاركة في عملية التنمية، وتجدر الإشارة إلى أن التجربة التركية ناجحة ما كان لها أن تحدث لو لم تتوفر إرادة شعبية حقيقية و وعي جماهيري لأهمية النهوض، وكم تحتاج الجزائر اليوم إلى مثل هذه العزيمة الشعبية للخروج من عثرتها الاقتصادية.

سادسا: دعم التعليم بصفة عامة والبحث العلمي بصفة خاصة، واستخدام الخبرات الجزائرية التي وصلت إلى مكانة علمية عالمية للاستفادة منها، بالإضافة إلى تبني استراتيجية متكاملة للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا.

خلاصة الفصل

استندت جذور العلاقات التركية الجزائرية مع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في سنة 2002، لتوهج مجددا لامتداد الصداقة التركية الجزائرية لخمسة قرون مضت، وعادت العلاقات فور إعلان الجزائر استقلالها سنة 1962، ويراهن على البلدين علاقات اقتصادية سياسية أقوى من خلال الزيارات المتبادلة التي أثمرت مشاريع واتفاقيات عديدة في مجال الطاقة والتجارة والزراعة والبناء والثقافة وحتى السياح.

رغم أن التحولات التي تشهدها الجزائر في مسعى لتطوير نظامها السياسي وإعادة إرسائه على قواعد جديدة في ظل ديناميكية سياسية واجتماعية ضاغطة هذا الاتجاه، ستفتح الجزائر على سياقات وفرص أكبر وأوسع في إدارة ثرواتها وتعزيز إمكانياتها بشكل أكبر أو أكثر فعالية ورشدا، ويمثل تلاقيها مع تركيا كإحدى القوى الإقليمية والدولية الصاعدة، وبالنظر إلى ما يجمع البلدين من قواسم وتطلعات وانشغالات مشتركة فرصة تاريخية لإقامة شراكة جزائرية تركية إستراتيجية على جميع المستويات ومكسبا تاريخيا ممكن للبلدين.

الفصل الثالث

تمهيد

تسعى الاستراتيجية التركية إلى البحث عن الدور الفاعل في السياسة الدولية والحصول على ما قاعد في هيئات صنع القرار العالمية والمؤسسات الدولية عن طريق العضوية في المنظمات الدولية فتقوم بمعالجة القضايا العالمية الحيوية، كالنزاعات المسلحة، وانتهاكات حقوق الإنسان والفقر وتدهور البيئة وتقديم المساعدات الخارجية الإنسانية والإنمائية، وهكذا تطمح تركيا إلى تطوير علاقتها مع الجزائر في ظل التحديات الراهنة عن طريق تدخل موقفها ودعمها في القضايا الإقليمية والدولية، وعلى هذا الصدد سأتطرق من خلال هذا الفصل الثالث والأخير إلى هذه التحديات التي تشهدها العلاقات التركية الجزائرية

المبحث الأول موقف ودعم العلاقات التركية الجزائرية في بعض القضايا الإقليمية

بالرغم من أن العلاقات التركية المغربية ليست موغلة في التاريخ على غرار كل من الجزائر وتونس وليبيا ومصر غير أن واقع العلاقات في تحسن خلال فترة تركيا الحديثة ثم تطور مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا إلى علاقات سياسية واقتصادية معتبرة وتشهد خلالها، العلاقات التركية الجزائرية إلى أهم المساعي الحثيثة في تدخل موقفها تجاه القضية الفلسطينية وسأتطرق في هذا المطلب إلى موقف العلاقات التركية الجزائرية في القضية الفلسطينية.

المطلب الأول: موقف العلاقات التركية الجزائرية تجاه القضية الفلسطينية

تعتبر الجزائر القضية الفلسطينية إحدى القضايا المقدسة في سياستها الخارجية حيث جرى الإعلان عن استقلال الدولة الفلسطينية سنة 1988 بالجزائر، وترفض الأخيرة الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، تطبيع للعلاقات، بالمقابل دعمت تركيا قبول فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة سنة 2012، ورفضت صفقة القرن سنة 2019، كما تحافظ على علاقات تجارية وأمنية مع إسرائيل، ومن هنا في الجزائر تتوافق مع أي موقف دولي يدعم القضية ومع تأييد الدولتين للقضية الفلسطينية، فهناك بعض الاختلافات في مقاربتها السياسية، حيث أن دراسة السلوك التركي يطرح مسألة التشابك والتعقيد المقترن بالموقع الجيوستراتيجي لتركيا الذي جعلها تنتمي لمختلف الدوائر الإقليمية، فقد أنتج التاريخ السياسي لتركيا تغلغلا لليهود ويهود الدونمة بصفتهم اليهود الذين تظاهروا بإسلامهم أصحاب النفوذ القوي منذ فترة الإمبراطورية العثمانية، التي عرفت انشقاقات داخلية مدعومة من الخارج، حيث طالب اليهود بأرض فلسطين في عهد السلطان عبد الحميد الثاني وكان لهم دور في دعم إسرائيل فيما بعد، ومن هنا فالعلاقات التركية الإسرائيلية هي إرث تاريخي من العهد منذ العهد العثماني، كما أن لليهود دورا في تطور الاقتصاد التركي.

وقد نددت الجزائر بقرارات التطبيع العربي مع إسرائيل التي قامت بها بعض الدول العربية، منها الإمارات العربية، ومصر والبحرين والمغرب بدعم الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد والقضية الفلسطينية أحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية وأنه للشعب الفلسطيني الحق في إقامة دولة وعاصمتها القدس، حيث ثمنت الشعوب العربية الموقف الجزائري، وسط غياب دور المنظمات العربية على غرار جامعة الدول العربية، وتبقى القضية الفلسطينية قائمة بين الضغوطات الداخلية والهجمات الإسرائيلية وتغافل عربي وإسلامي ودولي.

ومن هذا السياق الذي صرح به وزير الخارجية رمطان لعمامرة خلال مؤتمر صحفي مع نظيره التركي جاووش أوغلو حول تطابق وجهات النظر بين تركيا والجزائر حيال القضية الفلسطينية، وأن لدى البلدين رغبة وحيدة وهي إقامة دولة، فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس بأسرع وقت، وهي نفس وجهات النظر التي عبر عنها السيد جاووش أوغلو، الذي صرح بأن تركيا ترى أن الدور الجزائري مهم جدا ومفيد لضمان سلام المنطقة واستقرارها[1].

حيث صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأن علاقات أنقرة مع إسرائيل هي للدفاع عن القضية الفلسطينية، وقال: "إنه من الواضح أن سبل الدفاع عن القضية الفلسطينية تمر عبر إقامة علاقة منطقية ومتوازنة مع إسرائيل"، وأضاف: "أن الخطوات التي نتخذها بشأن علاقتنا السياسية والاقتصادية مع إسرائيل شيء وقضية القدس آخر[2].

حيث أظهرت تركيا رغبتها الجادة في لعب دور القضية الفلسطينية بالوساطة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بدعوة من الرئيس غول في نوفمبر من عام 2007،[3] ومن هذا الصدد أن القضية الفلسطينية شكلت مدخلا مهما للسياسة التركية في المنطقة العربية من خلال استغلال تركيا واستثمارها للصراع العربي الإسرائيلي لإعادة توجيه الاهتمام بتركيا كلاعب فاعل في المنطقة، وقد عبرت تركيا عن ذلك من خلال موقفها من عملية السلام في الشرق الأوسط وتطورها ورفضها للمواقف الإسرائيلية اتجاه حصار غزة والاستيطان وبناء الجدار العازل ومحاولتها القيام بالتوسط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذلك محاولتها إقامة مفاوضات سورية إسرائيلية، وقد أعلنت تركيا موقفها اتجاه الكثير من المواقف السياسية، ومن ضمنها استنكارها للعدوان الإسرائيلي على لبنان 2006، وغزة 2008–2009، مما أكسب حزب العدالة والتنمية ورئيس الحزب رجب طيب أردوغان شعبية كبيرة لدى الدول العربية [4].

تلقى السيد إبراهيم بوغالي رئيس المجلس الشعبي الوطني يوم الخميس 22 جويلية 2021 اتصالا هاتفيا من نظيره السيد مصطفى شنطوب رئيس المجلس الوطني التركي الكبير بحيث تطرقا إلى واقع وآفاق العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين، ولا سيما على المستوى البرلماني، حيث اتفقا على ضرورة مواصلة العمل في المستقبل و لدعم العلاقات الثنائية والارتقاء بها إلى مستويات أعلى، وشكلت هذه المحادثة فرصة للمسؤولين

[1] العلاقات لجزائرية التركية زادت زخما منذ تولي السيد عبد المجيد تبون، وكالة الانباء الجزائرية، عبر الموقع: .hhps://aps.dzalgerie تصفح يوم: 2022/06/16 على الساعة 17:13.

[2] أردوغان، علاقتنا مع إسرائيل عن القضية الفلسطينية، 20 أفريل 2022 القدس العربي، hhps://alquds.com على الساعة 19:53.

[3] أحمد سليمان سالم الرحاحلة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط (الفرص، والتحديات)،2014، ص 96.

[4] صدام أحمد سليمان الحجاجحة، **دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002-2010**، رسالة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 105.

لاستعراض مستجدات الساحة الدولية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، حيث جدد الطرفان بالمناسبة استعداد الجزائر وتركيا لمواصلة دعم ونصرة الشعب الفلسطيني في كفاحه ضد الاحتلال الإسرائيلي والعمل في مختلف المحافل البرلمانية من أجل تمكينه من نيل حقوقه المشروعة في إقامة دولة مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف[1].

تقوم العلاقات التركية الجزائرية على روابط مصلحية محضة تتحكم فيها محددات السياسة الخارجية لكل دولة والثوابت التي تتبنى عليها مواقفها تجاه القضايا الدولية، ورغم تقارب الرؤى بين الجزائر وتركيا تجاه عدد من المواضيع ذات الأبعاد الإقليمية أو الدولية، إلا أنهما يتعارضان في المواقف بشأن قضايا أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها، لذلك يعول على المجموعة البرلمانية للصداقة والتعاون في التوفيق بين المصالح المتضاربة وتنسيق المواقف بشأن القضايا التي تهم الطرفين والتي تطرح في المحافل الدولية[2]، على سبيل المثال القضية الفلسطينية ودعمها ومساندتها ضد الاحتلال الإسرائيلي وتقديم لها مساعدات إنسانية وإغاثية....إلخ كل من الجزائر وتركيا، ولذات الغرض تعتمد تركيا على المراكز التي يتمتع بها الشركاء في العالم العربي، بما فيهم الجزائر من أجل دعم مواقفها خاصة اتجاه قضايا المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية، لذلك ينبغي أن ينتبه البرلمانيون الجزائريون إلى أن التعاون المشترك يحقق نتائج إيجابية ومكاسب فعلية متى كانت المنافع متبادلة ويشكل الطموح التركي فرصة للجانب الجزائري من أجل تفعيل الدبلوماسية البرلمانية بغرض تأسيس قاعدة من الرأي العام تتكون لديها قناعة عميقة بأهمية مواقف الجزائر تجاه القضايا الدولية[3].

المطلب الثاني: موقف العلاقات التركية الجزائرية تجاه القضية الليبية

تشهد العلاقات التركية الجزائرية تطورا على الأصعدة كافة، فهناك مؤشرات على وجود توافق في الرؤى حول قضايا المنطقة، مثل دعم حكومة الوفاق الليبية، ورفض التصعيد من قبل اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وبدا هذا التوافق واضحا في تصريحات الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الذي اعتبر طرابلس خط أحمر وأعلن ذلك بشكل واضح أثناء انعقاد المجلس الأعلى للأمن منذ أيام، وجاءت زيارة وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو حديثا إلى الجزائر لتعكس عمق العلاقات التركية الجزائرية، حيث حرص البلدان على تبادل وجهات النظر بشأن القضايا الإقليمية والدولية وحل الأزمات، وفي المقدمة الأزمة الليبية.

[1] تركيا والجزائر تبحثان عن التعاون المشترك ودعم فلسطين، القدس العربي، عبر الموقع: hhps://alquds.com تصفح الموقع يوم 2022/06/22 على الساعة 22:10

[2] Parliamentary cooperation: An essential tributary for the development of bilateral relations between Algeria and turkey- 2020/06/28 pp10.11

[3] نفسه.

ويتوقع مراقبون أن تسفر الزيارة المرتقبة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الجزائر عن توسيع دائرة التعاون الثنائي لأعلى مستوى، لتشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية والعسكرية والأمنية كما يتوقعون الإعلان في وقت لاحق عن تأسيس مجلس للتعاون الاستراتيجي[1]، حيث ترفض كل من الجزائر وتركيا هيمنة خليفة حفتر على المشهد العام في ليبيا، فيما يدعمان الحكومة الشرعية في طرابلس، فضلا عن ذلك التقى عبد المجيد تبون أردوغان في ألمانيا على هامش مؤتمر برلين الخاص بالأزمة الليبية الذي عقد في يناير والذي اتفق المجتمعون فيه على ألا حل عسكري للنزاع في ليبيا ووعدوا باحترام حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة عام 2011 على هذا البلد الذي تمزقه حرب أهلية.

باتت الأزمة الليبية تهدد الأمن في المنطقة المغاربية وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل، وكذلك التوتر بشرق المتوسط بشأن اكتشافات الغاز والبترول التركية وقضية الاتفاق التركي الليبي، ومن المسلم به أن الموقفان الجزائري والتركي يتقاطعان في العديد من المسائل الإقليمية والدولية وخاصة الأزمة الليبية، حيث يقف البلدان إلى جانب الحكومة المعترف بها دوليا، وقد لعبا دورا بارزا في دحر الهجوم العسكري على العاصمة طرابلس، وإن كان هذا الدعم اختلف من العسكري كما هو الحال بالنسبة لتركيا إلى الدبلوماسي بالنسبة للجزائر، ومع هذا التقارب، باتت الجزائر لا تعارض الحل الأقرب في حال فشل المفاوضات السياسية وهو الحل العسكري الداعم لحكومة الوفاق، وتسعى كل من الجزائر وتركيا لحل الأزمة الليبية بالطريقة الدبلوماسية والحوار، على عكس مصر وفرنسا والإمارات التي ترى وجوب الحل العسكري ودعم خليفة حفتر المتمرد على الشرعية الدولية، وهو ما يظهر باختراق الأخير لجميع الهدن التي جرى التوصل إليها، وترفض كل من الجزائر وتركيا هيمنة خليفة حفتر على المشهد العام في ليبيا، فيما يدعمان الحكومة الشرعية في طرابلس، كما يعدان الحل السلمي الذي يستثني حفتر الساعي لفرض الأمر الواقع بواقع السلاح مخرجا للأزمة[2]

كما دعت الجزائر وتركيا إلى إيجاد حل سياسي في ليبيا بعيدا عن التدخل الأجنبي، وذلك عقب مباحثات جمعت مسؤولين على أعلى مستوى في البلدين بالعاصمة التركية أنقرة[3]، وبدت مساعي الجزائر المكثفة لتفعيل وساطتها بين فرقاء الأزمة الليبية محاولة لاستعادة دور مفقود في الساحة منذ سقوط نظام العقيد الليبي الراحل معمر القذافي، على الرغم من التهديدات المتتالية التي تمس أمنها القومي وتهدد حدودها الطويلة مع الجار

[1] عائدة عميرة، بوقادوم في انقرة هل يعزز الموقف الجزائري مكانة تركيا في ليبيا وشرق المتوسط؟ ن بوست، نشر بتاريخ 2020/09/03 عبر موقع:https://www.noonpost.com / تصفح الموقع يوم 2022/05/25 الساعة 01:00.

[2] الجزائر وتركيا ترفضان التدخل الأجنبي في ليبيا، جزائر ultra، 01/09/2020، traageria-ultrasuit.com.

[3] نفسه.

الليبي، وظهرت تلك المساعي الجزائرية بمثابة محاولة لعرقلة وساطة أخرى تقودها مصر لإنهاء الأزمة بين حكومة الوفاق المدعومة من تركيا والجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر، خاصة مع غياب موقف جزائري حاسم من نشر أنقرة لمرتزقة والاستعانة بجماعات إرهابية لدعم ميليشيات طرابلس.

وطوال سنوات الأزمة الليبية لم تخف سلطات الجزائر مخاوفها من انتشار السلاح والاستحواذ من طرف جماعات إرهابية تعمل على استغلال الوضع الأمني المتدهور لتوسيع نشاطها في المنطقة، وعملت خلال السنوات الأخيرة على رفع جاهزية قواتها العسكرية على طول الحدود مع ليبيا، وعبر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون عن مخاوفه من تكرار سيناريوهات كارثية في ليبيا مثلما جرى الأمر في سوريا والصومال، إلا أنه لم يسجل للجزائر اتخاذ موقف واضح من تيار الإسلام السياسي هو التدخل التركي الذي فتح الباب أمام تعقيدات إضافية لملف الأزمة الليبية، إضافة إلى استقبال تبون لنظيره التركي المتهم بتنفيذه خطط توسعية في المنطقة ستكون على حساب دول الجوار الليبي بما في ذلك الجزائر نفسها.

وسجلت خلال الفترة التي تلت عملية التوقيع على اتفاق للتعاون العسكري بين أنقرة وحكومة فايز السراج الذي سمح بالتدخل التركي في ليبيا بزيارات متتالية لمسؤولين أتراك بارزين التقوا تبون ونظرائهم الجزائريين، حيث بدت تلك الزيارات بمثابة تنسيق مسبق بشأن هذا التدخل ومحاولة تركية لاستمالة الجزائر في ملف الأزمة، ومن هذا السياق تجد الجزائر نفسها في صدام مع مبادرات إقليمية تسعى لإيجاد مخرج للأزمة المتفاقمة في ليبيا، حيث كثفت السلطات الجزائرية من تحركاتها في محاولة أخيرة لاستعادة الدور في ملف الأزمة الليبية خشية من وصول شرارة الفوضى إليها بعد تزايد أعداد المرتزقة الذين أرسلهم نظام أردوغان إلى ليبيا، فالدبلوماسية الجزائرية رغم نشاطها الأخير، إلا أنها بدت مقتصرة على حكومة طرابلس والداعمين الرئيسيين لها ولم تشمل الجهات الرافضة للتدخل العسكري[1].

مهما أن تكون هناك مجموعة من الخلافات البسيطة بين البلدين، إلا أن تبقى العلاقات التركية الجزائرية علاقات ممتازة بحيث اتفقت الجزائر وتركيا على تجنب أي إجراء عملي يزيد تعكير الأجواء في ليبيا، وبذل كل الجهود لوقف إطلاق النار في الجارة الشرقية للجزائر، في ختام الزيارة التي أداها وزير الخارجية التركية مولود جاووش أوغلو للجزائر، فهل يؤسس هذا الاتفاق لحل الأزمة في طرابلس ولشراكة جديدة بين البلدين؟

بحيث أفاد بيان للرئاسة الجزائرية بأن تبون بحث مع جاووش أوغلو للملف الليبي الذي أصبح اليوم ضمن أو أولى أجندات البلدين بالنظر لحساسيته بالنسبة للجزائر البلد المجاور لطرابلس، وكذا بالنسبة لتركيا التي تنوي التدخل عسكريا هناك توقيع إتفاق مع حكومة الوفاق الوطني التي يرأس مجلسها الرئاسي فايز السراج، وجاء في بيان الرئاسة الجزائرية أن اللقاء تناول الوضع في ليبيا في ضوء تصعيد أعمال العنف

[1] الجزائر خارج إطار صور الصراع في ليبيا، العرب، عبر الموقع: hhps://alarab.com تصفح الموقع يوم 4 جوان 2022، على الساعة 08:30

الناجمة عن التدخلات الأجنبية، التي تعقد سبل الحل السياسي الكفيل وحده بإعادة الأمن والسلم والاستقرار إلى ربوع ليبيا الشقيقة.

إن الجزائر اعتبرت العاصمة الليبية طرابلس خطا أحمر ألا ترجو أن لا يجتازه أحد، حيث يتطابق موقف اعتبار طرابلس خطا أحمر إلى أبعد الحدود مع الموقف التركي، وهو ما جعل حكومة الوفاق الوطني التي وقعت على الاتفاق العسكري مع تركيا ترى في التحرك الجزائري إضافة فعالة لحل الأزمة الليبية، وأن الدور الجزائري مهم جدا بإعتبار أن الجزائر جارة واعتبارها لم تتورط في الأزمة الليبية عسكريا، ومن هذا الصدد مهما اختلفت وجهات نظر الجزائر وتركيا بشأن لحل الأزمة الليبية، إلا أنها تظل تلتقي في نقطة مهمة تتمثل في دعم المؤسسات الرسمية المعترف بها دوليا ممثلة في حكومة الوفاق الوطني ورفض التدخل الأجنبي الذي ترفضه حكومة طرابلس أيضا.

وفي هذا الإطار، قال جاووش أوغلو إلى رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون سنرفع مستوى التعاون بين البلدين إلى مستوى المجلس الاستراتيجي، سنقوم بالتعاون على أساس مصالحنا المشتركة بشأن القضايا الإقليمية وخاصة الأزمة الليبية.

وفي الأخير من هذا السياق يبدو أن الأزمة الليبية كانت ستمثل نقطة خلاف بين البلدين بالنظر إلى رؤية كل طرف لحلها، ستتحول إلى قضية ستزيد من شراكة البلدين مؤثرين في المنطقة[1]، بحيث أكد رضوان الفيتوري المحلل السياسي الليبي في تصريحاته، أن تركيا تسعى لتعزيز علاقتها بالجزائر حتى تتغاضى عن تدخلها العسكري في ليبيا معتبرا أن تسليم أنقرة ضابطا هاربا إلى السلطات الجزائرية دليل على رغبة تركيا في توثيق هذه العلاقات[2].

[1] عبد الحفيظ سجال، الجزائر وتركيا تتفقان على مفاتيح حل الازمة الليبية واستراتيجية تعاونها الثنائي، ن. بوست، نشر بتاريخ 2020/01/08 https://www.noonpost.com/ تصفح الموقع على الساعة 09:30 يوم 2022/06/04

[2] بتعزيز علاقتها بالجزائر تركيا تسعى لإحكام قبضتها على ليبيا، عبر الموقع: hhps://alarab.com تصفح الموقع بتاريخ 2022/06/04 الساعة: 09:50

المبحث الثاني: إشكالية العلاقات المدنية العسكرية دراسة مقـــارنة بين الجزائر وتركيـــا حتى 2019

شغلت قضية العلاقات المدنية–العسكرية اهتمام الكثير من الباحثين لكونها تمثل حجر الزاوية في أي عملية للانتقال الديمقراطي، كما أظهرت أغلب الدراسات أن العسكر لا يخرجون من السلطة من تلقاء أنفسهم، وإنما يدفعون إلى ذلك دفعا إما لإقناعهم بأن الحكم المدني سيضمن مصالحهم، أو خوفا من تعرضهم للمحاكمة والعقاب، فخروج المؤسسة العسكرية من السلطة في معظم الحالات التي شهدها العالم لا يتم إلا من خلال ثورة شعبية، أو إجماع وطني واسع، أو عبر كتلة ديمقراطية معارضة مع الاتفاق على هدف استراتيجي محدد وضمن مشروع سياسي واضح وهو إخراج العسكريين من السلطة، ومن هذا المنطلق تناولت ضمن هذه الدراسة العلاقات المدنية–العسكرية بين الجزائر وتركيا إلى غاية 2019 .

المطلب الأول الإصلاحات السياسية والدستورية في عملية التحول الديمقراطي كل من تركيا والجزائر

أولا: الدور التاريخي للجيش بناء الدولة

بعد سقوط الخلافة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك عام 1923 دورا بارزا في الحياة السياسية التركية، وهو الأمر الذي جعل للجيش طبيعة خاصة، بسبب الجذور التاريخية والأيديولوجية المتعلقة ببناء الدولة ذاتها والقائمة على الأسس العلمانية، فاعتبر الجيش نفسه حامي للجمهورية ولنظامها السياسي، الأمر الذي أدى به إلى تنفيذ العديد من الانقلابات العسكرية في تاريخ تركيا الحديث وخط معظم الدساتير والقوانين بعد كل انقلاب، ونصب نفسه حارسا لمبادئ الجمهورية العلمانية [1]، كما أنها شهدت هيمنة للعسكريين على الحياة السياسية باعتبار الجيش وصيا على العلمانية وعلى المبادئ التي أرساها أتاتورك فمثلا في الخبرة التركية لعبت المؤسسة العسكرية دورا مؤثرا في الوعي للشعب التركي وظهرت دائما في دور حامي للعلمانية، وبالتالي لم يكن بالسهل إخراج القوات المسلحة من الحياة السياسية أو ترسيخ حكم ديمقراطي مدني ليمسك بزمام الأمور[2].

أما في الجزائر وبناء على الدور الذي لعبه الجيش أثناء الثورة التحريرية تمكن من إحكام سيطرته على هو الآخر على الحياة السياسية، خصوصا في ظل غياب النخب السياسية وضعف ما هو موجود منها فبعد الاستقلال مباشرة، أصبح الجيش الشعبي الوطني سليل جيش التحرير، حيث عمل على تنظيم صفوفه ليرتقي إلى درجة الجيوش النظامية العصرية، فقد نجح مسؤولو أركان الجيش بزعامة هواري بومدين في التحالف مع

[1] GATOUCHE Azzeddine. The military-civilian relations: study comparing between Algeria and turkey until 2019. Pp 76.77

[2] رضوى حسين، رضوان محمود، التحول الديمقراطي في تركيا والعلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية، المركز الديمقراطي العربي، 2016 /يوليو/15 تصفح الموقع على الساعة 13:30، https:// / democraticac_de.

أحمد بن بلة الوجه السياسي البارز في تلك الفترة وهذا لمواجهة الحكومة الجزائرية المؤقتة، وعليه عين أحمد بن بلة عام 1963 على رأس الدولة الجزائرية المستقلة بدعم من العسكريين، فكان للجيش الدور الأساسي في بناء الدولة الحديثة سواء في تركيا أو الجزائر[1].

ثانيا: الجيش وكتابة الدساتير وصعوبة التنازل على السلطة

بعد وفاة أتاتورك عام 1938 تولى رئاسة الدولة عصمت إينونو وبذلك انفصلت قيادة الجيش عن رئاسة الدولة رغم أن الأخير يحمل رتبة جنرال، وبذلك أصبح الجيش مؤسسة مستقلة تراقب وتشرف على عمل السلطة التنفيذية عن بعد مع تبلور معالم تأسيس سيطرة مدنية نسبية على الجيش والتحول نحو التعددية الحزبية بدل الحزب الواحد،[2] ومن هذا الصدد أقدم الجيش التركي تحت ذريعة الحفاظ على الديمقراطية والجمهورية على تنفيذ ثلاثة انقلابات عسكرية ناجحة أعوام 1960-1971-1980، فالمادة 35 من الدستور التركي كانت دائما هي الغطاء الشرعي لكل انقلابات، حيث نصت على أن القوات المسلحة التركية مسؤولة عن حماية الأراضي التركية والجمهورية الدستورية، وهي صياغة قانونية لتبرير تدخل الجيش في الشؤون السياسية.

بحيث عززت تلك الانقلابات النفوذ العسكري داخل مجلس الأمن القومي لتؤكد على أن المؤسسة العسكرية ليست تابعة للنظام السياسي، ولكن متحكمة فيه، الأمر يختلف في الجزائر حيث كانت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية جد صعبة بعد الاستقلال، ما توجب على الجناح الأخوة آنذاك وهو حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم والمتحالف مع المؤسسة العسكرية النهوض بالدولة الجزائرية[3]، تتسم العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر بالتعقيد والحساسية، مما يجعلها تؤثر على مسار التحول، الديمقراطي نظرا لعمقها التاريخي الذي يعود إلى مؤتمر الصومام سنة 1956 [4]فكان اعتماد الجزائر الحزب الواحد كمبدأ دستوري، وحددت مهامه بصورة جلية من خلال نصوص دستور 1963 أين هيمنة الحزب بصفة مطلقة على الدولة.

تميزت مرحلة ما بعد الرئيس بن بلة بالقوة والسيطرة الكاملة للجيش، فبناء الدولة كان يتم من خلال فرض كل شيء من القمة وتسليم الحكم للعسكر، بعد الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد هواري بومدين يوم 19 جوان 1965 واستمر به العمل إلى غاية وضع دستور جديد 1976 في نفس المرحلة تقريبا، شهدت تركيا انقلابا عسكريا، كان من نتائجه إسقاط الحكومة المنتخبة وإعلان الأحكام العرفية واعتقال وإعدام العديد من المسؤولين من بينهم رئيس الجمهورية بعد الانقلاب الدستوري جديد للبلاد، وأصبحت المؤسسة العسكرية التركية من خلاله مستقلة تماما عن أي مؤسسة أخرى في البلاد وتدار من قبل مجلس الأمن القومي، فهو المهيمن والمراقب للمؤسسات الحكومية وله الصلاحيات الكاملة في التدخل الفوري والمباشر في الشؤون السياسية

[1] عز الدين قطوش، المرجع السابق، ص78.
[2] حسين تركي عمير، الإصلاحات الدستورية في تركيا وسياسة التحول إلى نظام رئاسي، كلية الشرق الأوسط، 2019، ص143.
[3] عز الدين قطوش، المرجع السابق، 79.
[4] شلغوم نعيم، العلاقات المدنية-العسكرية ومسألة التحول الديمقراطية في الجزائر، 15 نوفمبر 2019، المركز الوطني الديمقراطي العربي، https:/ democraticac_de /، تصفح الموقع يوم: 2022/06/19 على 15:30.

وهكذا نجد في الجزائر مجلس الثورة هو من يهيمن على البلاد بينما ساغت الجزائر دستورا جديدا للبلاد بعد عشر سنوات من الانقلاب العسكري1965 اكتفت السلطة العسكرية في تركيا فقط بإعطاء المزيد من السلطات والصلاحيات لمجلس الأمن القومي من خلال تحديد العديد من مواد الدستور 1961 أثناء فترة الحكم العسكري 1971-1973.

في الجزائر عكست فترة حكم هواري بومدين نظام عسكريا واضحا وبعد وفاته عام 1978 حسم مجلس الثورة الصراع السياسي لصالح العقيد الشاذلي بن جديد باعتباره الضابط الأقدم وأعلى رتبة عسكرية لرئاسة الجمهورية، وزكى حزب جبهة التحرير الوطني هذا الخيار بعد انتخابات رئاسية شكلية عام 1979، وفي المقابل شهدت تركيا الانقلاب العسكري الثالث لها في 12 سبتمبر 1980 وهو أكبر الانقلابات العسكرية في تاريخ الجمهورية من حيث تأثيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تم إعداد دستور جديد للبلاد عام 1982 وهو من أكثر الدساتير ترسيخا لدور العسكر في كافة مجالات الحياة، و نفس السيناريو يتكرر مرة أخرى في الجزائر، حيث تم انتظار عشر سنوات كاملة ليبادر الرئيس الجديد في صياغة دستور آخر للبلاد وكان ذلك عام 1989، ولم يتم ذلك بعد انقلاب عسكري مثلما كان الحال في تركيا، وإنما بعد مظاهرات وأحداث أكتوبر 1988، والتي كان لها انعكاسات كبيرة على النظام السياسي، ومهدت الاختفاء الملامح الأساسية لنظام الحزب الواحد وفتح الطريق لأول مرة لظهور أحزاب سياسية جديدة[1].

صعوبة التنازل على السلطة:

يؤكد الواقع من خلال مقارنتنا للحالتين التركية والجزائرية أن العسكر لا ينسحبون ويعودون إلى الحكم مرة أخرى بعد فترة زمنية قصيرة، ففي الجزائر وتركيا كانت السيطرة على الحكم مطمع العسكريين حيث يسود عدم احترام مبدأ السيطرة المدنية على العسكر وتكون فيها النخب ضعيفة وغير قادرة على مواجهة العسكريين ومنعهم من الاستحواذ على السلطة.

ثانيا: توقيف المسار الانتخابي في الجزائر وتركيا وإجهاض عملية الانتقال الديمقراطي:

كان دستور الجزائر لعام 1989 والإجراءات التي تبعته يمثل عودة الجيش للثكنات من باب الاحترافية واستجابة للإصلاحات التي تم مباشرتها وفق الظروف الداخلية والمتغيرات الدولية، إلا أن تشريعيات ديسمبر 1991 نسفت ذلك التحول و وقع انقلاب عسكري غير مباشر تم من خلاله وقف المسار الانتخابي بعد فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية الساحقة في الانتخابات البرلمانية، في ظل هذه الأزمة السياسية أجبر الرئيس الشاذلي بن جديد على تقديم استقالته في 11 جانفي 1992، وألغى الجيش بذلك رسميا نتائج الانتخابات التشريعية، كما لعبت المؤسسة العسكرية دورا بارزا في تعيين خليفة للرئيس، من خلال إقناع المجاهد محمد بوضياف بالعودة إلى الجزائر عام 1992 من منفاه في المغرب، ليترأس المجلس الأعلى للدولة، ويتم حل

[1] عز الدين قطوش، المرجع السابق، ص ص .80-81.

حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتدخل الجزائر بعد ذلك في دوامة العنف، وبعدها تعرض الرئيس محمد بوضياف لعملية اغتيال وعلى المباشر من قبل عسكري، تم تعيين علي كافي رئيسا للمجلس الأعلى للدولة، كما كان للجيش دورا فاعلا في تعيينه رئيسا للدولة خلال الفترة الانتقالية إلى غاية تعيين ابن المؤسسة العسكرية للجنرال اليامين زروال رئيسا للجمهورية عام 1995.

المطلب الثاني: انعكاسات العلاقات الدولية وتأثيرها على العلاقات المدنية العسكرية لتركيا والجزائر

المعروف في التاريخ السياسي المعاصر في الجزائر أن المؤسسة العسكرية الجزائرية هي الحامية الوحيدة لقوانين الجمهورية على غرار المؤسسة العسكرية التركية التي كانت تعتبر نفسها هي الأخرى الحامية الوحيدة للعلمانية، التي استطاعت بها تركيا في عهد الرئيس أردوغان وحزبه الحد من تدخل المؤسسة العسكرية ونفوذها في الحياة السياسية لدرجة ترسيخ الديمقراطية في البلاد وإفشال والانقلابات العسكرية، في حين تعطلت مساعي التحول الديمقراطي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية انسحاب الرئيس بوتفليقة من السلطة عام 2019 .

ومن بين انعكاسات العلاقات الدولية وتأثيرها على العلاقات المدنية العسكرية لتركيا والجزائر هي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إذ تحاول تركيا الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي منذ تأسيس الاتحاد.

في عام 1992 بموجب اتفاقية ماسترخت حصلت تركيا رسميا على صفة دولة مرشحة للانضمام عام 1999 ولكن المفاوضات لم تبدأ للآن، فإن مسألة تركيا للاتحاد الأوروبي قد قسمت الأعضاء الحاليين في الاتحاد إلى معارض ومؤيد، فيقول المعارضون بأن تركيا هي ليست دولة أوروبية وإنما هي جزء من الشرق الأوسط وآسيا وإنها سياسيا واقتصاديا وثقافيا لا تلبي الشرط الأدنى للعضوية، ومع ذلك فإن الإصلاحات الداخلية التي اشترطها الاتحاد الأوروبي على تركيا لكي تكون مؤهلة للقبول في عضوية الاتحاد والتي قامت بتنفيذها الحكومة التركية، اصطدمت بالرفض الأوروبي على أساس أن تلك الإصلاحات لم ترتقي إلى المواصفات المطلوبة[1].

بالرغم من أن العلاقات الأوروبية الجزائرية تقوم على مبدأ الشراكة، استطاع الطرفان أن يبرم اتفاقيات أمنية وعسكرية سواء ذات الطابع التكويني أو تجاري، وكانت صفقات الأسلحة هي التي تتربع على قائمة العلاقات الأوروبية الجزائرية، الهدف من ذلك هو الدفع بالتعاون الأمني والعسكري وتحقيق مصالح متبادلة في هذا الإطار[2].

[1] أحمد سليمان سالم الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط (الفرص والتحديات)**، رسالة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص76.

[2] وحدة الدراسات والتقارير، التعاون الأمني والعسكري بين دول أوروبا والجزائر 28 أغسطس 2020، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا، https:/ /www.europarticl.com، تصفح الموقع يوم 06 جوان 2022، الساعة 20:00.

ومن هذا المنطلق، كان الاتحاد الأوروبي يتابع عن كثب الأوضاع في تركيا والجزائر، حيث شرع أولا في إعداد تقارير متابعة لأداء تركيا، مركزة حول أوجه القصور في العملية الديمقراطية، لا سيما نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا.

وجهت تقارير الأداء التي أعدها الاتحاد الأوروبي منذ عام 1998 النقد اللاذع للدور البالغ الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية من خلال مجلس الأمن القومي، كما طالبت المذكرة الأوروبية بوجوب إعادة تنظيم هذا المجلس دستوريا وفق المعايير الأوروبية وتحويله إلى مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة كما وعدت بأن تبدأ مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي فور انتهاء تركيا من إنجاز مطالب الاتحاد ولم تأتي التقارير الدورية للاتحاد الأوروبي إيجابية إلا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002.

كما ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا من خلال مطالبتها باحترام المبادئ الجديدة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، باعتبارها عضو و شريك استراتيجي في هذه المنطقة، مثلها مثل تركيا عانت السلطة العسكرية في الجزائر أيضا من الضغوط الدولية ومن عزلة دولية وحصار اقتصادي غير معلن وطوق دبلوماسي كبير، قمع تأزم الوضع الداخلي، وتصاعد الحرب الأهلية، تزايدت الضغوط الدولية للمطالبة بإيفاد لجنة تحقيق دولية مع المجازر المرتكبة في حق المدنيين، حيث حلت بالجزائر بعثة الأمم المتحدة للإعلام والتقصي عام 1998 وتوجيه الاتهام للمؤسسة العسكرية، مما اعتبر ذلك تدخلا خارجيا خطير في الشؤون الداخلية للجزائر، من هنا نستخلص أن الضغوط الدولية على البلدين كانت متقاربة ولو أن وقعها على الجزائر كان أشد بحكم أن تركيا مهما كانت تدخل ضمن المنظومة الغربية.

المطلب الثالث: إستراتيجيتي أردوغان وبوتفليقة اتجاه العلاقات المدنية العسكرية

كان التوجه العام لمختلف الشخصيات المرشحة للانتخابات الرئاسية في الجزائر لعام 1999 متفق عليه، وهو الرغبة في توقيف دوامة العنف والقتل المستمرة منذ07 سنوات، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، إلا أنه بدا واضحا أن المؤسسة العسكرية قد اختارت المرشح الحر عبد العزيز بوتفليقة ليكون رئيسا للبلاد، رغم اشتراطه لتوليه المنصب أن توضع جميع السلطات بيديه على خلاف ما كان سائدا من قبل، وعليه وبعد انسحاب المرشحين الستة من الانتخابات تحولت هذه الأخيرة من انتخابات ديمقراطية وتعددية إلى مجرد استفتاء على شخصية بوتفليقة، في بداية حكمه واجه الرئيس بوتفليقة عائقا أساسيا يتمثل في افتقاره لحزب شعبي يدعم برامجه وتوجهاته، بينما في تركيا كان وصول أردوغان للسلطة وفق مسار سياسي طويل قاده حزب العدالة والتنمية مبني على أساس منهجي وبرنامج سياسي ومشروع استراتيجي ببعد حضاري يمتد إلى أفق 2023، بعد تأسيس الحزب انضمت إليه العديد من التيارات السياسية المختلفة، سواء كانت من التيار

اليميني القومي أو التيار العلماني الليبرالي أو حتى من التيار الإسلامي المنشق عن الأحزاب الإسلامية السابقة والمحلة من قبل المؤسسة العسكرية.

اجتمعت التيارات الثلاثة واتفقت على قيم ومبادئ مشتركة فكان خطاب أردوغان التأسيسي مختلفا عمن سبقه من أساتذته، فلم يذكر الإسلام أو الدولة الإسلامية ولكنه ركز فقط على حماية حقوق الإنسان وقيم العدالة والحرية، وأن المبدأ الرئيسي للجمهورية هو الديمقراطية والعلمانية، عزز الحزب قواه من خلال خلق مناخ سياسي جديد في تركيا خاصة بعد فوزه في ثلاث انتخابات متتالية 2012 -2007-2012 [1]

فأضحت مؤسسة الجيش غير قادرة على الحفاظ على القوة التي تمتعت بها طوال الفترات التاريخية السابقة، عندما كانت تستغل ضعف النخب والأحزاب السياسية، لقد قدم أردوغان شكل جديد من الوسطية التي كان سببا في فوز حزبه بالأغلبية في انتخابات عام 2002، الأمر الذي جعله يشكل الحكومة ويبدأ في عملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في هذه المرحلة الجديدة سواء في الجزائر بقيادة الرئيس بوتفليقة أو في تركيا بقيادة أردوغان، سعى كلا الطرفين لإبعاد هيمنة المؤسسة العسكرية عن عملية صنع القرار السياسي، وهذا وفق ثلاث مراحل أساسية، فبالنسبة لتركيا اتبع كل من الجيش والحكومة في المرحلة الأولى لوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، أما الرئيس بوتفليقة فاعتمد هو الآخر في عهدته الأولى 1999-2004، تجنب الدخول في مواجهة مع المؤسسة العسكرية التي أوصلته للحكم.

حيث ظل يؤكد الكثير من الاحترام لهذه المؤسسة والاعتبارات تكتيكية تجنب استفزاز بعض قيادات المؤسسة وإغلاق ملفات الماضي، وظل يردد طوال العهدة الأولى أن الجيش هو حزبه، نجح الرئيس بوتفليقة في تسويق صورة التوافق بينه وبين قيادة أركان الجيش، حيث جعل المسألة الأمنية على رأس أجندة الحكومة ليطبع توافقا كبيرا في العلاقات بين الحكومة وقيادة الجيش. ويمكن وصف العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر للعهدة الأولى لحكم بوتفليقة انه امتازت بالتوافق والتعايش، وسعى الرئيس أردوغان بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في أغسطس 2014، ثم تمكن حزبه العدالة والتنمية من استعادة صدارة المشهد بعد انتخابات نيابية، وتحويل مجري النظام السياسي من نظام برلماني إلى رئاسي، ويتوقف تحقيق الرئيس أردوغان لطموحاته السياسية في جزء معتبر منها على العلاقة مع المؤسسة العسكرية، وأصبحت طرفا فاعلا في المشهد العام بعد نحو عقد من الخفوت والانزواء[2].

في المقابل كانت المرحلة الأولى لحكم أردوغان أكثر ديناميكية بإجرائه لتعديلات دستورية شملت37 مادة، كانت بمثابة نقطة التحول الأقوى في العلاقات المدنية العسكرية في تركيا، هنا اعتمدت السلطة الجديدة

[1] عز الدين قطوش، المرجع السابق، ص ص 84-85.

[2] كريم سعيد، العلاقات المدنية-العسكرية في تركيا تأزم وسيناريوهات محتملة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عبر الموقع : https:/ / acpssahram.og. تصفح الموقع يوم: 2022/06/01على 01:05 .

في تركيا في مرحلتها الأولى على منهجية خطوة خطوة في علاقتها مع المؤسسة العسكرية، التي هيمنت على البلاد لعقود من الزمن، وذلك تفاديا للصدام المباشر أو التعرض لانقلاب عسكري.

ولكن في الجزائر لم يبدأ الرئيس بوتفليقة إصلاحاته الخاصة اتجاه المؤسسة العسكرية إلا في العهدة الرئاسية الثانية 2004-2009 واتسمت هي الأخرى بإعتبار اعتماد المرحلية مثلما كان الحال في تركيا، لكن الأمر المختلف هو أن بوتفليقة اعتمد منهاج مغاير لأردوغان وهو تحدي المؤسسة العسكرية خاصة مع التطورات السياسية والاقتصادية الإيجابية في البلاد، و ما كسبه من مشروعه من خلال ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وفك العزلة الدولية عن الجزائر، وتراجع المديونية بفضل ارتفاع أسعار البترول، قبل نهاية عهدة بوتفليقة الثانية والأخيرة قام بتعديل الدستور عام 2008 دون عرضه على الاستفتاء بل أقره البرلمان وهي سابقة أولي في تاريخ الجزائر، وهذا من أجل فسح المجال أمامه للترشح لعهدة رئاسية ثالثة، في نفس الفترة دخلت السلطة الحاكمة في تركيا مرحلة جديدة في علاقاتها مع المؤسسة العسكرية، فبعد أن حصل حزب العدالة والتنمية على 46.7 % من الأصوات في الانتخابات العامة في جويلية 2007 شعر الحزب بقوة كبيرة لبسط نفوذه وسلطته على الشؤون السياسية وممارسة ضغوط أكبر من الجيش لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع بين الطرفين بعد هدنة غير معلنة منذ 2002، أهم هذه الصراعات قرار حزب العدالة والتنمية ترشيح وزير الخارجية عبد الله غول لمنصب رئيس الجمهورية مما أثار مخاوف رئاسة الأركان على مصير الجمهورية العلمانية، فما كان من أردوغان إلا دعى الجيش الالتزام بمهامه العسكرية وعدم التعرض للشأن السياسي، وفي النهاية أصبح غول رئيسا للجمهورية التركية بينما تم إعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة لولاية ثالثة بدعم من المؤسسة العسكرية.

فالعلاقات العسكرية المدنية في هذه العهدة الثالثة بقيت على حالها خاصة بعد تعيين الفريق قايد صالح قائد أركان الجيش كما لم تحدث الانتخابات التشريعية لسنة 2012 أي تغيير على الخريطة السياسية في البلاد، وكسب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للمزيد من الوقت من خلال الترشح لعهدة رابعة في ظل التوافق الجديد مع المؤسسة العسكرية، وفاز الرئيس بوتفليقة للعهدة الرابعة ورغم وعكته الصحية، كان منعرج العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر حيث خرجت في وقتها مسيرات مناهضة لبوتفليقة لأول مرة في العاصمة وسط قمع واعتقالات شنتها السلطات الأمنية، لتتوسع بذلك حملات المطالبة بالاستنجاد بالجيش الجزائري ومطالبة بتدخل من قبل أحزاب وشخصيات سياسية وتنظيمات مدنية[1].

[1] عز الدين قطوش، المرجع السابق، ص ص 89-90.

1- فشل الانقلاب العسكري وترسيخ الديمقراطية في تركيا

أظهرت تركيا حكومة ومعارضة صلابة بارزة في مواجهة الانقلاب العسكري لعام 2016، وهو الانقلاب الذي أعاد إلى الأذهان سلسلة الانقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا سابقا، لم يكن الجيش راض على الكثير من السياسات الداخلية والمواقف الخارجية لأردوغان، حيث حمله تورط تركيا في الأزمة السورية وتداعياتها، وكذلك توتر العلاقات مع إسرائيل وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، فكلها عوامل ساهمت في المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد الرئيس أردوغان، الانقلاب الفاشل كان فرصة للقيادة السياسية التركية لإخضاع المؤسسة العسكرية لأمر الرئاسة والحكومة على نحو كامل، وبعث المزيد من الإصلاحات لتحصين تركيا من أي انقلاب عسكري في المستقبل فانتخاب الرئيس أردوغان لعهدة ثانية عام 2018 دخلت تركيا عصرا جديدا في العلاقات المدنية العسكرية قائم على خضوع الجيش للقيادة السياسية المدنية.

وكان لها تأثير إيجابي في تعزيز الديمقراطية وحماية الحريات وحقوق الإنسان خلال هذه الفترة تحول تركيا إلى دولة مصدرة وصناعية كما أبقت وزارتها على معدلات التضخم تحت السيطرة، كما ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي لتركيا من 311.823 مليار دولار سنة 2003 ليصل إلى 851.102 مليار دولار عام 2017 والصادرات بلغت 168.1 مليار دولار عام 2018، وحسب رؤية أردوغان فإن تركيا تطمح في عام 2023 أن يصبح اقتصادها ضمن أقوى 10 اقتصاديات في العالم.

2- الجزائر من حلم الإصلاحات إلى كابوس الفساد

بعد الانسجام التام بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية في الجزائر بدأ الترويج للدولة المدنية مقابل تأكيد وزارة الدفاع أن تركيزها منصب على احترافية الجيش والالتزام بمهامه الدستورية، لقد انتقل الحكم الفعلي من المؤسسة العسكرية إلى الشبكة الخاصة خلقتها الرئاسة تضم رجال الأعمال على وجه الخصوص، وبالتالي القرارات أصبحت تحدد بالتوافق بين أصحاب المال كفاعل جديد ومؤسسة الرئاسة، رجال الأعمال الفاسدون الذين تصنعهم السلطة حسب تجارب التاريخ تصبحون أكثر قوة من الذين صنعوه ويصبح لهم نفوذ كبير داخل مؤسسات الدولة ولد القوى الدولية المستفيدة من المزايا الاقتصادية في ظل هذا الوضع المتردي وبروز نية إعادة ترشيح بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة رغم المرض، دعت العديد من الأحزاب والشخصيات الوطنية المعارضة خلال عام 2018 المؤسسة العسكرية إلى تحمل مسؤولياتها من أجل تجسيد انتقال ديمقراطي في البلاد بحكم أن الجيش كان دائما العمود الفقري للدولة الجزائرية ويمتلك قوة تأثير واسعة[1].

[1] عز الدين قطوش، المرجع السابق، ص 91.

3- الحراك الشعبي يسقط الرئيس ويعيد المؤسسة العسكرية للواجهة

في الوقت الذي كان الجميع يتوقع عزوف الرئيس عن الترشح لدواعي صحية قامت أحزاب الموالاة بتشكيل ما عرف باسم التحالف الرئاسي، و قامت بترشيح بوتفليقة لعهدة خامسة مع التأكيد على رضا الجيش على هذه الخطوة، أو على الأقل حياده عن لعب أي دور سياسي خلال الانتخابات الرئاسية وسط هذا الاحتقان برزت الدعوات للاحتجاج ضد ترشح بوتفليقة سرعان ما تحولت إلى "حراك شعبي" حاشد في 22 فيفري 2019 شمل كل التراب الوطني بطريقة سلمية وحول مطلب واحد هو إبعاد الرئيس بوتفليقة وعائلته وعصبته عن السلطة وانطلاق مرحلة جديدة لتغيير النظام السياسي، وتعد مؤسسة الجيش في الجزائر المؤسسة الرئيسية لبقاء الدولة ولا يمكن لأي انتفاضة أن تنجح دون دعم الجيش أو على الأقل حياده، لكن موقف المؤسسة العسكرية من "الحراك الشعبي" في بدايته كان سلبيا لكن بعد ذلك لعبت طبيعة الحراك الشعبي وحجم المسيرات والأشخاص المشاركين فيها والممثلة لكافة شرائح وأطياف المجتمع دورا حاسما في تغيير موقف الجيش من "الحراك الشعبي".

وفي الأخير أقر قائد الأركان بأن الحل الوحيد للخروج من الأزمة يكمن في الاستجابة للمطالب المشروعة للشعب، والالتزام بالدستور عبر تطبيق المادة 102، أمام ضغط الحراك الشعبي من جهة، والمؤسسة العسكرية من جهة أخرى قدم الرئيس بوتفليقة استقالته يوم 02 أبريل 2019 بعد 20 سنة من الحكم، في ظل الوعي الجماعي المدرك جيدا للمخاطر السابقة سواء إبان العشرية السوداء أو ما تعيشه بلدان الربيع العربي، اتسم شارع الجزائري في حراكه الشعبي بالطابع السلمي والحضاري، وبرفضه سياسات الاحتواء من جانب الأحزاب المعارضة، لكن بدون خلق المقومات الحقيقية كبديل للنظام القائم وفق عناصره الأساسية الثلاث، المرجعية الفكرية والسياسية، والكاريزما القيادية، والمشروع الوطني الديمقراطي الجامع، ومن أجل كل هذا وذاك، فالتغييرات البنيوية الجذرية للعلاقات المدنية العسكرية في الجزائر تستغرق وقتا طويلا قد يمتد حسب استشرافي ربما لغاية 2042.

المبحث الثالث: العلاقات التركية الجزائرية في ظل التحولات الدولية الراهنة

تعد الجزائر من أفضل دول شمال إفريقيا استقرارا وهو ما ينعكس إيجابا على العلاقات مع تركيا التي حققت منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا أرقام مهمة علاقاتها مع دول شمال إفريقيا عموما والجزائر خصوصا وانطلاقا من ذلك يمكن القول إن العلاقات الجزائرية التركية مرشحة للاستمرار والتطور في ظل المناخ الإيجابي القائم، وكما أشرنا سابقا إلى نقطة مهمة وهي ضرورة وجود تنسيق تركي مع الجزائر لمعالجة الأزمات في المنطقة ومن هذا القول سأتطرق في هذا المبحث الأخير من الفصل الأخير من الدراسة إلى مستقبل العلاقات التركية الجزائرية في ظل التغيرات والتحولات الدولية في الفترة الراهنة وفرص تطورها.

المطلب الأول: تطور المنافسة والشراكة الثنائية للعلاقات التركية الجزائرية في القارة الإفريقية

تشهد العلاقات الجزائرية التركية تقاربا سياسيا و ديناميكية غير مسبوقة في العلاقات الاقتصادية وتعتبر الجزائر الوجهة الأولى للاستثمارات التركية المباشرة في إفريقيا بحيث بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين في الأعوام الأخيرة أكثر من 4 ملايير دولار ما يقارب 800 شركة تركية ناشطة في السوق الجزائرية بحيث تعد والزيارة التي يقوم بها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون إلى تركيا بزيارة المهمة جدا وذات بعد وخلفية كبيرة قائلا :"إن تركيا الآن تعد دولة جارة كونها أصبحت فاعلا أساسيا في ليبيا وبالتالي في التنسيق معها مهم جدا بالنسبة للجزائر خاصة في ظل الأزمة الأوكرانية الروسية وتطور المعادلات على المستوى الدولي وارتفاع أسعار الطاقة والتغيرات التي مست العملة الصعبة"، وصرح خلالها المحلل السياسي قائلا "نحن بحاجة إلى شريك سياسي اقتصادي استراتيجي نثق به كتركيا التي تربطنا معها علاقات تاريخية حضارية، المقابل فإن هذه الأخيرة بحاجة إلى الجزائر لأنها لا تستطيع منافسة كثير من الدول وبإمكانه التعامل مع الجزائر كشريك قوي في إفريقيا، إذ تستثمر أكثر من 80 مليار دولار في إفريقيا وبالتالي لها علاقات قوية مع الدول الإفريقية التي نحن بحاجة إليها في قضايا سياسية "، ومن هذا القول تسعى الجزائر إلى ضرورة تعلم كيفية الاستفادة من الخبرة التركية في إنجازات الجزائر ورفع الدخل القومي وحماية القوة الشرائية للمواطنين خاصة كون هذا الشريك التاريخي يعد الأفضل في التعاملات التجارية والسياحية، وأضاف المتحدث أن تركيا تلعب دورا مهما في الشرق والغرب.

إذ طورت علاقتها مع قطر ودول الخليج، وهي الآن بصدد تطوير علاقاتها مع السعودية وحتى مع العدو الصهيوني، وهذا يعطينا فرصة حتى نمرر بعض المطالب مع الأتراك من الجانب السياسي وفي المجال الاقتصادي، أشار صاغور إلى أن تركيا من أكبر البلدان المستثمرة داخل الجزائر بحوالي 5 مليار دولار، كما

أن هناك شركات بين سوناطراك والشركات الطاقوية التركية لإنجاز بعض المشاريع داخل تركيا، فالجزائر تتميز بموقع مهم جدا استراتيجيا فيه تنافس بخصوص ثرواتها وامتداداتها، ومن جهته أكد إعلامي والمحلل السياسي حكيم بوغرارة أن الجزائر وتركيا أصبحتا نقطة ارتكاز الكثير من الدول التي تلجأ إليها في الساحة الدولية حالة النزاعات والأزمات، على غرار الأزمة الأوكرانية وذلك للخبرة التركية التي تتمتع بها الجزائر في مجال الوساطة الدبلوماسية التي تعد ميزة أساسية بالنسبة للسلوك الخارجي الجزائري والوزن الاقتصادي لتركيا في البيئة الدولية، وأشار المتحدث إلى أن التطورات الجيوستراتيجية على خلفية هذه الأزمة المتعددة الأطراف، جعلت الكثير من الدول تبرز في هذه الأزمة على غرار الجزائر خاصة في مجال الطاقة، ومحاولة ثمان توريد أكبر للغاز نحو أوروبا، ودبلوماسيا من خلال محور الجزائر أنقرة من أجل المساهمة في حل الأزمة الأوكرانية الروسية سياسيا و دبلوماسيا[1] .

وتزداد أهمية هذه الشراكة مع فرص البلدين في التنسيق والتعاون لدخول السوق الإفريقية التي تحتوي على إمكانيات هائلة جعلت القارة محل اهتمام وتنافس واضح في السنوات الأخيرة بين واشنطن وموسكو والصين التي ضمت أفريقيا الى طريق الحرير باستثمارات تقدر 300 مليار دولار، ولقد خطت تركيا خطوات مهمة في تعزيز تعاونها مع إفريقيا بمقاربة تجاوزت المستوى الاستثماري الاقتصادي إلى مجالات الإغاثة الإنسانية وتقديم مساعدات للعديد من دول القارة سواء لجهة تجاوز صعوبات اقتصادية أو لجهة المساعدة في تحقيق الأمن والاستقرار، وفي الوقت الذي تميل فيه قوى مثل الصين وروسيا إلى التعامل مع الدكتاتوريات وحمايتها، تبدي تركيا حرصا على مساعدة الدول التي تعيش انتقالا ديمقراطيا، بحيث يمكن القول إن التحولات التي تشهدها الجزائر في مسعى لتطوير نظامها السياسي وإعادة إرسائه على قواعد جديدة، في ظل ديناميكية سياسية واقتصادية ضاغطة بهذا الاتجاه، ستفتح الجزائر على سياقات وفرص أكبر وأوسع في إدارة ثرواتها وتعزيز إمكانياتها بشكل أكثر فاعلية ورشدا ويمثل تلاقيها مع تركيا كإحدى القوى الإقليمية والدولية الصاعدة وبالنظر إلى ما يجمع البلدين من قواسم وتطلعات وانشغالات مشتركة فرصة تاريخية لإقامة شراكة جزائرية تركية استراتيجية على جميع المستويات ومكسبا تاريخيا ممكن للبلدين.

وأشاد رئيس الوزراء الجزائري أيمن بن عبد الرحمن خلال حضوره القصة الأفريقية التركية في مدينة إسطنبول بالعلاقات الثنائية التي تربط بلاده بتركيا وبأفقه الواسع والذي يرشحها لأن تكون نموذجا يحتذى به

[1] ريمة لقرع، الجزائر وتركيا تقارب سياسي وديناميكية غير مسبوقة في العلاقات الاقتصادية، خبراء محللون للسلام، عبر الموقع: https://essalamonline.dz/ تصفح الموقع يوم 04 جوان 2022 على الساعة 23:25.

في المنطقة، كما أشاد ب عزم أنقرة على الانفتاح على القارة الإفريقية والمساهمة في نموها وتساءل مراقبون جزائريون عن فائدة الجزائر من بناء تركيا علاقات اقتصادية متينة مع إفريقيا خاصة أن الجزائر هي المرشح منطقي أن تلعب دورا مؤثرا في القارة وهي تملك المقومات الاقتصادية اللازمة[1].

كما شدد بوغرارة على أن العلاقات الثنائية الجزائرية التركية هي علاقات ثنائية مهمة جدا أو ضاربة في أعماق التاريخ، خاصة فيما يتعلق بالتنسيق في مختلف الأزمات العالمية، مشيرا إلى مدى أهمية تقارب وجهات النظر في تطوير الجانب الاقتصادي والارتقاء به إلى العلاقات السياسية بين البلدين، موضحا أن التعاون الاقتصادي التركي سيمكن الجزائر من دخول أسواق جديدة شريطة أن يرتقي الإنتاج الجزائري إلى المعايير العالمية بوجود الثقة المتبادلة بين البلدين وكونوا الجانب التركي، يملك معرفية خاصة من خلال غزوه الكثير من الأسواق في أفريقيا هذا ويرى بوغرارة أن الظروف التي تمر بها الجزائر تجعلها ترمي بثقلها نحو تركيا كون هذه الأخيرة أصبح لها بدائل من حيث الشركاء، داعيا إلى استغلال هذه الطفرة في أسعار النفط وتوظيفها من أجل الدفع بالأطراف للتوجه إلى الجزائر محور أفريقيا لمباشرة استثمارات قوية من الجانبين كما دعا المحلل السياسي إلى استغال فرصة وتعزيز الشراكة مع أنقرة كوننا لسنا الوحيدين في السوق الاستثمارية لوجود دول الخليج خاصة وان الإعلام التركي يساند الجزائر في الكثير من التوجهات السياسية ويدافع عن مواقف الدبلوماسية الجزائرية.

وقد ألح المستشارون الاقتصاديون الأتراك على ضرورة لجوء الرئيس رجب طيب أردوغان إلى التعامل مع شركاء استراتيجيين، خاصة في ظل المشاكل الاقتصادية الداخلية التي تعاني منها تركيا مع ارتفاع أسعار الطاقة والتغيرات التي مست العملة الصعبة، إذ بإمكانهم أن يستفيدوا من أسعار تفضيلية في الطاقة في حال تكاملهم مع الجزائر[2].

وفي الأخير، كما تمثل تركيا تجربة مهمة للجزائر بتحركها التجاري في القارة الإفريقية ومنها فكرة القيام بالزيارات الرسمية التي يتم من خلالها تنظيم منتدى لرجال الأعمال بين الأتراك والأفارقة ويتم بذلك تسهيل الحصول على شركات تجارية واستثمارات في القارة وايضا على مستوى المجتمع المدني بتفعيل دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية الجزائرية في إفريقيا وتجديد هوية الانتماء الجزائري للشعوب الإفريقية لدعم علاقات الجزائر الإفريقية[3].

[1] الجزائر تعيد خطأ الأسد وتروج لدخول تركيا المجال الأفريقي الأحد 19 ديسمبر 2021، العرب، عبر الرابط: https:// / alarab.co.uk. تصفح الموقع يوم 2022/06/04، على الساعة 14:00،

[2] ريمة لقرع الجزائر وتركيا تقارب سياسي نفس الموقع السابق..

[3] سمية رمدوم، المرجع السابق، ص181.

المطلب الثاني: أهم الدوافع الاستراتيجية وراء الشراكة الثنائية للعلاقات التركية الجزائرية

شهدت تركيا تحولات استراتيجية في سياستها الخارجية منذ سنة 1990، وهذا ما جعل تركيا توقع على مجموعة من الاتفاقات مع الدول العربية مثل اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع سوريا والأردن والعراق ولبنان واتفاق شراكة الجزائر الذي يدخل في إطار سياسة أنقرة الخارجية، والتي تمت إعادة صياغتها جذريا مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وتقوم على الانفتاح على العالمين العربي والإسلامي كعمق استراتيجي لتركيا ومنها:[1]

- توفير البيئة الاقتصادية لجذب هذه الأموال، وكانت الجزائر قد انضمت إلى الاتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين المتعلقة بالضمانات والتحكيم الدولي والتوقيع على 48 اتفاقية ثنائية لترقية وحماية المتبادلة للاستثمارات؛
- الطفرة المالية التي تتمتع بها الجزائر نتيجة زيادة الأسعار العالمية للمحروقات؛
- الجزائر بلد غني بالموارد الطبيعية وله موقع استراتيجي وطبيعة سكانه مؤهل أن يصبح واحد من أفضل الاقتصاديات المنفتحة شمال إفريقيا وهذا ما جعل الشركات تنجذب إليه بوصفه من المواقع المثلى؛
- تحسن الوضع الأمني والسياسي وعودة السلام في البلاد جعل مناخ الاستثمار أكثر ملائمة الانطلاق مجالات استضافة، أي استثمار مع صدور مجموعة من القوانين والأوامر المتعلقة بتطوير الاستثمار والذي منح امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب؛
- تأهيل الاقتصاد الجزائري الذي أدى إلى تطوير عمل القطاع الخاص وبسرعة لزيادة كفاءته في المنافسة وبصورة متزامنة مع تأهيل الموارد البشرية و منه ثم امتصاص أكبر قدر من البطالة وذلك من خلال تنشيط وتوسيع نطاق المؤسسات المتوسطة والصغيرة وفي المجالات كافة، فضلا عن توسيع وتطوير البني الارتكازية وتركيز الاهتمام بمتطلبات الاحتياجات البشرية الأساسية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لها؛
- مكافحة جذرية للفساد بكل أنواعه والجزائر عضو في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد منذ 2004 على رغم بعض التحفظات واعتمدت قانونا للوقاية من الفساد في 2006، وفي العام ذاته، أنشأت اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد؛

[1] زيتوني هوارية مرجع سابق ص ص، 223-224.

- انطلاق مرحلة تجسيد برنامج دعم تنويع الاقتصاد الجزائري في 2013 أو ما يسمى (ديفيكو1) المتضمنة في برنامج دعم تنويع الاقتصاد الجزائري لكل واحد من قطاعات الفلاحة وتنمية الريفية والسياحية والصناعات التقليدية وكذا الصناعة في 2014 عقدي (ديفيكو 2).

- **دوافع الجزائر لقبول الشراكة[1]**

استطاعت تركيا في وقت قصير أن تجذب الانتباه إليها بل أصبحت نموذجا للكثير من الدول العربية، لكن تركيا لا تقدم نفسها كنموذج للعرب منى فقط أن يستفيد العرب من مميزات التجربة التركية في إطار الشراكة والحوار ومن بين الدوافع لقبول الشراكة هي:

- يعتبر انتقال الذي حققه الاقتصاد التركي مصدر إعجاب الكثير من الاقتصاديين فالاقتصاد الذي كان على حافة الانهيار في مطلع الثمانينيات بات يحتل المرتبة 6 على مستوى العالم سنة 2016 وان مؤشرات الاقتصاد الكلي سجلت في تركيا معدل نمو يفوق نسبة 9% خلال سنة 2016 وهو النمو الأسرع في العالم بعد الصين؛

- تحقيق المصالح الآنية والمستقبلية، وهي معينة بالتحولات التي تشهدها الساحة العالمية من حيث التكتلات الاقتصادية من جهة، والعلاقات التاريخية التي تربطنا بتركيا الأكثر تقدما حاليا، حيث أدرج الاقتصاد التركي ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعدة في العالم إلى جانب الصين والبرازيل والهند وإندونيسيا ومكسيكو روسيا، وأصدرت مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي تقريرا حول مستقبل الاقتصاد العالمي وتحدثت بثناء عن تركيا حيث جاءت تركيا بعد الصين في النمو الاقتصادي وتحتل تركيا المركز السادس عشر اقتصاديا في العالم، وتوقع التقرير أن تحتل تركيا المركز الثاني عشر بين أكبر اقتصاديات في العالم بحلول عام 2050؛

- إمكانية الحصول على تقنية متقدمة نسبيا تمكن من انتعاش الصناعة، خاصة وأن صناعة تركية ترتكز على قدرات التصدير والبحث والتطوير للقطاع على مستويات عالية من الإنتاج؛

- إمكانية جذب للاستثمارات التركية المساعدة على تحقيق التنمية المنشودة حيث تعد تركيا سادس اقتصاد متطور في أوروبا مع قبول تركيا بقاعدة 51/49 لحصول طرف محلي على حصة مسيطرة

[1] زيتوني هوارية، مرجع سابق، ص ص 224 – 225.

لا تقل عن 51% لمساهمين جزائريين مقابل حصص لا تتعدى 49% لمساهمين أجانب بالإضافة إلى فائض من العملة الصعبة لصالح الجزائر[1].

فتحت زيارة عبد المجيد تبون إلى تركيا الباب مجددا أمام مستقبل التعاون الصناعي في المجال العسكري ويأتي هذا الإعلان في توقيت تشهد فيه العلاقات الدولية والتطورات على عدة أصعدة كان آخرها الأزمة الروسية الأوكرانية حيث أعلن الجزائر وأنقرة عن عزمهما على تعزيز التعاون في مجال الصناعات الدفاعية بعد تصاعد مستوى التعاون بينهما في الفترة الأخيرة لاسيما في المجال الاقتصادي و الطاقوي ورغبة الطرف الجزائري في الشراكة مع أنقرة تندرج في تحول تدريجي نحو تعزيز القدرات العسكرية الجزائرية وتنويع الترسانة العسكرية ومصادرها وكذا تقليص فاتورة الاستيراد ناهيك عن عصرنة العتاد العسكري والحربي لمواجهة التحديات الأمنية وتعزيز القوات الدفاعية وفي سياق الموضوع، يشكل تجسيدا للتعاون في مجال الصناعة العسكرية بين الجزائر وأنقرة عنوان التحولات جديدة على عدة أصعدة بالنسبة إلى الجزائر على غرار الاستجابة للتحديات الاستراتيجية والأمنية والدفاعية وأن الغاية من وراء الشراكة بين الجزائر وأنقرة تهدف إلى نقل تكنولوجيا الصناعات العسكرية التركية إلى الجزائر، وأن البلاد بإمكانها الاستفادة من التجربة التركية في مجال الصناعة العسكرية[2]

المطلب الثالث: واقع العلاقات التركية الجزائرية في الفترة الراهنة وفرص تطورها في المستقبل

تتسم العلاقات التركية الجزائرية في الفترة الراهنة بالتعاون في مختلف المجالات خاصة المجال الاقتصادي، حيث أن تركيا تسعى لاسترجاع دورها في القارة الإفريقية كما كان في الماضي، بعد انفصال طويل عن العالم العربي والإسلامي خلال الفترة الاستعمارية التي اجتاحت هذه المنطقة، وحتى بعد الاستقلال، وذلك بسبب السياسة الخارجية التركية في تلك الفترة المعادية للقضايا العربية والإسلامية، حيث كانت تعتبر نفسها دولة أوروبية سعيا منها لقبول الاتحاد الأوروبي لعضويتها، ولكن برفض هذا الأخير لهذا المطلب وكذا حدوث الكثير من التحولات في المنطقة العربية والإسلامية تتيح لتركيا لعب دورا استراتيجيا، لذلك عملت تركيا على استرجاع رابطتها التاريخية مع هذه المنطقة، فالمصلحة التركية تحتم عليه التوجه نحو إفريقيا عامة والجزائر على وجه الخصوص باعتبارها بوابة إفريقيا، وبذلك أصبح الطرفين يعملون على تعزيز علاقتهما الاقتصادية والسياسية لتحقيق مصالح مشتركة، فالجزائر تبحث من خلال تعزيز علاقتها مع تركيا لتعزيز

[1] زيتوني هوارية، مرجع سابق ص 226

[2] عمار لشموت، الشراكة الجزائرية التركية من الاقتصاد الصناعة العسكرية الجزائر 24 ultra ، عبر الموقع :traalgeria.ultrasawt.com تصفح الموقع يوم 04 جوان 2022. على الساعة: 19:23.

موقعها الاقتصادي في الساحة الدولية، أما تركيا فهي تسعى للسيطرة على السوق في شمال إفريقيا واسترجاع مكانتها في المنطقة، فتركيا تهدف في المقام الأول من هذه العلاقة إلى الاستفادة من الثروات التي تتمتع بها الجزائر والتي يأتي النفط في مقدمتها[1].

إن العلاقات الجزائرية التركية تحكمها الروابط والمصالح الاقتصادية فقط، في ظل تراجع الرابط السياسية والتي تسعى أغلب الدول الأوروبية وخاصة فرنسا الى منعها لضمان مصالحها في المنطقة، لذلك يعمل البلدين على تعزيز علاقتهما السياسية، وهو ما أكدته زيارة الوزير التركي رجب طيب أردوغان جوان 2013 للجزائر التي كانت زيارة ذات طابع اقتصادي وأبعاد سياسية، فتركيا تعمل على تكثيف التعاون البيني وخلق أسواق مشتركة تحفز قوى الإنتاج، كما أنها تعمل على حل المشكلات الأمنية التي تعيق ازدهار المنطقة، فهي تبحث عن السلام في المنطقة من أجل التوسع التجاري، وكذا لعب دور الفاعل الإقليمي في المنطقة حيث تستثمر بسخاء، ومن ثم تأتي أهمية الزيارات المتتالية بين قادة البلدين من ذلك زيارة الوزير التركي كما سبق الذكر فمن الناحية الاقتصادية تعتبر تركيا ثالث أكبر شريك تجاري للجزائر خارج أوروبا في حين إن الجزائر هي الشريك الإفريقي الأول بالنسبة لتركيا، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا حاليا 5 مليار دولار، كما يبلغ حجم الاستثمارات التركية في الجزائر7مليار دولار فأكثر من 200 شركة تنشط في الجزائر لاسيما في قطاعات التجارة والبناء والصناعة، وقد بلغت صادرات تركيا إلى الجزائر2 مليار دولار في عام 2013 و2014 وتسعى تركيا في هذا الإطار لإقامة منطقة تبادل حر مع الجزائر من أجل دفع العلاقات التجارية الثنائية بين الطرفين، في حين أن الصادرات الجزائرية لتركيا تقدر 3 مليار دولار وتتشكل على وجه الخصوص من المحروقات "وتستورد تركيا نحو 4 ملايين متر مكعب من الغاز المسال سنوية من الجزائر منذ عام 1988" والمواد الكيميائية والمواد الأولية لقطاع النسيج.

وفي الشق السياسي في العلاقات بين البلدين تربطهما التوازنات الجيوستراتيجية المبنية على المصالح المشتركة، فهي علاقات يغذيها الاقتصاد وتربطها شرايين الاتفاقيات، فتركيا تنظر إلى الجزائر كبوابة جديدة لإفريقيا، لاعتبارين الأول هو تنامي دور الدبلوماسية الجزائرية التي تكاد تنهي الأزمة في مالي وتعمل على تقريب بين الخصوم في ليبيا، كما انها تعني بأن الجزائر تتمسك على الدوام بمبادئها القائمة على عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول فيما تحاول تركيا التطلع إلى أداء سياسي جديد تمليه مرحلة ما بعد موجة الحراك في العالم العربي، يبقى أن تركيا والجزائر تحاولان تحقيق مصالح متقاطعة منها دعم تركي لمساعي الجزائر إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والاستفادة من الطفرة الاقتصادية في تركيا، فالطرفان يدركان لأهمية تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مستقبلا انطلاقا من الروابط التاريخية، لا سيما في ظل التحديات التي يواجهها البلدان وفق رؤية مشتركة[2].

[1] زرايقية حنان، مرجع سابق، ص ص 346 -347.
[2] نفسه، ص.ص 348-349.

خلاصة الفصل

لقد عرفت العلاقات الجزائرية انتعاشا زاهرا خلال السنوات الأخيرة بالرغم من التحديات الكثيرة والمعقدة التي واجهتها الحكومة التركية _ولا زالت_ على مختلف الأصعدة الداخلية والإقليمية والدولية على اختلاف قضاياها، إلا أن موضوع استمرار تطوير العلاقات التركية الجزائرية لم يتوقف، حيث شهدت علاقات التعاون الاستراتيجي بين البلدين تطورا كبيرا ومنه زاد تدفق الاستثمار التركي إلى الجزائر.

ومن خلال تناولي لموضوع البحث، يمكن القول إن العلاقات التركية الجزائرية تدخلت في بعض القضايا الإقليمية والدولية ومنها القضية الصحراوية، القضية الليبية، والقضية الفلسطينية، وهو ما ينعكس في الأخير إيجابا على مصالح الطرفين وجعل القيادة التركية تنظر إلى مستقبل العلاقات مع القارة الإفريقية نظرة تفاؤل تنطلق من استمرارية أدائها ونتائجها الإيجابية في القارة.

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه في الفصول السابقة، تخلص الدراسة إلى إثبات صحة الفرضيات التي تمت صياغتها أجل تفكيك المشكلة البحثية التي يعالجها الموضوع وهو العلاقات التركية الجزائرية من الفترة 1998 إلى غاية 2021، فقد كان ازدهار العلاقات التركية الجزائرية نتيجة لشعور تركيا بالحنين إلى ماضيها المزيد إلى جانب الشعور بالمسؤولية تجاه القضايا العادلة للأمة الإسلامية، وهو ما فرض على قادة تركيا الجدد توطيد علاقاتها بالجزائر، ومن هذا المنطلق خلص بحثي بمجموعة من الاستنتاجات وهي:

- تناولت في الفصل الأول إلى الجذور التاريخية للعهد العثماني من 1518 إلى غاية 1830، وتعود إلى الاستنجاد بالأخوين عروج وخير الدين بربروس، وكان لهما الفضل في مكافحة الأسطول البحري الجزائري، بحيث لم تكن علاقة الدول العثمانية بالدولة الجزائرية علاقة السيد بالعبد أي علاقة استعمارية مبنية على سيطرة وهيمنة، وهذا بسبب الظروف التي أوجدت الدولة العثمانية في الجزائر بدرجة كبيرة، بالرغم من أن التواجد العثماني بالجزائر يكتسب بمميزات إيجابية وأخرى سلبية فالإيجابية تتمثل في اكتسابها أسطول بحري قوي مكانها من بسط سيطرته على البحر الأبيض المتوسط، كما أنها أكسبتها هيبة دولية خاصة بعد القضاء على الإسبان مما جعل الدول الأوروبية تتخوف من مهاجمتها، إلى غاية ضعفها والذي فتح المجال أمام الأطماع الفرنسية، أما فيما يتعلق بالجوانب السلبية فتتمثل في تركيز الأتراك على القوة العسكرية وإهمال الجوانب الأخرى، وهو ما انعكس بالسلب على مختلف المجالات الأخرى وخاصة المجال الاجتماعي، وفي الأخير لم تستطيع إن تواصل المسيرة لأسباب داخلية وخارجية وضغوطات أثرت عليها، ومن ثم كان للدخول الفرنسي فرصته الوحيدة لاحتلال الجزائر.
- أما في الفصل الثاني جئت بمجموعة من المحددات وأبعاد العلاقات الجزائرية مع تركيا الحديثة ومع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002، بحيث طرأت تحولات وتغيرات جذرية على السياسة التركية على وجه الخصوص وعلى الساحة الدولية وانعكاساتها.
- بالرغم إن العلاقات التركية الجزائرية تعيش أزهى مراحلها خاصة منذ وصول عبد المجيد تبون، لسدة الحكم نهاية 2019 ويبدو أن العلاقات بين البلدين في طريقها إلى التطور أكثر، إذ تزداد الاستثمارات التركية في الجزائر بوتيرة متسارعة، كما تذلل الحكومة الجزائرية الصعاب أمام المستثمرين الأتراك وتمنحهم الأولوية في مختلف المجالات ومدى استفادة الجزائر من التجربة التركية للتنمية الاقتصادية.
- تظهر الدراسة أن العلاقات التركية الجزائرية تواجه في ظل التحولات الدولية الراهنة، تعتمد على سياسة خارجية مبنية على ثوابت مبادئ تتمثل بدعم القضايا العادلة وفي صدارتها القضية الفلسطينية، فقد ساهم تقارب الرؤى اتجاهها في تثمين العلاقات بين البلدين، وهذا ما يزيد في تعزيز وتوطيد العلاقات التركية الجزائرية.

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1) أحمد مريوش وآخرون، **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007.

2) بسام العسلي، **خيرالدين بربروس والجهاد في البحر1470**، دار النفائس، الإسكندرية مصر، 2014.

3) بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**،ج1، دار المعارف، الجزائر، 2006.

4) بغداد خلوفي، **محاضرات تاريخ الجزائر الحديث**، مطبوعة اكاديمية موجه لطلبة ثاني ليسانس، المركز الجامعي نور البشير، البيض، 2016/2015.

5) بولقرون تركية، **موقف الدولة العثمانية من الاحتلال الفرنسي 1848-1927** ، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، شعبة تاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

6) حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع – الجزائر. 2008م.

7) رزايقية حنان، **العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي والتحديات الراهنة**، جامعة الجزائر3، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مجلة دورية دولية محكمة.

8) صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

9) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997.

10) مجهول، **أوضاع الجزائر قبيل مجيئ العثمانيين**، تاريخ الجزائر، 04 نوفمبر 2013.

11) ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

II. الرسائل والمذكرات:

12) جميل عائشة، **الجزائر والباب العالي من خلال الأرشيف 1520-1830**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس،2018/2017.

13) محرز أمين، **الجزائر في عهد الأغاوات (1659-1671)**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ، جامعة الجزائر2، 2008.

14) وهيبة قطوش، **الثورة الجزائرية في الصحافة التركية (1954-1962)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، 2017/2016.

15) زيتوني هوارية، **تقييم التنمية الاقتصادية بين الجزائر وتركيا، دراسة مقارنة 2001-2016**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية2019/2018.

16) خالد بقاص، **العلاقات التركية الافريقية الجديدة، دراسة للأبعاد والأهداف والنتائج**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الافريقية، جامعة الجزائر3، 2018/2017.

17) صدام أحمد سليمان الحجاحجة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002-2010، رسالة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 105.

18) أحمد سليمان سالم الرحاحلة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط (الفرص والتحديات)، رسالة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ص76.

19) بوزيدي يحي، السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولية، وهران 2012/2011.

20) عدنان بوصلاح، **أضواء على العلاقات الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني (1519-1830)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر 2018-2019.

III. المجلات:

21) مداني بن شهرة، دور الشراكة الاقتصادية الثنائية الجزائرية التركية واقع وآفاق (المجال الصناعي نموذجا)، مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، العدد 01، جوان 2017.

22) علي حسين باكير، مرحلة جديدة من العلاقات التركية الجزائرية، مجلة العربي العدد 21، 2021/06/06.

23) حامد محمد طه السويداني، العلاقات التركية الجزائرية في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2018، مجلة كلية التربية للبنات، العدد 4، المجلد 30 جامعة الموصل.2020.

24) ياسين يلماز، العلاقات التركية الجزائرية إلى ثورة التحرير 1830-1962، مجلة معارف، مجلة علمية محكمة، العدد 17 ،جامعة يلدريم بايزيد، أنقرة، 2017.

25) سمية رمدوم، العلاقات الجزائرية التركية (2002-2020) رؤية تركية للأبحاث والدراسات، 2021.

26) نعيم شلغوم، المحددات المؤشرة في توجيه سياسة تركيا الخارجية نحو توطيد علاقتها بالجزئر، مجلة سياسات عربية، العدد 17 (د.م-2015).

27) إسماعيل جمال، في مهمة حساسة بالغاية" تركيا تسعى لتعاون أوسع مع الجزائر دون الإضرار بعلاقاتها مع المغرب، القدس العربي، 16 ماي 2022.

28) The Algerian-Turkish partnership in textile industry field: Case study of the Algerian Turkish textile group Tayal.p492.

29) قطوش عز الدين The military–civilian relations: study comparing between Algeria and turkey until 2019. Pp 76.77.

IV. المواقع الالكترونية:

30) محمد دوس، عهد البايلربايات (1518–1587) في الجزائر، السنة أولى علوم إنسانية، عبر الموقع: https://sciences-humaines.edu-dz.com/

31) عهد الباشوات (1587–1659) عبر موقع: https://mr-hamza-alg.wixsite.com/

32) إيمان حياري، مقومات الاقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني، عبر موقع: https://mawdoo3.com/

33) جمال النشار، التاريخ بين الجزائر وتركيا، عربي بوست. https://arabicpost.net

34) حلقة نقاشية، آفاق العلاقات التركية الجزائرية، 2020، عبر الموقع: https://www.orsam.org.tr

35) لمياء حروش، السياسة الجزائرية المتوسطية – تركيا نموذجا، لمعهد المصري للدراسات، 7 ديسمبر 2021 . hhps// cipss.eg.org

36) تركيا والجزائر تقارب سياسي وآفاق اقتصادية واسعة لرفاهية الشعبين trtarabi.com/issues/565

37) العلاقات التركي الجزائرية والتبادل التجاري بين البلدين..www.imtilak.net.articles

38) العلاقات الاقتصادية تزدهر بين تركيا والجزائر .http.www.Lebanon24.

39) تركيا والمغرب تعززان التنسيق بينهما في قضايا د .https//: TR. agency. 8juin2021 .

40) العلاقات لجزائرية التركية زادت زخما منذ تولي السيد عبد المجيد تبون، وكالة الانباء الجزائرية..hhps://aps.dzalgerie

41) أردوغان، علاقتنا مع إسرائيل عن القضية الفلسطينية، 20 أفريل 2022 القدس العربي، hhps://alquds.com .

42) تركيا والجزائر تبحثان عن التعاون المشترك ودعم فلسطين، القدس العربي، 22 يونيو 2021، hhps://alquds.com

43) الجزائر خارج إطار صور الصراع في ليبيا، العرب الاحد 28 يونيو hhps://alarab.com.2020

44) رضوى حسين، رضوان محمود، التحول الديمقراطي في تركيا والعلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية، المركز الديمقراطي العربي، 2016 .https:/ / democraticac_de

45) شلغوم نعيم، العلاقات المدنية–العسكرية ومسألة التحول الديمقراطية في الجزائر، 15 نوفمبر 2019، المركز الوطني الديمقراطي العربي،https:/ / democraticac_de .

46) وحدة الدراسات والتقارير، التعاون الأمني والعسكري بين دول أوروبا والجزائر 28 أغسطس 2020، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ألمانيا،

https:/ /www.europarticl.com

47) كريم سعيد، العلاقات المدنية–العسكرية في تركيا تأزم وسيناريوهات محتملة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الثلاثاء 7 يونيو 2022. https:/ / acpssahram.og.

48) الجزائر تعيد خطأ الأسد وتروج لدخول تركيا المجال الأفريقي الأحد 19 ديسمبر 2021، العرب، تصفح الموقع يوم 2022/06/04، على الساعة 14:00، https:/ / alarab.co.uk.

49) عمار لشموت، الشراكة الجزائرية التركية من الاقتصاد الصناعة العسكرية الجزائر 24 ultra ماي 2022 تصفح الموقع يوم ربع أجوان 2022 traalgeria.ultrasawt.com.

50) The web site of ministry of Turkish Offers Foreign Affair "Relations Between Turkey- Algeria /www.mfa.gov/tr Turkey-s-Commercial- and economic.- Relations- with- Algeria-en- mfa."

الملخص

الملخص بالعربية:

شهدت العلاقات التركية الجزائرية مسيرة من الأحداث والوقائع التاريخية، خلال فترة التواجد العثماني بالجزائر، إلا أن مسار العلاقات الثنائية ارتبط أكثر من ثلاثة قرون، خلال هذه الفترة كانت العلاقات مضطربة ومتذبذبة اقتصاديا، سياسيا ثقافيا، وإلى غاية دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر وانهيار الحكم العثماني، إلا أن العلاقات الثنائية لازالت على استمرارها رغم الظروف والضغوط الداخلية والخارجية التي شهدتها كل من تركيا والجزائر إلا أن أخذت الجزائر استقلالها سنة 1962، كانت تركيا هدفها هو الجزائر خلالها تغيرت الأوضاع تدريجيا.

تميزت الفترة (1998-2021) للعلاقات التركية الجزائرية في عهد وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم سنة 2002 على قدر كبير من الأهمية، نظرا لإحيائه سياسية العثمانية الجديد الذي عالج سياسة حزب العدالة والتنمية اتجاه الجزائر وسلط الضوء على أهم المحددات السياسية والتاريخية والاقتصادية والثقافية والأمنية، ومن خلالها كانت الزيارات المتبادلة بين صناع القرار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والرئيس الجزائري عبد المجيد تبون كانت لها أهمية كبيرة في زيادة توطيد العلاقة، ومن خلال اتخاذ قراراتهم كانت علاقات جد ممتازة.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أقول أن حزب العدالة والتنمية نجح في إقامة علاقات متميزة مع الجزائر ضمن هذه المحاور والمحددات والتحديات، والتي عززت من موقف تركيا في القارة الإفريقية وخاصة شمال إفريقيا، وفي قمتها الجزائر والتي تعتبر أول شريك تجاري في إفريقيا، كما خصص البحث نقطة مهمة وهي مستقبل العلاقات التركية الجزائرية، وتوقع احتمالات عدة في هذا المجال ورفع الاقتصاد الجزائري من خلال تبنيه للتجربة التركية إلى المستوى العالمي.

Summary:

The Turkish-Algerian relations witnessed a march of historical events and facts, during the period of the Ottoman presence in Algeria, but the course of bilateral relations was linked for more than three centuries, during this period the relations were turbulent and volatile economically, politically and culturally, until the entry of the French occupation of Algeria and the collapse of the Ottoman rule, except The bilateral relations are still continuing despite the internal and external circumstances and pressures that both Turkey and Algeria witnessed. However, Algeria gained its independence in 1962. Turkey aimed at Algeria, during which the situation gradually changed.

The period (1998-2021) for Turkish-Algerian relations during the era of the Justice and Development Party's accession to power in 2002 was of great importance, due to its neo-Ottoman political revival, which addressed the Justice and Development Party's policy towards Algeria and highlighted the most important political, historical, economic, cultural and security determinants. Through it, the mutual visits between Turkish President Radjab Tayeb Erdogan and Algerian President Abdelmadjid Tebboune were of great importance in further consolidating the relationship, and through making their decisions were very excellent relations.

In the end, I can only say that the Justice and Development Party succeeded in establishing distinguished relations with Algeria within these axes, determinants and challenges, which strengthened Turkey's position in the African continent, especially North Africa, and at its summit was Algeria, which is the first trading partner in Africa. An important point is the future of Turkish-Algerian relations, anticipating several possibilities in this field and raising the Algerian economy by adopting the Turkish experience to the global level.